الزعيم الديغولي

بيير روندو

الطوائف في الدولة اللبنانية

مؤسسة دار الكتاب الحديث

A:C.C.
323.1
R771c
c.1

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٩٨٤

A
C.C.
323.1
R771c

الزعيم الديغولي
بيير روندو

6971

الطوائف في الدولة اللبنانية

LAU Beirut campus
28 NOV 2012
Riyad Nassar Library
RECEIVED

Gerlach 295874

تقديم
الياس عبود

الطوائف في الدولة اللبنانية

ASSOCIATION
France Nouveau Liban
uni.libre.souverain

Paris, le 21 juin 1983

Monsieur Elias Abboud
c/o le Général Pierre Rondot
16 rue Auguste Fayant
69007 Lyon

Je donne à Monsieur Elias Abboud l'autorisation de publier la traduction en langue arabe de l'étude de M. Pierre Rondot "Les Communautés dans l'Etat Libanais", éditée par l'Association Française France Nouveau Liban (Président René Tavernier).

René Tavernier

فرنسا -
لبنان الجديد موحداً ، حراً ، سيداً .

باريس في ٢١ تموز ١٩٨٣
السيد الياس عبود
بواسطة الجنرال بيير روندو ،
العنوان: ١٦ شارع اوغوست فابيان
٦٩٠٠٧ ، ليون

نعلن السماح للسيد الياس عبود بنشر ترجمة باللغة العربية لدراسة السيد بيير روندو ذات العنوان « الطوائف في الدولة اللبنانية » والمنشورة من جانب التجمع الفرنسي لـ « فرنسا ـ لبنان الجديد » (الرئيس رينييه تافيرنييه)

توقيع
رينييه تافيرنييه

حقوق الطبع بالعربية محفوظة:
الياس عبود والناشر

مؤسسة دار الكتاب
الحديث - بيروت
ص . ب . ٥٩٦٣/١٤

طريق المطار
سنتر بدير السكني والتجاري
مقابل الكلية العاملية المهنية
العالية

الطبعة الأولى
١٩٨٤ اذار

تقديم

قراءة في الدراسة - الوثيقة وشخصية الكاتب، على ضوء الاحداث والمعطيات.

لعل أبرز ما في دراسة الجنرال بيير ورندو، هذه، انها تلقي ضوءاً ساطعاً على استهدافات اسرائيل اللبنانية من اجتياحها أرض لبنان في حزيران العام ١٩٨٢، (بالرغم من كونها منشورة قبل وقوعه بأكثر من ثلاثة اعوام)، سواء باعطائها معنى للكثير من المؤشرات، ومنها المطالب الاسرائيلية في مفاوضات الانسحاب الشهيرة، ارتباطا بممارسات الاحتلال على الارض، أم ببيان حقيقة الخلفية التي أملت اقوالا قالها نمط خاص من جاحدي الوطن والهوية، ترحيباً بالعدو غداة زحفه مباشرة (شارل مالك، فؤاد البستاني، ادوار حنين واتيان صقر) واعتباره «قوة محررة».

فنتائج الاجتياح في سنتين مضتا عليه تبدد أوهام الواهمين وتسقط استكبار المستكبرين، باثباتها ان عملية «سلام الجليل» ذات معان «لبنانية» خالصة، وان العدو ليس معنياً بسلام الجليل، (أو ما أسماه ابعاد المخربين الفلسطينيين عن الحدود الشمالية مسافة ٤٥ كيلو متراً)، قدر ما هو معني بانشاء «ضفة غربية» في لبنان ولو انه لم يسمها «يهودا والسامرة» أو أي اسم توراتي آخر. ان هذا يعني ضرب السيادة والاستقلال اللبنانيين بعصا الطائفية الغليظة التي عمل العدو، منذ اغتصابه فلسطين العام ١٩٤٨، وفي مدى نصف قرن قبل ذلك، على تغذيتها والتمكين لها، بل ونسف لبنان السيد، المستقل، بتفجرات الطائفية من الاساس، لأن صيغته مناقضة للكيانية العنصرية

الصهيونية المحتلة في الارض العربيـة ومنطويـة على مضمـون حضـاري - استناري - انساني قد يسقط بناءها القبلي المتخلف، على المدى التاريخي، ويكشف خطره على سلام العالم أمام عيون العالم. فما قام على الباطل يبقى باطلاً ولا يصح غير الصحيح، أولا وآخراً.

واذ يكتب الجنرال روندو عن « الطوائف في الدولة اللبنانية »، فليس فقط بصفة العارف التي تعطي دراسته معنى الوثيقة المعززة بالفهم الميداني لعناصرها، بل وأيضاً من موقع القائد السياسي الكبير، في بلد طالما كان معنياً بالشأن اللبناني - والمشرقي العربي عموما - هو فرنسة، وهذا ما يغريني بتناول مميزات الظروف التي اتخذت فيها الدراسة - الوثيقة طريقها لرؤية النور بالعربية.

التقيت الجنرال في مدينة ليون - فرنسة خلال شهر آب، العام ١٩٨١، حيث يقيم وعقيلته في منزل متواضع لا يحتوي من مظاهر الفخفخة ما يمكن تصوره في منازل الكبار عندنا، مع ان سيرة الرجل ليست سيرة الكبير الاعتيادي، بل الذي كان له، (وما زال)، دور في صنع التاريخ، الى جانب التوهج الثقافي الذي يعطي القائد العسكري - السياسي ميزة ونكهة لا تتوفران بالآخرين. وقبل اللقاء، (الذي كان بسعي بعض الطلبة العرب لاجراء مقابلة صحافية، وقد نشرت في جريدة لبنانية تاريخ ١ - ٩ - ٨١)، عرفت ان الجنرال من خيار أصدقاء القضية العربية وانه ليقف موقف النصير النشيط لها في كل مواقعه، من حيث هو شخصية بارزة في الحزب الديغولي واستاذ محاضر في الكليات العسكرية والحقوقية.

الجنرال روندو كان بين الرفاق الاوائل للرئيس شارل ديغول لدى انتفاضته المحاربة بعد توقيع هدنة العام ١٩٤٠ في الحرب العالمية الثانية، (عضو في لجنة السنة الجزائرية)، وهو يحمل درجة دكتور في الحقوق. وقد انجز اطروحته، العام ١٩٤٦، وعنوانها « المؤسسات السياسية في لبنان». واشير في السياق الى ان غير واحد من الكتاب السياسيين اللبنانيين والعرب

اهتم بالاطروحة اهتماماً كبيراً، لأن كاتبها قد أنجزها من خلال عمله الوظيفي في المفوضية العليا - بيروت - كما يتضح من سيرته القصيرة التي تلي هذه القراءة، ولأنها تميزت بالانفتاح والاستنارة. ومما يذكر ان اطروحة الدكتور باسم الجسر بعنوان « ميثاق ١٩٤٣ ... لماذا كان وهو سقط؟ ...» تقف وقفات طويلة عند معلومات وأفكار واستنتاجات من كتاب الجنرال.

كل هذا يعني ان روندو يمثل في بلده، (وهذا مكرر)، شيئاً يتخطى القائد السياسي والعسكري ذا السيرة العطرة، الى المثقف الراديكالي البصير، المتطلع الى فرسة فرنسية على صورة ومثال رفيقه ورئيسه الراحل الجنرال ديغول، والى عالم أوروبي وعالمي أفضل: أكثر عدالة وتخلصا من شرور القوى الظالمة، وهذا تأكد لي من الحديث الذي نقلته له، اذ اعلن ان سبب حرب لبنان قيام تنظيمات طائفية فيه، عسكرية الصيغة، وان « **اليد الاسرائيلية تدير دفة الحرب، وحين ترفع اسرائيل يدها من لبنان يعيش في سلام. أما عن مسؤولية الفلسطينيين فأقول ان اسرائيل هي التي شردتهم من بلدهم وجعلتهم سكان مخيمات في لبنان** ». وحين يصل الحديث الى القضية الفلسطينية يطالب الجنرال بلا أي لبس ولا إبهام، بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من السيادة واقامة الدولة المستقلة. وقد وقف الجنرال عند المفارقة المتزايدة بين السياسات الاوروبية تجاه قضية فلسطين وبين الدور الاميركي في الشرق الاوسط، الذي هو دور الحليف الستراتيجي لاسرائيل.

ولدى زيارتي الجنرال روندو اهداني كتابه « الطوائف في الدولة اللبنانية »، وقد اندفعت في قراءته، خلال أيام، لأتبين أن الكاتب يضع أصابعه على أمكنة الوجع اللبناني القائم منذ ١٨٤١، (ومروراً بما حدث بعدها من فتن ومذابح: ١٨٦٠ و١٩٢٤ - ١٩٢٥، ثم ١٩٥٨ و١٩٧٤ وما تلاها من سنين). فوجع الطائفية الذي وجد على الدوام القوى الخارجية ذات المصلحة بالعمل على تهييجه، أعطاه التحرك اليهودي، منذ العام ١٨٩٠، في اطار المنطقة والعالم، ثم تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين، العام ١٩٤٧،

وكذلك حروبها وتطلعاتها الطامعة بمزيد من الارض، حقناً وشحنات تحمل مزيداً من التهييج. فاسرائيل كصُيغة للدولة ـ الطائفة وللدولة ـ القبيلة، (كما يعكسها كتاب العهد القديم، وكما ظهرت في امكنة مختلفة من العالم قبل عشرات القرون)، تشكل النقيض الصارخ للبنان المتعدد الطوائف والأرومات العشائرية ـ العرقية (وان كانت الغلبة لنسبها العربي ولاصولها القيسية ـ اليمانية، الشمالية ـ الجنوبية)، وهو ما ينطبق على سكان هذه البقعة من الارض المسماة لبنان منذ ما قبل الفتح العربي الاسلامي. فحتى في العهد الفينيقي ـ الآرامي، كان هؤلاء السكان موحدين باطنا، متعددي العبادات ظاهراً، (عشتروت، ملكرت، الزهرة، فينوس، ادونيس الخ..)، ولم يتعصبوا لوثن واحد من نوع «يهوه» ويعطوه صورة عزلتهم العنصرية، كما كانت حال العبريين (راجع كتابي «من الساميين الى العرب» و«اوغاريت» للشيخ نسيب وهيبة الخازن). ومثل هذا التناقض الصارخ يجعل الدولة الاسرائيلية تشعر انها لا تقف على ارض صلبة بمجاورة لبنان، وهو ما عبر عنه مؤسسوها، غير مرة، مثل شاريت وبن غوريون ودايان في كتاباتهم.

وما لفتني في هذه الدراسة ـ الوثيقة ليس فقط دحضها بالمعطى الرقمي مكابرة مقررة رسمياً ـ ومفروضة فرضاً ـ وهي القول ان عدد الطوائف الاسلامية اللبنانية أقل من ٥٠ بالمائة، (بينما الحقيقة معكوسة)، بل أيضاً القاء الضوء على دور للعدو الاسرائيلي ـ ولو بطريقة غير مباشرة ـ سواء في استمرار هذه المكابرة واستغلاله لها أم في التطور القانوني الطارىء على أوضاع الطوائف، منذ أواخر الخمسينات ومحاولة استغلاله، بعد احتلال حوالي ثلث مساحة الارض اللبنانية، في مقاصد شريرة تستهدف لبنان كوجود وككيان وطني. حتى ليمكن للمرء أن يرى، وهو يستخدم عقله استخداماً حسناً، ان اجتياح العام ١٩٨٢، (وقد اتُخذ «المخربون الفلسطينيون» فيه ذريعة)، ما كان ليقع لولا الدور المشار اليه، من حيث هو دور مقرر ومبرمج سلفاً من جانب اسرائيل. وهذا ما تكشف عنه مؤشرات معينة على الارض راحت تظهر بعد تمركز الاحتلال. فالعدو، اذ طالب في مفاوضات اتفاق ١٧ أيار

بتطبيع شامل للعلاقات والحصول على مراكز عسكرية ثابتة، (مراكز المراقبة)، لا تعنيه «سلامة الجليل»، كما يزعم ـ لاسيما وهو يعرف ان السلامة مستحيلة التوفر حتى في العمق الفلسطيني المحتل ـ قدر ما يعنيه أن ينتزع من لبنان بعض سيادته عن طريق اقنية اتصال وهيمنة يقيمها مع فئات يتصور انها ذات شأن في القرار الوطني اللبناني. والا كيف نفهم تشكيك الاعلام الرسمي الاسرائيلي، أواخر العام ١٩٨٢، بصحة وصوابية تمثيل الشرعية اللبنانية ورئيسها الشيخ أمين الجميل منتخب بأكثرية ٧٧ صوتاً من اعضاء المجلس النيابي، رداً على الموقف الشجاع للرجل، يومها، باصراره على الانسحاب الشامل وتكريس ارتباط لبنان بالاسرة العربية؟. وكيف نفسر شعارات كتبها صغار الجاحدين للوطن والهوية، (من الذين أقام العدو معهم اقنية الاتصال والهيمنة التي يستهدف جعلها شرعية)، على بعض حيطان الاشرفية في بيروت، من نوع «لا للحاج محمد أمين الجميل»؟! أولا يعني ذلك ان اسرائيل والجاحدين يستكثرون على الرئيس اللبناني، المسيحي الماروني، أن يقف الموقف المعبر عن طموح الخلاص لدى كثرة الشعب الساحقة، فاذا تسميته عندهم «الحاج محمد» وصمة ونقيصة؟.

كل هذا للقول ان دراسة الجنرال روندو، اذ تشكل دعوة للخروج من غوامض ومعميات الواقع الطائفي اللبناني، لا تعني بالضرورة المزيد من التحريض بل مطالبة اصحاب القرار في المسيحية السياسية اللبنانية بمزيد من المصارحة مع الذات. وهذا موقف صديق صادق للبنان واللبنانيين. فالخروج من الغوامض والمعميات هو الذي يضع حدوداً لاستغلال العدو ويجعل حق القرار لأصحاب القرار الشرعيين. واذا كان المعطى الرقمي الذي يورده الكاتب والقائل ان نسبة المسلمين في لبنان هي ٥١ بالمائة أو أكثر، يعود بالتاريخ الى العام ١٩٧٤، فمعطى اليوم، (بعد ٩ سنوات)، قد يكون واصلاً حدود الـ ٥٤ بالمائة، اذا أخذنا في الاعتبار اختلاف نسب الزيادة السكانية بين بعض الطوائف والمناطق. فنسبة الزيادة في الجنوب مثلا هي اكثر من ٣٥ و ٤ بالمائة (الاساس ارقام دفتر قيد النفوس واحصائية محدودة

لوزارة التصميم اجريت العام ١٩٧٠) . وهذا يعني ان نسبة المسلمين الشيعة من السكان قاربت الـ ٣٠ بالمائة ، في حين ان نسبة الـ ٢٣ بالمائة المارونية باتت موضع شك .

على ان ذلك لن يطرح أبداً ، (وهذا ما يجزم به العارفون في لبنان) ، مسألة المطالبة بتبديل القاعدة القائمة لانتخاب الرئيس اللبناني ، إلا بالقدر الذي تقوى فيه شوكة الجاحدين من اصحاب شعار « الحاج محمد امين الجميل » . وهذا يعني ان الشرعية اذ تقف الموقف اللبناني الاصيل في مواجهة العدو المحتل ، تسد الطريق على التخريب الطائفي الذي قد يلجأ اليه تحت أي مظهر وفي أية وسيلة . واذا كانت دراسة الكاتب تكشف لنا عن طائفة شيعية ثانية في لبنان هي الروم الارثوذوكس ، فمثل هذا الموقف الاصيل يبقى ضمانة الوصول الى سياسات أقوم ، بل والى تحقيق مزيد من اللحمة بين كل الطوائف ، لاسيما وان تجربة لبنان مع « المطهر » الاسرائيلي ، (المطهر : حالة وسط بين الجحيم والجنة حسب بعض المعتقدات المسيحية) ، قد علمته الكثير .

بقى ان اشير أخيراً الى أمور ثلاثة هي :

أ ـ عندما طلبت من الجنرال روندو السماح باصدار طبعة عربية لكتابه ، كان الجواب بسمة عريضة مقرونة بعبارة : « هذا يسرني جداً ... » .

ب ـ ان الزمن الذي مضى على الطلب المشار اليه قد حمل الى لبنان والمشرق العربي احداثاً جعلت لهذه الطبعة العربية من الدراسة ـ الوثيقة مزايا هي أقرب الى المزايا الرسولية ، لاسيا وان حكمة الانجيل تقول ان السراج ، اذ يوقد ، يوضع على المنارة وليس تحت المكيال . فالانشعابات في اطار الاسلام ـ كما يعرض الكاتب جذورها التاريخية ـ وكذا أمر المصير الذي صارت اليه الوحدة الكنسية ، قبل وبعد ظهور الرسالة الاسلامية ، اذ تقرأ في ضوء الدراسات الكثيرة الصادرة عن تخريب المافيات اليهودية الدولية ، في اربع رياح الأرض ، تعطي معنى خاصا لظواهر كان يعتقد انها تلقائية وبريئة . ثم ان الفصل الأخير من الكتاب حول المتغيرات القانونية الطارئة على وضع

الطوائف اللبنانية ، منذ العهد الانتدابي ، كانت بين اولى اهتمامات اسرائيل على مدى السنين العشرين الماضية . وهذا ما يفسر المحتوى الحقيقي لطروحات اسرائيلية معينة في المفاوضات ، من حيث لاستهدافها خلق اكثر من دولة ـ طائفة ، (على الصورة والمثال اللذين لاسرائيل) ، من انقاض الدولة اللبنانية الواحدة ، ذات البُعد الحضاري ـ الانساني . فالعدو الاسرائيلي مدرك بأن دولته لن تبقى الا اذا أوجد مثائل لها في المنطقة ، و « كمب ديفيد » لا يفي بهذا الغرض .

بقي علينا ان نشير الى شيء مهم ، وهو ان الكاتب يعود ، في دراسته اصول الطوائف في لبنان ، الى مراجع عربية واسلامية موثوقة لدى كل الوسط الاكاديمي العربي والاسلامي والدولي ، وكذلك الى ان الجدولين المقتبسين عن اطروحة ايف شميل ، (ص ٢٥ ـ ٢٦) ، حول توزيع الطوائف « في الاطار الريفي » وفي المناطق المختلفة ، ليسا دقيقين على ما يبدو . فهما يضعان صفرا مقابل الروم الارثوذوكس في لبنان الجنوبي ، بينما هؤلاء ممثلون بنائب في البرلمان ، مما يعني ان لهم وجودا عدديا صريحا . وفي بلدة مرجعيون الحدودية الجنوبية مقر لكرسي مطرانية ارثوذكسية . ومع ذلك تظل قيمة الكتاب على حالها ، وهي مستمدة من ان كاتبه الجنرال روندو من اوائل المطلعين على وضع « لبنان ـ الطوائف » والمحبين للبنان الوطن .

التوقيع

الياس عبود

بيروت ـ لبنان

« الطوائف في الدولة اللبنانية »

الجنرال بيير روندو

تقديم:
الياس عبود

نقل الكتاب الى العربية:
د. مفيد ابو مراد

المؤلف في كلمات

امضى بيار رونـدو في الربـوع اللبنـانيـة نحو ثماني سنـوات، على دفعتين منفصلتين، فقد وفد اليه اول الامر في كانون الثاني سنة ١٩٢٩. وكان آخر مرة وطئت قدماه التراب اللبناني في ايار سنة ١٩٧٨، اذ توقف فيه في سياق جولة كان يقوم بها في بلدان المشرق.

بدأ مقامه في لبنان ضابطاً فنياً ملحقاً بالدائرة السياسية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية ببيروت. ثم انتدب ليعمل بـاحثـاً اجتماعيـاً في فـريـق البروفسور روبرت مونطاني، وكان مديراً لمعهد الدروس العربية في دمشق. وبهذه الصفة اتيح له ان يتأمل في الناس وفي الاحداث، وان يجمع المعلومات والملاحظات، وان يؤسس له صداقات، على نحو ميسور. وعلى هذا النحو اجتمع له مادة غزيرة صنع منها اطروحته في القانون التي اجازتها سنة ١٩٤٦ كلية الحقوق في جامعة باريس، حول «المؤسسات السياسية في لبنان» (وقد نشر الكتاب معهد دراسات الشرق المعاصر سنة ١٩٤٧).

ومن ثم عين مديراً لمركـز الدراسـات العـاليـة حـول افـريقيـة وآسيـة المعاصرتين، وعلم في غير معهد للدراسات السياسية، وعمل معقباً صحفياً، وزار لبنان نحو اثنتي عشرة زيارة امتدت الواحدة منها على بضعة ايام او بضعة اسابيع، بغية تفقد الاصدقاء وتجديد المعلومات، وقد شرفه الرئيس فؤاد شهاب بوسام الارز من رتبة ضابط.

خص بيار روندو لبنان بحيِّز بارز في العديد من مؤلفاته، ومنها «مسيحيو الشرق» سنة ١٩٥٥ و «مصير الشرق الادني» سنة ١٩٥٨ واشترك في تأليف

الكتاب الجماعي الذي اشرف عليه البروفسور ل. بندر بعنوان « السياسات في لبنان » سنة ١٩٦٦ . وكرس للمؤسسات وللاحداث السياسية في لبنان الكثير من مقالاته، ولاسيما في مجلات « افريقية وآسية الحديثة »، « الصليب »، « الدفاع الوطني »، « دراسات »، « الموند الدبلوماسية »، « المجلة الفرنسية للدراسات السياسية المتوسطية »، « المجلة الفرنسية للعلوم السياسية » الخ.

وللقارىء ان يرجع الى مقالاته ذات الصلة بالمشكلات الحاضرة في مجلة « الدفاع الوطني »، « ايحاءات للبنان الغد » (تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٧٦)، و « ملامح جديدة للمحنة اللبنانية » (تشرين الاول ١٩٧٨).

موقع الطوائف
من الدولة اللبنانية

مقدمة

كثيراً ما يصف الناس لبنان بأنه « فسيفساء من الديانات »، وذلك في معرض تصديهم لايضاح المعالم الرئيسية للأزمة الدموية التي تعصف حالياً بتلك البلاد. وهذه الاستعارة لا تخلو من التدليل، تدليلاً مثيراً، على ظاهرة التعددية اللبنانية... بيد انها توحي، على غير وجه حق، ان لبنان متكون من تراكم اعتباطي، تتمازج فيه عناصر شتيتة، تجمع بينها لحمة مصطنعة.

والأولى ان يقال ان لبنان قد تكون - من دون ريب - عبر التاريخ؛ فكان مجموعة عائلات روحية تسمى طوائف، وقد امتد نشاطها، منذ احقاب سحيقة، حتى شمل كل المجالات العامة وحياة الدولة، مما ادى الى تلاحمها وتشاركها الشديدين.

ان مدلول « الطائفة » شديد الذيوع في بلاد الشرق. ولهذا اللفظ معنى يدركه العموم وان كان ذا خصوصية. فهو يطلق على كل من تلك الكتل الاجتماعية التقليدية، التي ينتظم افرادها ويدينون بالولاء لاحدى الفرق المتفرعة عن واحدة من الديانات الموحدة الثلاث، عنيت اليهودية، والمسيحية، والاسلام.

ومن المفيد لاستيعاب ما يجري في لبنان ان يعلم المرء اية طوائف تقوم في هذا البلد، وما هي ملامح كل منها، وما هو الدور الذي اتيح لها ان تؤديه، او ما زالت تتولاه.

بيد انه لا يقتصر امر ايّ من الطوائف على البلاد اللبنانية. فهي جميعاً مبثوثة في سائر المشرق. وعلى هذا النحو، وبعد ان نفرغ من استعراض

الطوائف في لبنان اليوم، ومن الاحاطة بالمكانة التي لكل منها فيه، فاننا سنختار الاطار المشرقي الاوسع للقيام بدراسة اولية لهذه الجماعات، حيث نتقصى نشأتها المذهبية، ومسيرة كل منها،وما تتحلى به من خصائص، ومن ثم نعرج على لبنان لنرى كيف استقرت فيه تلك الطوائف، فاندرجت في تضاعيف كيانه.

ولا بد من الاشارة الى انه ليس في مستطاع هذا الكتيب ان يعرض عرضاً مستفيضاً موضوعاً مركباً في مثل تعقيد هذا الموضوع. فليتغاض اهل الاختصاص عن التبسيط الذي سيعثرون عليه هنا، والذي كثيرا ما يؤدي الى اغفال بعض النواحي والامور، على الرغم منا.

وجل ما نرجوه من هذه العجالة، الموجهة الى جمهور المتكلمين باللغة الفرنسية، ان تحمل اليهم في اسلوب مبسط وصريح، بعض الاضواء تلقى على الواقع اللبناني، لتشهد بأن لبنان الموحد، وسائر المقومات التي يتألف منها، تفرض الاحترام وتستدر التعاطف في العالم نحوه. وغاية مبتغانا ان نسهم بقسط متواضع في اعادة الالفة والالتحام الى صفوف بلد عزيز علينا، مثخن بالجراح.

اولاً ـ الحالة الراهنة للطوائف في لبنان

اننا نستنسب ان نبدأ بحثنا باستعراض وصفي للامور، فنجيب عن الاسئلة الآتية: كم من طائفة في لبنان؟ وما هي مكانة كل منها، سواء من منظور العدد او من منظور الاعتبارات الاخرى؟ وما هو توزيعها الجغرافي، وما هي ابرز معالمها؟

أ ـ سبع عشرة، ام خمس عشرة، ام تسع من الطوائف؟

غالباً ما يشار الى وجود سبع عشرة طائفة في لبنان، وذلك في معرض الغمز او اللمز؛ وهذا ما سنحاول جلاءه.

الاحكام القانونية المختصة بالطوائف تشمل على تقديرات رسمية.

ففي العام ١٩٣٦ نظم الحكم الانتدابي الفرنسي اول بيان رسمي بالطوائف، ينطبق امره على دولتي سورية ولبنان. وقد اورد ملحق القرار المرقم ٦٠ ل ر، المؤرخ في ١٣ اذار ١٩٣٦ تسع مقاومات بطريركية وكنيسة لاتينية واحدة؛ اما الطائفة الانجيلية (البروتستنتية) فقد جعلت على حدة. فكان المجموع احدى عشرة طائفة مسيحية. وثمة خمس طوائف متفرعة عن الاسلام هي الطوائف السنية والشيعية والعلوية والاسماعيلية والدرزية. وهناك طائفة اليهود في حلب ودمشق وبيروت. وربما اقتصر امر الاسماعيليين، والى حد ما العلويين واليهود (حلب ودمشق) على سورية. ولقد احتج المسلمون بشدة، في سورية اولاً، ثم في لبنان، على تقسيم الامة الاسلامية الى فرق. فاصدرت السلطة المنتدبة قراراً لاحقاً يستثني المسلمين من القرار المرقم ٦٠ ل ر تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣ المشار اليه.

وغداة الاستقلال صدر قانون الثاني من نيسان ١٩٥١، فعرض امر «الطوائف غير المحمدية»، واوردها هكذا: الطائفة المارونية، فطائفة الروم الارثوذكس، فطائفة الروم الكاثوليك الملكيين، فطائفة الارمن الغريغوريين (الارثوذكس)، فطائفة الارمن الكاثوليك، فطائفة السريان الارثوذكس، فطائفة السريان الكاثوليك، فطائفة الكلدان (او الاشوريين النساطرة)، فالكلدان الكاثوليك، فاللاتين، فالبروتستنت، فاليهود.

نشير هنا الى ما اشتمل عليه قانون العام ١٩٥١ المنوه به، من ميل بعض الطوائف الى الاطناب في ما تطلقه على نفسها من اوصاف، والى التشبث ببعض الالفاظ ذات الدلالة التاريخية، كقولك الروم الملكيين اشارة الى «الروم الكاثوليك»، والغريغوريين اشارة الى الارمن (الاثوذكس)، والآشوريين او النساطرة، للاشارة الى الكلدان.

ويضاف الى الطوائف الاثنتي عشرة، المفصلة في قانون العام ١٩٥١ طوائف المسلمين السنة، والمسلمين الشيعة، ثم الدروز او الموحدون. وتتولى كل من هذه الطوائف شؤون اوقافها، وشؤون الزواج والاحوال الشخصية لأتباع

كل منها، وفاقاً لقوانين صدرت عنها واعتمدتها الدولة بتواريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ (مرسوم اشتراعي) و١٩ كانون الاول ١٩٦٧ ثم ١٣ آب ١٩٦٢ (على هيئة قانون في كل من الحالتين). اما العلويون والاسماعيليون فعددهم قليل، مما استوجب اغفال امرهم فتركوا من دون تنظيم خاص بهم في لبنان. وهكذا يكون عدد الطوائف الرسمية، المنظمة قانوناً، في الجمهورية اللبنانية، هو خمس عشرة طائفة، تتولى سلطاتها في ما يشبه السيادة على اتباع كل منها، ضمن حقل القانون الخاص.

بيد ان السلطة الطائفية تمتد ايضاً الى المشاركة في حياة الدولة، فمقاعد المجلس النيابي موزعة على اساس الطوائف. وهذا الامر استتبع تبسيط قائمة الطوائف، لأنه يتعذر تمثيل الطوائف الصغيرة في البرلمان، او في مختلف الدوائر لانتخابية.

سنة ١٩٢٢، ابان الانتداب الفرنسي على لبنان، كان مجلس ادارة «لبنان لكبير»، المسمى «المجلس التمثيلي»، يضم اعضاء من الموارنة، ومن الروم الارثوذكس، والروم الكاثوليك، والسنة، والشيعة، والدروز، ومن ممثل للأقليات. وهذا هو الترتيب المعتمد منذ قيام المتصرفية عام ١٨٦١، باستثناء الترتيب الخاص بتمثيل الاقليات، ومع اخذ اختلاف العدد العائد لكل طائفة بعين الاعتبار.

واعتباراً من العام ١٩٣٤، في ظل الانتداب الفرنسي، اضيف الارمن الارثوذكس الى لائحة الطوائف المختلفة في المجلس النيابي، فبات عددها سبعة. فعندما زيد عدد النواب في العام ١٩٥١ انفسح المجال لتمثيل الارمن الكاثوليك والبروتستنت. فلما انقص العدد سنة ١٩٥٣ الغي التمثيل البروتستنتي، حتى اذا عاد المشروع سنة ١٩٦٠ الى زيادة عدد النواب في المجلس، برفعه الى ٩٩ نائبا، اعيد تمثيل البروتستنت. وهكذا استقر امر التمثيل البرلماني على تسع طوائف. اما الطوائف غير الممثلة افرادياً فتتمثل تمثيلاً جاعياً، باسم مقعد الاقليات، من قبل نائب ينتمي الى احداها، كما هو

الحال منذ العام ١٩٢٢، وذلك من دون انقطاع، باستثناء فترة ١٩٣٤ - ١٩٣٧ التي انخفض فيها عدد النواب الى ٢٥ نائباً، فتعذر الابقاء على تمثيل الأقليات.

الاستنتاج الاول الذي يمكننا اشهاره هنا هو ان الطوائف التي اعطي لها ان تؤدي دوراً ما في الحياة السياسية بلبنان، هي تسع.

ب ـ المكانة العددية لكل من الطوائف اللبنانية

تتمثل الطوائف في البرلمان، بصفة مبدئية، وفاقاً لأهميتها العددية.

ويضم المجلس الحالي، المؤلف من ٩٩ عضواً، ثلاثين نائباً مارونياً، وعشرين نائباً سنياً، وتسعة عشر نائباً شيعياً، واحد عشر نائباً من الروم الارثوذكس، وستة نواب من الدروز ومثلهم من الروم الكاثوليك، واربعة من الارمن الغريغوريين (الارثوذكس) ونائباً واحداً لكل من الارمن الكاثوليك، والبروتستنت والاقليات. ومهما ارتفع عدد اعضاء البرلمان، او انخفض، فانه يظل قابلاً للقسمة على ١١، وفاقاً لقاعدة عرفية اصطلح عليها القوم في العام ١٩٤٣. فمقابل كل خمسة نواب من المسلمين والدروز، يكون للطوائف المسيحية مجتمعة ستة نواب. بيد ان المسلمين، والشيعة منهم بخاصة، يحتجون على استمرار هذه القاعدة، لأنهم يرون فيها غبناً يلحق بهم، وقد يكونون على حق في احتجاجهم هذا.

يتعذر اليوم على اي باحث ان يتحقق من الرقم الصحيح لعدد الافراد في كل طائفة. ذاك انه لم ينظم اي احصاء رسمي للسكان، منذ العام ١٩٣٢. ويخشى اولو الامر ان ينجم عن الاحصاء السكاني بلبلة واشكالات، حول الصيغة التوافقية التي انبنى عليها الحكم، التي اقيمت اساساً على منطلقات سياسية لا حسابية. ويذهب بعض المراقبين الى ان المسيحيين المقيمين في لبنان قد فقدوا الاغلبية العددية، وان اكثر الطوائف اللبنانية تعداداً هي طائفة الشيعة. وبناء على هذا الافتراضات، يقدمون التقديرات الآتية للنسبة المئوية لكل من الطوائف اللبنانية:

المسلمون الشيعة	٢٤ بالمائة
المسلمون السنة	٢١ بالمائة
الدروز	٦ بالمائة
المسلمون والدروز معاً	٥١ بالمائة
الموارنة	٢٣ بالمائة
الروم الارثوذكس	١٢ بالمائة
الروم الكاثوليك	٦ بالمائة
الارمن	٦ بالمائة
سائر الطوائف (بروتستنت، يهود الخ)	٢ بالمائة
مجموع غير المحمديين	٤٩ بالمائة

لا بد لنا هنا ان نضيف الى ما تقدم، ان المسيحيين اللبنانيين يرون من الانصاف ان يدخل في الحساب اللبنانيون المغتربون، او على الاقل المغتربون الذين ما فتئوا يؤدون الضرائب للدولة اللبنانية. وان الاخذ بهذا الاسلوب في حساب السكان يمنح المسيحيين اغلبية اكيدة، مع تفوق لمصلحة الموارنة. كما ان هذا الاسلوب يمنح الشيعة دون سائر المسلمين، تفوقا ملحوظا على السنة.

وفي خط معاكس لهذا المنطق، يشير المسلمون الى وجود اعداد ضخمة من العمال السوريين المسلمين، الذين قدموا الى لبنان منذ مدة طويلة، واقاموا فيه، في معظم الحالات، من دون انقطاع. وعلى الرغم من هذا الامر المكسب للجنسية اللبنانية، ما زال هؤلاء العمال السوريون المسلمون، محرومين من الجنسية اللبنانية. وبالمقابل نال اللاجئون الارمن الى لبنان، بموجب معاهدة لوزان، الجنسية اللبنانية فور دخولهم لبنان، ومن دون تحفظ.

جـ ـ التوزيع الجغرافي والخصائص الاجتماعية

نقتبس فيما يلي عن اطروحة الاستاذ ايف شميل (غرينوبل سنة ١٩٧٦) حول «سوسيولوجية النظام السياسي اللبناني»، بعد حصولنا على اذن المؤلف، الجدولين الآتيين المخصصين لعرض الانتشار المكاني للطوائف اللبنانية:

التوزيع الجغرافي للطوائف

(النسبة الى مجموع الطائفة)

(نسبة مئوية)

١ ـ في اطار المدن

	بيروت	ضواحيها	سائر المدن
السنة	٣٠,٢٪	٩,٧	٣١,٣
الشيعة	١٨,١	٣٢,٣	١٢,٤
الدروز	٢٦,٨	٦,٤	١٧,٥
الموارنة	١٧,٦	١٧,٧	١٠,٥
الروم الارثوذكس	٣٨,٩	١٧,٦	١٥,٩
الروم الكاثوليك والارمن	٢٦,٤	٣٢,٨	١١,٩

٢ ـ في الاطار الريفي

	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع
السنة	٠,٩	٢,٢	٠,٢	٧,٢
الشيعة	٠,٢	صفر	٢١,٨	١٥,١
الدروز	٤٧,٢	صفر	صفر	١,٨
الموارنة	٢٨,٣	٩,١	٩,٣	٧
الروم الارثوذكس	٦,٥	٢٠	صفر	٠,٨
الروم الكاثوليك والارمن	٩,١	٠,٦	١١,٣	٧,٥

التوزيع الطائفي
لسكان كل منطقة

	بيروت	ضواحي بيروت	سائر المدن	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع
السنة	٢٣,٥	٨,٧	٣٦,٧	١,٣	٤٢,٨	٠,٤	١٦,٩
الشيعة	١٦,١	٣٢,٩	١٦,٦	٠,٣	صفر	٥,٩	٤٠,٤
الدورز	٥,٢	١,٤	٥,١	١٨,٨	صفر	صفر	١
الموارنة	٢٢,٦	٢٦,٢	٢٠,٤	٦٦,٥	٣٢	٣١,٤	٢٧,٣
الروم الارثوذكس	١٧,٢	٨,٩	١٠,٦	٥,٢	٢٤,١	صفر	١
الروم الكاثوليك والارمن	١٥,٢	٢١,٦	١٠,٣	٩,٦	٠,٩	١٧,١	١٣,١
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

هذه الجداول تلقي اضواء كاشفة على الاختلاط السكاني عبر الاقاليم اللبنانية ويمكن للباحث ان يستند اليها لاستخراج ملاحظات ذات شأن تتصل بمجمل المسألة اللبنانية.

ولا يسعنا، على هامش هذه الجداول، الا ان نشير الى بعض الظاهرات الموضعية، حيث يتجمع ابناء بعض الطوائف في رقاع ضيقة محدودة تشمل على ابناء طائفة محددة دون سواهم، على خلاف الظاهرة العامة للاختلاط السكاني والطائفي عبر سائر البلاد. فالكانتون او القضاء الهرملي يقتصر على الشيعة. والكورة تكاد ان تقتصر على الروم الارثوذكس، ويقال مثل ذلك عن زحلة بالنسبة للروم الكاثوليك، على مشارف البقاع الوسطى.

ولا نرانا في حاجة، من نحو آخر، الى تذكير القارىء بان الاحياء القديمة من العاصمة وضواحيها، يتوزع فيها السكان على قاعدة الطائفة. فالبسطة

ذات لون سني واضح، والاشرفية مسيحية الطابع وكركول الدروز درزي من دون ريب، وحي السراسقة ومار الياس بطينا ارثوذكسيان. ولا غرو ان تستقطب هذه التجمعات المدنية الطائفية التوزيع الجديد للنازحين عن الريف، حيث ينضم ابناء كل طائفة الى التجمع المركزي لهم، بصفة عامة. اما الاسواق التجارية، والاحياء السكنية المستحدثة، مثل رأس بيروت ورأس النبع الخ، فهي بالطبع احياء ومناطق مختلطة من الوجهة الطائفية.

واننا نرى فائدة اضافية في ابداء بعض التعقيبات على الخريطة الطائفية للبنان، نستمدها من المصدر نفسه، رسالة الاستاذ ايف شميل المنوه بها اعلاه، وهي تجري في سياق سوسيولوجي علمي:

ـ يتوزع الشيعة، في الوقت الحاضر، بين المناطق الفقيرة من لبنان الجنوبي والبقاع. فهي مسكنهم الاصلي. ومنه نزح الكثيرون منهم الى ضواحي بيروت، فتكون منهم تجمع سكني يسوده البؤس. لقد تكدس الفلاحون الشيعة المتدفقون الى المدينة، على امل الرزق والمدرسة، في حزام البؤس البيروتي. فمنهم في ضواحي بيروت ٣٢٪ بمقابل ١٨٪ فقط ضمن بيروت نفسها، بينما نحو ٤٠٪ مجموع الشيعة ما زالوا في الارياف. وتغلب الفتوة على هذه الفئة الاجتماعية الدينية. فأبناء الطائفة الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٦ سنة و ٢٥ سنة من العمر يشكلون اكثر من ٤٠ بالمائة من الفئة العمرية لما فوق ١٦ سنة. ولقد اقبل الشيعة على الهجرة، وبخاصة الى افريقية الغربية. فاحدث هذا الامر تبديلاً جوهرياً في الوضع الاجتماعي والعمراني للطائفة. ذاك ان اكثر من ثلثي ابناء الشيعة كانوا في حالة بؤس، فاذا بالاموال المرسلة من المغتربين الشيعة الى ذويهم، والثروات التي يعود بها بعضهم، وهم كثر، تحدث تحولات بارزة في مستويات المعيشة والعمران لدى هذه الطائفة غير المحظوظة. وما زالت حركة التطور تعصف بالبنى الاجتماعية والثقافية للطائفة المذكورة، بحيث تدفعها الى التقدم، والى احتلال مركز مرموق في المجتمع، غداة الحرب العالمية الثانية. وقد تدفق ابناء الشيعة الى المدارس والجامعات،

وتميزت نخبة شيعية مرموقة في دنيا الاعمال والمصارف على نحو متزايد، واحتل الشيعة مكانة بارزة في الادارة العامة ونبغ منهم ادباء وشعراء امثال ليلى بعلبكي. وقد انشأ الامام موسى الصدر المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى فكان مكان استقطاب للنهوض الشيعي. ومع ان الرجل ذو منشأ ايراني فقد تزعم الطائفة، ودفعها الى الواجهة، وقلب الكثير من المقاييس السياسية. لكن الامام الصدر من أرومة لبنانية موطنها بلدة معركة في الجنوب - المترجم.

في لبنان يعرف الشيعة بالمتاولة، وهي جمع متوالٍ اي المعترف بولاية علي، وولاية ابنائه واحفاده من بعده. وهم ينتمون الى الفئة الامامية وهي اغلبية جماعة الشيعة، باستثناء بعض العلويين في الشمال القريب من معقل العلويين بسورية، وباستثناء بعض الاسماعيليين في بيروت.

- جماعة السنة منذ العصور الغابرة اهل حوافز، ويقيم نحو من ثلثي هذه الطائفة في بيروت وطرابلس وصيدا وبعلبك. والريفيون القلائل من بينهم ينتشرون في عكار، وهي جبال باقصى الشمال اللبناني، وفي البقاع الغربي وحول بعلبك. وصناعاتهم التقليدية التجارة والصناعات والملكية العقارية. وعائلاتهم الكبيرة تؤلف نوعاً من السلالات الوجيهة، ذات البأس الاجتماعي والسياسي. نذكر منهم آل بيهم والداعوق وغندور في بيروت، وآل كرامي والجسر في طرابلس، وآل الصلح في صيدا وبيروت. وينتشر السنة في الاقسام التي قلما دخلت في نطاق الجبل اللبناني ذي الاستقلال الداخلي، وقد شاركوا في اعمال السلطة العثمانية ولاة وقضاة وضباطاً عسكريين وما الى ذلك. فلما تحركت القومية العربية انضموا اليها وتخلوا عن بني عثمان. ومعلوم ان هذه الجماعة تؤلف جزءاً من الاكثرية الاسلامية، ذات النهج الارثوذكسي، في العالم الاسلامي وهذا ما زاد في بأسهم ومكانتهم.

- يقيم في بيروت بضعة الآف من الاكراد. ويعمل بعضهم عمالاً موسميين، ويتحدرون من الاناضول الاوسط او من الجزيرة الفراتية. وهم

ميالون الى الاستقرار في لبنان، وحضارتهم فارسية لا عربية، ولهم لسان خاص بهم، الا انهم من المسلمين السنة. ويتوق زعماء السنة الى منح هؤلاء الاكراد الجنسية اللبنانية، والى منحها ايضاً الى العمال السوريين، الذين يتوافدون افواجاً على لبنان في فترات ازدهار.

- اما الدروز فنصفهم من اهل الريف، ويكثرون منذ اجيال طويلة في منطقة الشوف بقلب لبنان، وفي نسبة اقل على سفوح جبل حرمون. اما اهل المدينة منهم فيختارون اما بيروت او ضواحيها، او بعض الحواضر الصغيرة والعريقة. وهذه الطائفة تعيش اليوم في فترة نمو سكاني ملحوظ، فهي اشد «فتوة» من الشيعة. وهي اسبق منها في ارتياد المدارس، ومنها نسبة مرتفعة من موظفي الحلقات الوسطى ومن التجار الصغار واصحاب الحرف والمزارعين. وهي اوفر يسراً، بصفة عامة، من اهل السنة واغنى على وجه واضح من الشيعة، وزعماؤها الدينيون والدنيويون من آل ارسلان وجنبلاط، وهي عائلات ذات ماض اقطاعي، ما زالوا يمسكون بزمام قيادة الطائفة. الا ان انخفاض عدد الدروز بالنسبة لسائر الجماعات الدينية والاجتماعية القائمة في لبنان، بالاضافة الى انقسامهم التقليدي بين حزبية يزبكية وجنبلاطية، كل ذلك ادى الى تقليص دورهم في الحياة العامة اللبنانية، بالنسبة لما كان عليه في السابق بجبل لبنان.

- الطائفة المارونية تحتل المرتبة الاولى بين الطوائف المسيحية، على كل الاصعدة. وهي تعتبر نفسها «قاعدة الامة اللبنانية». ومعظم افرادها ريفيون، فهي من هذه الزاوية نظير الدروز. الا ان الموارنة منتشرون في كل لبنان، على خلاف الدروز المحصورين في جبل لبنان وسفوح حرمون. ويشكل الموارنة ثلثي السكان في جبل لبنان، حيث تشتد كثافتهم. اما اهل المدن منهم فثلاثة ارباعهم في بيروت وضواحيها، والربع الآخر يقيم في سار الحواضر اللبنانية. والموارنة يهاجرون في كثرة، وهم يؤلفون اكثرية المغتربين اللبنانيين سواء في الامريكتين او في افريقية الغربية.

حتى لو سلمنا جدلاً بالتفوق العددي للشيعة، وبأن الهرم العمري يكشف انخفاض فتوتهم وارتفاع نسبة الكهول بينهم، فانهم يؤلفون ربع السكان في لبنان، على وجه تقريبي. ويذهب بعضهم الى القول بأنهم انما يؤلفون ثلث السكان على الاقل. ولا شك ان انتشارهم على كل رقاع الوطن يضمن لهم حضوراً عددياً في كل المناطق والمحافظات، وهذا هو المسوغ لما يقرره الاستاد ايف شميل من ادعائهم قيادة زمام المجتمع اللبناني، خصوصاً وان لبنان هو مركز تجمعهم العالي، تليه المغتربات اللبنانية، فهم ولبنان صنوان.

والموارنة شديدو التركيز والاعتزاز بما كان لأجدادهم من دور في تاريخ لبنان. وهم يدعون لانفسهم الاستمرار في تأمين العمود الفقري للدولة. حتى ان احد المؤرخين من اساقفة الموارنة وصف القديس مارون الذي ينتسب اليه ابناء هذه الطائفة بأنه «حجر الزاوية في استقلال لبنان». وبطريرك الموارنة كان سباقاً بين المقامات الدينية المسيحية السامية الى اتخاذ الجبل اللبناني مقراً له، منذ حقبة سحيقة. وما زال مركزه في مقدمة المقامات الدينية اللبنانية. وللبطريرك الماروني دور مرموق على الصعيدين الوطني والدولي. ويتوزع الموارنة على كل فئات الدخل، فمنهم المعدم والثري، ومنهم العمال واصحاب الحرف والموظفون، وفيهم عائلات ذات وجاهة متوارثة في مختلف المجالات. وتتميز طائفة الموارنة بالامساك بنسبة عشرين بالمائة من الوظائف القيادية، ومن الملاكين والمقاولين، والمعلمين والمشتغلين بالمهن الحرة؛ وهذه النسبة تقصر عنها اية طائفة اخرى.

ـ طائفة الروم الارثوذكس، نظير الطائفة السنية، طائفة مدينية في الاساس. الا انها قليلة العدد، فهي لهذا تؤلف ١٧ بالمائة فقط من سكان العاصمة، مع ان الارثوذكس موجودون خصوصاً في العاصمة بنسبة اربعين بالمائة من مجموع ابناء الطائفة. والارثوذكس يتفوقون على سائر الطوائف في المجال المالي، وهم راسخو القدم في المعارف، مما امن لهم انطلاقة واضحة في المهن الحرة وفي دنيا الاعمال، وتقدماً مرموقاً على الصعيد العقلي والثقافي.

وبفضل انتشار الارثوذكس في بلدان عربية عديدة، فهم على خلاف الموارنة، لا تربطهم بلبنان اية روابط مميزة، ومقر بطريركيتهم في دمشق. فالارثوذكس منفتحون على سائر دنيا العرب، وهم، لهذا السبب، يؤلفون جسراً يشد لبنان ومسيحييه الى سائر اقطار العروبة. وبديهي ان تنفتح الطائفة الارثوذكسية، من زاوية دينية خالصة، على العالمين اليوناني والصقلبي (السلافي).

ـ طائفة الروم الكاثوليك قليل عديدها. الا انها لا تقل بروزاً واشراقاً عن شقيقتها الارثوذكسية؛ وهي تتمركز في بيروت وزحلة وفي ضواحي صيدا. وخصائصها الاجتماعية شبيهة بخصائص الارثوذكس، على نزوع الى التفوق في الميادين الثقافية. والى جانب انفتاح الروم الكاثوليك على العالم العربي، تراهم مشدودي الانظار الى اوربة الغربية.

ـ اما الارمن، غريغوريين وكاثوليكاً، فمتحدرون اساساً من لاجئي الحرب الكبرى (١٩١٤ ـ ١٩١٨). وموطنهم بيروت وضاحيتها الشمالية. وقد التحق بهم المهاجرون من سنجق الاسكندرون الذي تخلت عنه فرنسة لتركية عشية الحرب العالمية الثانية، فأسكنوا في وسط البقاع (عنجر). ويمتاز الارمن بالذكاء، وبالمهارة وقلة الكلام، وبالكدح. فهم يعرفون كيف يدخرون المال وكيف يوظفونه، وهذا ما بوأهم مكانة عالية في الاقتصاد اللبناني: في الصناعة الصغيرة، وتجارة الملبوسات والاقمشة، ومهن الخياطة وطب الاسنان، وما اشبه. ولم يندمجوا في حياة لبنان السياسية منذ البداية، بل تباطأوا وحذروا مقالب هذه اللعبة. وهم لذلك يميلون الى المصالحة والحلول الوسطى. ويقيم بطريرك الارمن الكاثوليك في بيروت، اما كاثوليك الارمن الغريغوريين، المتحدرين اساساً من كيكيلية (راجع الجزء الثاني من هذا الكتيب) فيقيم بالضاحية البيروتية (في انطلياس).

ـ طوائف السريان الارثوذكس، والسريان الكاثوليك والكلدان الكاثوليك والنساطرة، تتكون من لاجئين وفدوا الى لبنان خلال القرن

التاسع عشر باعداد غير مرتفعة. اما اليهود والبروتستنت واللاتين فيقتصر عددهم على بضعة الوف وليس لهذه الطوائف جميعاً، بسبب انخفاض عدد كل منها، اي دور سياسي جماعي. الا ان بعض افرادها لمعوا وحلقوا في الحياة العامة اللبنانية. مثال ذلك ميشال شيخا، وهو لاتيني المذهب، فقد كان من ابرز واضعي الدستور اللبناني، ايوب ثابت البروتستنتي ادى دوراً سياسياً بارزاً، وادمون رباط وهو من السريان الكاثوليك، يشغل مركزاً مرموقاً في حقول الفكر السياسي والتاريخ والقانون. ويقيم بطريرك السريان الكاثوليك في بيروت. اما طائفة اليهود فتتمركز في بيروت، وتظهر الولاء للبنان. وقد اندمجت في المجتمع اللبناني، ويعاملها اللبنانيون معاملة لائقة تخلو من اي تمييز او انتقاص، في اطار العدالة والمساواة الحقوقية مع الطوائف الاخرى.

ثانياً ـ الطوائف في الشرق الادنى: نشؤوها وخصائصها.

سنتناول بالدرس الطوائف الدينية بحسب التسلسل الزمني لظهورها فنبدأ باليهودية، ثم نمر بالمسيحية لننهي بحثنا بالاسلام. وسنورد الاحكام والاشارات المختصة بغير المسلمين، بالنسبة للمجتمع الاسلامي، انطلاقاً من النموذج اليهودي، علماً انها تنطبق ايضا على النموذج المسيحي بوصف النموذجين من اهل الكتاب.

أ ـ الطائفة اليهودية

تنتسب الديانات الموحدة، جميعاً، الى ابراهام (الذي يسميه المسلمون ابراهيم)، فهو «ابو المؤمنين جميعاً». ويعترف المسلمون والمسيحيون على حد سواء بانبياء بني اسرائيل، ويكنون لهم الاحترام والمصداقية. غير ان المسيحيين يعتقدون انهم تخطوا اولئك الانبياء بقيام العهد الجديد، ويعتقد المسلمون انهم تخطوا بدورهم اولئك الانبياء بنزول القرآن الكريم. ففي منظور كل من الديانتين المسيطرتين على البقاع المشرقية ان الديانة اليهودية قد تم تجاوزها، على ذلك النحو.

لقد قامت الدولة العبرية مع مطلع الالف الاول قبل الميلاد. الا ان مطلع الالف الاول الميلادي شهد تدمير تلك الدولة، في مفهومها الزمني والسياسي (او الدولتي) على يد رومة الوثنية. فاصاب الشتات الشعب اليهودي، فانتثر في الارض، لكنه حافظ في عناد على معتقده وناموسه، وطقوسه الدينية، فكانت له تعبيراً عن تمرده، روحياً واجتماعياً، على الاندثار. وبنتيجة الشتات اليهودي عبر العالم، لم يبق في فلسطين الا نواة قليلة. استمرت تعيش في المشرق خلال اجيال طويلة، على هيئة اقلية منزوية لكن متماسكة، الى ان قيض لها سنة ١٩٤٨ ان تنشىء ـ من جديد ـ لها دولة.

في ظل السيادة الاسلامية، بالمفهوم الكلاسيكي، وقد شملت الشرق الادنى، بدءاً بالفتوحات الاسلامية في القرن السابع الميلادي، وانتهاء بقيام الدول القومية في القرن العشرين، حظي اليهود، ومثلهم النصارى، بمعاملة سمحة، خصهم بها الحكم الاسلامي بوصفهم «اهل كتاب»، واصحاب سبق في تلقي الوحي الالهي. فقد عاشوا في «ذمة» الامة الاسلامية، وتحت حمايتها، بعد ان ادوا للمسلمين الجزية والخراج، وهي ضرائب لا تنطبق على المسلمين انفسهم، فأمنهم المسلمون على حياتهم واموالهم ومعابدهم، واعفوهم من الجندية، واقصوهم عن وظائف الدولة المتصلة بالسيادة، وفرضوا عليهم بعض القيود الاجتماعية، واطلقوا لهم حرية العبادة بشرط ان يمارسوا طقوسهم في غير الاطار العلني، وان لا يجتذبوا اليهم المسلمين.

وبعد سقوط القسطنطينية في ايدي السلاطين العثمانيين، قاموا بتكريس هذه الترتيبات، وفوضوا بعضاً طفيفاً من سيادتهم في الحقلين العدلي والضريبي الى البطاركة وكبار الحاخامين المنتخبين وفاقاً لانظمة الطوائف. وفور ابلاغ نتيجة الانتخاب هذا الى السلطة العثمانية، يسلم للبطريرك او الحاخام بالرياسة على ملته او امته تحت الحماية الاسلامية غير ان بعض الجماعات المسيحية، مثل الطائفتين المارونية والاشورية النسطورية ظلت خارج الشرعية العثمانية، واستمرت تعيش على هامش ذلك النظام.

هذا الوضع الذي صنعه الاسلام لليهود والنصارى، كانت له نتائج ايجابية ومزايا تاريخية عظيمة؛ وبالمقابل، كان له ايضاً عيوب واثار سلبية تراكمت وثقلت تحت تأثير الزمان. لقد ابى المسلمون اعتبار اليهود والنصارى شعوباً مقهورة، تستباح او تكره على اعتناق الاسلام. وغالباً ما اتاحوا لهم شراكة اقتصادية فعالة، وتداخلاً فكرياً هادئاً، مع القوى الاسلامية المنتصرة، فكان من تلك الشراكة وهذا التداخل نفع عميم. غير ان نظام الذمة ما لبث ان تحجر في اطر تنتقص من اهل الكتاب وتذلهم باحكام متشددة. ولم يخل الامر، في بعض الحالات، من اضطهاد وتنكيل وتجاوز للحدود المقررة في عهود الذمة، ولاسيما في المناطق النائية، وخلال فترات الاضطراب الامني والسياسي.

لقد كانت هذه «التجاوزات» ذريعة للشفاعات والتدخلات الفرنسية، بدءاً من القرن السادس عشر. وفي مراحلها الاولى جاءت على هيئة تدخل اخوي في اطار التحالف الفرنسي العثماني. الا انها آلت الى نوع من الحماية، تفرضها الدول الاوربية على بعض الفئات من رعايا السلطان. وادى التدخل الروسي، في اتجاه معاكس، ولكن بسبب الذرائع نفسها، الى تهديد وحدة السلطنة اعتباراً من نهاية القرن الثامن عشر. ومن ناحية ثانية، كثيراً ادخل الاذلال والتنكيل اليأس في نفوس اهل الكتاب، فتخلى الكثيرون منهم عن معتقداته واشهر اسلامه، وبذلك تفككت الطوائف التي بسطت عليها الحماية.

على هذا النحو، تدفق اليهود على البلاد العثمانية بعد ان طردهم الاسبانيون المسيحيون عند استعادتهم بلاد الاندلس. فانتفعت الدولة الاسلامية بخدمات هؤلاء اليهود الوافدين. ولكن اعداداً كثيرة منهم دخلت في الاسلام، فتكون منهم فئة اجتماعية مميزة في المجتمع العثماني، لم تنج من بعض المعاملة الشاذة ازاءها، في بعض الحالات.

هذا النظام القائم على انعدام المساواة، لم يلبث ان قامت في وجهه الاعتراضات ومحاولات الاصلاح، عبر القرن التاسع عشر. وقد صدرت

القوانين والدساتير بقصد اقامة المساواة بين رعايا الدولة الاسلامية، يبد أن التقاليد القائمة حالت دون نفاذ تلك الاصلاحات، فاستمرت القيود المكبلة لأهل الذمة قائمة فعلاً، حتى القرن العشرين حيث قامت الدول القومية. ولكن بعض تلك الاحكام مستمر حتى اليوم، في اطار بعض الدول الناشئة عن تفكك السلطنة، وان على نحو هامشي وعرضي.

وبالنسبة لليهود نشأت احداث جديدة، ذات اهمية قصوى، وذات ابعاد مأساوية، شابت الحقبة المعاصرة. فخلال القرن التاسع عشر اخذ المهاجرون اليهود يتوافدون على فلسطين. وفي البداية كان اليهود يتذرعون بالتقرب من أطلال هيكل سليمان، الذي ينذرون انفسهم للموت في جواره. ثم تحولوا الى اقامة المستوطنات التي سعوا الى انشائها في الديار المقدسة، مدعين انها مجتمعات تقوية، لكنها تجمع العمل والكدح الى جانب التدين. فهي اسلوب جديد للنفاذ الى الارض. وبذلك انضافت طائفة اليهود المهاجرين او الاشكينازي، الى طائفة اليهود الشرقيين، المقيمين اساساً في فلسطين، ويقال لهم سيفاردي. وعملت الصهيونية فيما بعد على تدعيم هذين التدفق والاستيطان اليهوديين بفلسطين.

لقد تعالت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر النداءات الداعية الى بعث القومية اليهودية، ولملمة الشعب اليهودي المشتت، والمهدد اما بالاضطهاد او بالذوبان في المجتمعات غير اليهودية. وفي طليعة تلك الدعوات ما صدر عن ليوبينسكر، وثيودور هرتزل. فكان بينسكر يدعو الى التحرر الذاتي لليهود، حيث يقيمون. اما هرتزل فقد توجه نحو هدف آخر هو اقامة دولة يهودية في مكان ما من العالم، تحقق لليهود وحدتهم وتحمي اصالتهم وشخصيتهم القومية. وما لبث الخيار ان انصب على فلسطين، موطنا للدولة اليهودية المنشودة، حيث الجذور اليهودية التاريخية الممتدة قبل المسيح. وفي الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩١٧ صدر وعد بلفور، مؤيداً الدعوة الصهيونية الى اقامة «موطن قومي لليهود» في فلسطين. ولم تلبث المذابح التي

نظمتها النازية في اوربة ضد اليهود ان احدثت تسريعاً في المساعي الناشطة لاقامة الوطن الصهيوني بفلسطين. فتم لهم ذلك في ١٥ ايار سنة ١٩٤٨، ولكن على انقاض الدماء التي أسالها اليهود في مقاتلتهم الدول العربية والمقاومة الفلسطينية، المتشبثة بعروبة فلسطين.

ولقد بذلت الدول العربية جهدها للتمييز بين رعاياها من اليهود، وبين الصهاينة المعادين. غير ان وضعية اولئك الرعايا اليهود في الدول العربية ساءت تباعاً؛ فقد الهبت مشاعرهم انجازات الصهيونية في دولة اسرائيل، واستثاروا ضدهم اصابع الاتهام على أنهم يعطفون على الدولة المغتصبة ويمدونها بعونهم سراً. وقد سارع يهود اليمن الى الهجرة الى الديار المقدسة قبل اقامة الدولة العبرية فيها، اما يهود العراق ومصر فقد نزحوا بعيد قيام تلك الدولة. وهكذا لم يبق من يهود في العالم العربي المشرقي الا يهود سورية ولبنان. فأما هؤلاء فينعمون بكامل حقوقهم، على قدم المساواة التامة مع سائر الطوائف. ولكن اتهام السوريين، من قبل الصحافة الغربية، بالتضييق على اليهود من مواطنيهم ليس في محله، وان كانوا لا ينعمون بمثل الحرية التي لهم في لبنان.

ب ـ الطوائف المسيحية

يستحيل علينا، في هذه العجالة، التأريخ ـ وان في اختصار ـ للمشرق المسيحي. وسنكتفي بايراد الظروف التي ادت الى نشوء الطوائف المسيحية اللبنانية، في اطار المشرق المسيحي، بغية اظهار خصائصها ومقوماتها، وتفهم معالمها وعناصر اصالتها.

ان التعددية في المسيحية المشرقية قد بكرت في الظهور. وقد تميزت منذ البداية، وما زالت، في اختلافات بالمعتقد والفكر واسلوب التعبير، ادت الى اختلافات في اللغة الطقسية، والى مواقف عقائدية لا تخلو من التنافر.

هذه المظاهر المذهبية واللاهوتية يستعصي فهمها، في احوال كثيرة، على

غالبية المسيحيين الغربيين في ايامنا. او هي على الاقل تبدو لهم ذات شأن زهيد. بيد ان انقسامات المشارقة، على النحو المشار اليه، كان لها في حينها مغزى عظيم، وما زالت تحتفظ ببعض الاهمية حتى اليوم. فقد كانت في مجملها تعبيراً عن مواقف ذهنية جماعية، وعن خيارات حضارية.

ومثل هذه الاختلافات، لو حصلت في زماننا، لارتدت طابعاً دولتياً او قومياً، على خلاف الطابع الديني الذي اتسمت به بفعل العصر الذي نشأت فيه. فبفضل هذه الانقسامات، المرتدية طابعاً دينياً او لاهوتياً ومذهبياً، امكن للشعوب المشرقية ان تعي اصالتها وخصائصها القومية فاستطاعت ان تترجم ذلك الوعي، وتلك الخصائص، على نحو ملموس وفي اطر قابلة للاستمرار.

ولكن، تحت المظلة الدينية، كثيراً ما ادت الانقسامات المذهبية الى مواقف متناقضة، والى تطاحن لاهوتي وحروب اهلية بين الفرق المسيحية نفسها. وتحاول التوجهات الكنسية المسكونية المعاصرة ان تتفهم الاسباب التي حدث بالمسيحيين الى تلك المنازعات. وقد تكون اسباباً تافهة. ولكن ما ترتب عليها من شرخ في البنيان الاجتماعي والثقافي للطوائف، يستوجب المعالجة لازالة اسباب الفرقة، من دون ازالة التعددية، اذا كان لا بد من تعدد في المنطلقات الى الهدف الواحد.

المذاهب

لقد قيض للمسيحية ان تتلبس بعض الحضارات. فبعد أن جسد يسوع، في أقواله وحياته، الدعوة المسيحية، انطلاقاً من فلسطين، ومن القدس بالذات، كان لا بد للدعوة، لكي تتسرب الى العالم، فتنتشر عبر ربوعه، من ان تترسخ في حواضر ذلك العصر الكبرى، وهي رومة في الغرب، وانطاكية في المشرق. وفي هذه المدينة (انطاكية) استخدم لفظ «المسيحيين» للدلالة على اتباع يسوع، لأول مرة. ثم كان دور الاسكندرية، ومن بعدها بيزنطية، ومن خلف حدود الامبراطورية: في العراق وارمينية.

هكذا نشأت المذاهب الاولى للمسيحية الاولى. ولكننا لن نذكر هنا من بينها الا تلك التي قيض لها، في الاطار المشرقي، ان تستمر حية، وهي:

ـ المذهب الانطاكي، وقد يعرف بالمذهب السوري او السرياني، ومنه اشتق المذهب الماروني، ذو الطابع المحلي.

ـ المذهب الاسكندري او القبطي.

ـ المذهب البيزنطي؛ ويغلب عليه تسمية «الروم» او اليوناني، مع انه ينضوي تحت لوائه، في المشرق، العديد من الناطقين بالعربية. وقد يقال له المذهب «الملكي»، او الامبراطوري، وهو ما ينطبق بخاصة على الروم الكاثوليك.

ـ المذهب الكلداني، ذو النشأة العراقية، وقد يعرف بالاشوري الكلداني.

ـ المذهب الارمني (الغريغوري).

ولنا ان نضيف الى هذه القائمة متغيرات طقسية ادخلها في وقت لاحق الى المشرق كل من اللاتين والبروتستنت.

في بدايات المسيحية، ظهرت الكنيسة موحدة، جامعة. وكانت تتألف من وحدات ذات استقلال ذاتي، او كنائس محلية تعتز كل منها بالرسول الذي ينسبون اليه تأسيسها، ويدير امورها بطريرك. اما الكنائس القائمة خارج الامبراطورية، او خارج حدودها السياسية، فيدير امرها كاثوليكوس. وتبعاً للمذهب البيزنطي، روعي وجود الخصوصيات في المناطق التي تكونت منها الامبراطورية، او التي انقسمت اليها الامبراطورية فيما بعد، فاحدثت عدة بطريركيات، بمعدل واحدة لكل عاصمة اقليمية. واستجابة لاسباب مغايرة، كان للارمن غير كاثوليكوس، وغير بطريرك. حتى اذا استطاعت رومة، فيما بعد، ان تربط بها من جديد بعض مسيحيي المشرق، كان لا بد لها من اعتماد الاطار نفسه، اذ أقامت بطريركيات كاثوليكية لهم.

النساطرة والمونوفيزيت (اليعاقبة)

ولم يقف الامر عند الانقسامات ذات الطابع الجغرافي والاقليمي، بل تطور الى مواقف ومفاهيم لاهوتية متعارضة.

فالتعبير عن المعتقدات لا يكون مستقلا عن التيارات الفكرية والفلسفية. ففي انطاكية كان يسود النهج النقدي الارسطاطاليسي. وفي الاسكندرية كانت الغلبة للمثالية الافلاطونية المستحدثة. وفي العاصمة بيزنطية كانت الموارد الوفيرة للامبراطور تتيح فرصة البحث والدراسات المعمقة. بيد ان التعسف الملكي كان يعيق، في احيان كثيرة، تقدم الفكر والمباحث العقلية. وقد تولى اقمار الكنيسة المشرقية وجهابذتها تفسير المعتقدات المسيحية في جرأة وتوسع، وصاغوها، ونظموا خدمة القداس؛ وكانت لبعضهم مواقف متعارضة مع مواقف البعض الآخر. فكان الحرم والحرم المعاكس. وكان الحبر الاعظم، على الرغم من صعوبات الاتصال ومن ضآلة الامكانات المتاحة له كي يتدخل، يبذل قصارى جهده للحفاظ على سلامة العقيدة. بيد ان المجامع المسكونية كانت تعقد في المشرق، فتتعرض للتأثيرات المختلفة، وبصورة خاصة تأثير الامبراطور المغرق في الاستبداد والعسف. ولا شك ان الميل الى التفرد في المعتقدات كان يشتد في الاقاليم النائية، او الخارجة على سلطة الامبراطورية. فكانت المعتقدات الدينية تتأثر بالاعتبارات السياسية، وتتقولب مع متطلبات اهل الحكم. ولهذا السبب اشتقت البدع المتنافرة من المذاهب المتنافسة، واستمدت غذاءها من الصراع بين الشعوب ومصالحها القومية. فكانت البدع تتولد فتنمو، او تتقلص فتزول، وفاقاً للظروف ومتطلبات الصراع السياسي والفكري وبعض قليل منها اتيح له ان ينزرع ويترسخ، فيتشبث بالبقاء في موضعه. وهكذا استقامت للمشرق، حتى القرن الحادي عشر، طوائف دينية مسيحية، او بيع وكنائس، لكل منها لغتها الطقسية، ومعتقداتها، ولا تدين للبابا المقيم في رومة. ولما كان لكل كنيسة منها تراتبية بنائية خاصة بها، فقد انتظمت على هيئة امم قائمة بذاتها.

لن نخوض في تحليلات او مناقشات لاهوتية. بيد انه لا مندوحة لنا عن الاشارة السريعة والموجزة الى الاسباب والظروف التي رافقت الانقسامات او ايدت الانضمامات والتحالفات. وقد ادت تلك الاحداث الى تحديد العدد والتركيب والروحية، واحياناً تحديد التسمية والنعوت، بالنسبة لكل من الطوائف التي يدور حولها البحث.

خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين نشب في المشرق جدل لاهوتي صاخب وطويل الامد، نتجت عنه شروخ واسعة في هيكل الوحدة المسيحية.

وقد توفر مجمع خلقيدونية للعام ٤٥١ على صياغة العقيدة الارثوذكسية الجامعة، اي الكاثوليكية. فاعلن ان المسيح يمتلك، في وحدة شخصه، الطبيعتين الالهية والبشرية كاملتين. وقد سبق لأريوس ان زعم ان المسيح لا يعدو ان يكون بشراً وحسب. فقام مجمع نيقية الاول، المنعقد سنة ٣٢٥، وهو اول المجامع المسكونية، بدحض مزاعم آريوس، وانكار بدعته. وهكذا قضي على الاريوسية بعد اقل من ثلاثين سنة على ظهورها، الا انها تسللت الى اطراف الامراطورية في اسبانية وافريقية الشمالية حيث انتشر الاندلس (الوندال او الفندال، او الفندلس) قادمين من اسبانية. وقد تمسكت كنيسة الاسكندرية بالقول ان المسيح هو حقاً ابن الله، بل هو الله نفسه. وبالغ بعض المسيحيين الاسكندريين في تأليه يسوع، حتى اغفلوا الطبيعة البشرية الكامنة فيه على نحو معادل للطبيعة الالهية، وقالوا بطبيعة واحدة الهية للسيد المسيح، تحت قيادة اوطيخا ،زعيم اليعاقبة. وقد عارض كثيرون من اللاهوتيين السوريين الطروحات الاسكندرية، وبالغ احدهم، نسطوريوس، وكان خطيباً مفوهاً، في التشديد على تعادل الطبيعتين البشرية والالهية في شخص المسيح، حتى أدلى بآراء منكرة حول النواحي الفيزيولوجية المحيطة بولادة يسوع، من شأنها الاساءة الى مفهوم الوحدة في شخص المسيح. وقد دفع الامبراطور بمجمع افسس، المنعقد سنة ٤٣١، الى تكفير نسطوريوس من دون ان يتاح له ان يدافع عن رأيه. بيد ان المدرسة اللاهوتية في الرها، وهي اوفة الحالية،

تبنت افكار نسطور، واحسنت صياغتها، وجعلت منها مذهباً متماسكاً، اخذت تبثه بين المؤمنين. فانتشر المذهب النسطوري خارج حدود الامبراطورية البيزنطية، في فارس والعراق. وهذا المذهب باق يتمسك به الكلدانيون من اهل العراق. وقد والى النساطرة ملك الفرس عدو بيزنطية، فأتاح لهم ان ينتشروا ويبشروا في آسية، حيث امتد مذهبهم الى آفاق مدهشة.

فلما تمادى جماعة افسس، من خصوم نسطور، في تفنيد مذهبه حول ثنائية الشخصية اليسوعية، اساؤوا الى مبدأ التجسد المسيحي. فكان لا بد من ايقاف تطرفهم هذا، فانعقد مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١ على نحو ما أشرنا، وصاغ العقيدة الاثوذكسية المتشددة، كما اسلفنا. وهكذا توحد خصوم نسطور مع انصار التطرف الاسكندري، القائلين بطبيعة واحدة الهية في السيد المسيح. وتجمعهم، معاً، تسمية اليعاقبة او المونوفيزيت. وقد سيطر هؤلاء ردحاً من الزمن على كنيستي الاسكندرية وانطاكية، فكان لهم بطاركة منافسون للبطاركة الموالين للامبراطور من القائلين بالطبيعتين، بحسب مقررات خلقيدونية الموسومة بالعقيدة الارثوذكسية والكاثوليكية، او الامبراطورية وقد تشبثت الاناضول بالاخلاص لمقررات خلقيدونية. اما في بيزنطية نفسها، المسماة ايضا القسطنطينية، فقد تنافست العقيدتان الخلقيدونية واليعقوبية. ذاك ان بعض اهل البلاط، وعلى رأسهم تيودورا، زوجة الامبراطور الشهيد يوستنيانوس، كانت تعطف على اليعاقبة وتؤيدهم، مما امن لهم الحماية والبقاء. وقد نتج عن تنافس العقيدتين اشتباكات بين المحازبين، تلبست حماساً متعاكساً في ميدان السباق، ما بين انصار الخضر وانصار الزرق من المتبارين. اضف الى هذه النزاعات ما دار حول الايقونات، اي صور المسيح والقديسين، من تطاحن. فقال بعضهم بالغاء الايقونات، وسايرهم بعض الاباطرة، خلافاً لرأي البابا الروماني. ولكن رأي المدافعين عن الايقونات تغلب في نهاية الامر. ونشير هنا الى ان بطريرك القسطنطينية لم يكن دائماً على وفاق مع الحبر الاعظم في رومة.

لم يتمكن اليعاقبة من السيطرة على سورية وسائر المشرق؛ فظل الملكيون، على قلتهم، على وفائهم لمجمع خلقيدونية، في اطار انتظامهم بالكنيسة الانطاكية. ودخل بعض اليعاقبة تحت الحكم الاسلامي، محتفظين بمعتقداتهم الدينية. وبعض آخر منهم عاد فيما بعد الى الخط البيزنطي. واستمرت جماعة من اتباع المذهب الانطاكي، متشبثة بموقفها الذي قادها ـ تالياً ـ الى خط مستقل. والاشارة هنا الى اولئك الفلاحين المسيحيين الذين التفوا، انطلاقاً من نهاية القرن الخامس، حول دير مار مارون، في اعالي العاصي. وقد تكونت منهم ـ لاحقاً ـ الطائفة المارونية، التي كان لها ان تؤدي نهوضاً كبيراً فيما بعد بجبل لبنان، المجاور لوادي العاصي.

الموارنة والارمن

ساعدت العزلة الموارنة على اكتساب ملامح خصوصية. ولن نتدخل هنا في الجدل المتشابك والحاد الذي يدور بين المؤرخين اللبنانيين حول الولاء اللاهوتي للموارنة خلال العصور الاولى من وجودهم في معتزلهم الجغرافي بالجبل. فمن قائل ان الموارنة حافظوا او حافظ معظمهم، على الولاء للعقيدة الاثوذكسية الكاثوليكية؛ ومن قائل، وقوله مدعوم بالادلة، ان الموارنة قبلوا طيلة عقود كثيرة، بمقولة المشيئة الواحدة، التي ابتدعها الامبراطور هرقل، قبيل سقوط بلاد الشام في ايدي المسلمين، لعقد مصالحة ما بين اتباع الطبيعة الواحدة من اليعاقبة، والارثوذكسيين القائلين بالطبيعتين في شخص المسيح. وملخص المشيئة الواحدة ان للمسيح شخصاً واحداً في طبيعتين بشرية والهية، لكن له مشيئة او ارادة واحدة.

حتى لو سلمنا باعتناق الموارنة مقولة المشيئة الواحدة، فان موقفهم هذا قد يستند الى قناعتهم بسلامة المعتقد الجديد. حتى اذا حذروا من فساد هذا القول، رجعوا عنه، وتشبثوا مجددا بالمقولات الخلقيدونية. ومهما كان من امر فالموارنة، منذ اقدم الاعصر الوسطى، متصلون بروما، مقيمون على طاعتها، وهم يعتزون بولائهم لها، مستمرون في اقامة الدليل على هذا الولاء.

وساعد التحرك اليعقوبي على ربط الارمن، وان ربطاً شكلياً، بالامبراطورية البيزنطية، وقد كانوا غريبين عنها.

تدعي الكنيسة الارمنية ان مؤسسيها هما الرسولان برتلماوس وثاديوس. ومنذ نشأتها، سارعت الى ازالة المؤثرات الاغريقية التي نجمت عن المبشرين البيزنطيين. وقد نهلت الامة الارمنية، خلال القرنين الثالث والرابع للميلاد، من منابعها القديمة، وثقافتها العريقة، فصاغت لها أبجدية خاصة بها، ووضعت طقوسها الدينية بلغتها القومية. وكانت تقاتل على جبهتين، فترد المطامع البيزنطية الممتدة اليها من الغرب، وتدافع على الجبهة الشرقية عن المواقع المتقدمة للمسيحية.

عندما عقد مجمع خلقيدونية كانت أرمينية منهمكة في مقاتلة الفرس. فلم تدع الكنيسة الغريغورية الى المجمع المشار اليه، وبقيت ـ تالياً ـ خلال نصف قرن كامل في جهل مما تقرر فيه من معتقدات ومواقف. فلما بلغت اليها مقررات خلقيدونية أنكرتها بسبب اتخاذها من قبل المنافس البيزنطي، ومن دون مشاركة أرمنية. وهكذا وقفت أرمينية في معارضة خلقيدونية، وانقطعت عن الاتصال بروما أو الولاء لها. فالكنيسة الارمنية موصومة بالانشقاق اذن قبل وصمة الهرطقة. والواقع ان العقيدة الارمنية، التي يتمسك بها الارمن حتى اليوم، ليس فيها من المقولات المونوفيزية الا بعض أساليب الصياغة والطرح اللاهوتي. ولا يفصلها عن الخط الروماني البابوي الا ما تقرر في نطاق رومة بصورة لاحقة.

انهارت أرمينية في القرن الحادي عشر تحت ضربات الاتراك السلاجقة. ثم استيقظت في اطار كيليكية، حيث أنشئت «أرمينية الصغرى»، الى ان انهارت مجدداً أمام المد المملوكي في نهاية القرن الرابع عشر. الا ان سقوط الدولة الارمنية لم يحل دون استمرار الامة والكنيسة الارمنيتين. وقد كيفت الكنيسة الغريغورية هيكليتها طبقاً لمتطلبات الظروف، فهيأت لها ملامح خاصة بها، عبر العصور.

وبعد سقوط أرمينية الصغرى في كيليكية، عاد مركز الكاثوليكوس الى الشمبازين، بعد أن لبث مدة في مدينة سيس بكيليكية. ولكن المقر الفرعي في كيليكية لم يزل تماماً، وبذلك تفرعت كنيسة الارمن الى أصل في الشمبازين بأرمينية، والى فرع في كيليكية بآسية الصغرى. وهذا الفرع ما زال حياً، الا انه انتقل الى لبنان منذ الحرب العالمية الاولى. وقبل ذلك اقتضت المصلحة انشاء بطريركية للارمن في القدس سنة ١٢٨١ وأخرى في الآستانة سنة ١٤٦١، وذلك اجتناباً لان يتبع المؤمنون الارمن احكام الطوائف المسيحية الاخرى القائمة وقتئذ.

الكنيسة الارثوذكسية والانشقاق العظيم

استقطبت بيزنطية النفوذ الامبراطوري منذ بداية القرن الرابع للميلاد، اذ فرضت نفسها عاصمة للسلطة العليا ذات النزعة الاستبدادية. وقبل ان ينصرم ذلك القرن، أعلنت بيزنطية «رومة جديدة» واستقلت بأمورها في مختلف المجالات والميادين. وأخذ بطريرك القسطنطينية يطمح الى الرئاسة على زملائه بطاركة المذهب البيزنطي، وتكنى بالمسكونية. وبعد ان أزيلت من الطقوس التأثيرات القديمة المتسربة من النمط اللاتيني، أضفي عليها طابع الجلال والفخامة على نحو يضاهي فخامة البلاط الامبراطوري. وكانت دوافع الانشقاق تزداد وضوحاً ورسوخاً؛ وفي ما بين القرنين الرابع والتاسع تقلبت بطريركية القسطنطينية تكراراً ما بين الاستهواء الاريوسي والجواذب المونوفيزية، والقول بالمشيئة الواحدة، ومعاداة الايقونات. الا انها كانت لا تبطىء ان تعود، بعد سنوات معدودات، الى الخط السليم للكنيسة الجامعة، متخطية التردد والتذبذب.

كان للعوامل السياسية والثقافية، وللفروق العقلية، اثر أقوى من اثر الاعتبارات اللاهوتية في تحديد المواقف. فالشرق يقف في مواجهة الغرب. ولعل أبرز النزاعات التي استمرت تفرق بين الكنيستين الشرقية اليونانية، والغربية اللاتينية، تجلى في موضوع الانبثاق: فقد قال الغربيون بانبثاق الروح

القدس من الآب والابن معاً، في حين حصر الشرقيون هذا الانبثاق بالآب. ولدى اعلان هذا الموقف سنة ٨٦٣ من قبل البطريرك المسكوني فوطيوس أصدر البابا قراراً ضده، فتجاهلته بيزنطية. وبعد عودة الوئام طيلة قرنين كاملين، عاد الشقاق، وتركز حول نوع الخبز المستخدم في القربان. فاللاتين يرون ضرورة كون الخبز فطيراً، واليونان بقيادة البطريرك ميخائيل، يريدون الخبز «حياً» أي ذا خميرة. ولدى تدخل المعتمد البابوي في القسطنطينية، واستعادته مسألة الانبثاق، أنكر عليه البيزنطيون تمثيله للحبر الاعظم، لان البابا الذي انتدبته قد توفي. فغضب المعتمد البابوي، وأصدر حرماً سنة ١٠٥٤ بحق البطريرك وكل من قال قوله، فواجهه البطريرك بحرم شخصي، يقتصر على شخص المعتمد البابوي، ووقع عندئذ الانشقاق العظيم بين الكنيستين. واستمر الحرم البابوي بحق الكنيسة البيزنطية حتى رفعه البابا بولس السادس مؤخراً في اطار بادرة رمزية ذات مغزى كبير.

ذاك كان الانشقاق الاكبر للكنيسة الشرقية. واعتباراً من هذا التاريخ اقتصر استعمال لفظ «كاثوليكي» على الكنيسة اللاتينية، ولفظ «الارثوذكسي» على الكنيسة البيزنطية، في القسطنطينية وسواها. ولم يلبث لفظ الارثوذكسي ان عمم فشمل الكنائس الشرقية غير الملتزمة بالحبر الاعظم وبديهي أن يشتمل الموقف اللاهوتي الارثوذكسي على عدم الالتزام بأية عقائد تم تحديدها من جانب رومة بعد الانشقاق المشار اليه.

ان الارثوذكسية تدعو الى اللامركزية، والى خفض التسلط وتقليص نسبة الانضباط والدساتير والقوانين والمعتقدات القاطعة، بالمقارنة مع نظيرتها الكاثوليكية. وقد عرض أحد كبار المختصين بالشأن البيزنطي، الاب المحترم انطوان فينجر، الموقف الارثوذكسي بأنه مسعى للتميز، في آن، عن الموقف اللاتيني، وعن الموقف البروتستنتي معاً. فالبروتستنتية في منظور الارثوذكسية «حرية لا وحدة فيها» والكثلكة «وحدة لا حرية فيها». وتريد الارثوذكسية أن تكون «وحدة وحرية في المحبة». والواقع ان كلاً من هذه العبارات

الروحية قد انتجت كنوزاً روحية ذات وزن وشأن، لا ينكرهما المنصفون.

من الزاوية السياسية والاجتماعية، تبدو الهيكلية الارثوذكسية أو التراتبية الكهنوتية، أشد انفتاحاً على الشعب أو عامة المؤمنين، وعلى الشعوب كافة. ويشترك المؤمنون الارثوذكس، من غير الكهنة، في انتخاب الرياسات الروحية، بمن في ذلك البطاركة. ورياسة كرسي الغفار، في اسطنبول، رياسة فخرية لا أكثر. وبطريركيات الروم تتأقلم مع المحيط، وتتكيف مع المتطلبات الوطنية على أنواعها ومستوياتها. وقد فرض الضغط الشعبي على كرسي انطاكية (ومقره اليوم دمشق) والقدس، أن يشغلها غير الاغريق. فان لغة السكان تشغل حيّزاً أساسياً في الامور الطقسية. وهذا ما يفسر كون الروم، ارثوذكساً كانوا أم كاثوليكاً موالين لرومة، أقرب المسيحيين الى العروبة، واوفر الكنائس التزاماً بالتعريب.

اعادة الوحدة مع رومة

ان الانشقاق الكبير، الذي انتهت اليه قرون طويلة من الخلافات المتنوعة، لم يبعد كل مسيحيي الشرق عن رومة. فمن قلب المذهب البيزنطي، عبر كرسي القدس، وخصوصاً كرسي انطاكية، ظلت الوشائج تمتد نحو رومة، من دون انقطاع. والموارنة، في جبل لبنان استمروا يتعاطفون مع رومة، وقد وثق ارتباطهم برومة مجيء الحملات الصليبية.

ومع ان الصليبيين لم يكونوا خيراً خالصاً، فقد ساعد وجودهم في فلسطين فئات المونوفيزيت (اليعاقبة) لان تعود الى الكثلكة، فأسست منذئذ الطائفة اللاتينية. وكان شرط الكرسي الرسولي أن يتخلى المشرقيون عن تقاليدهم الطقسية، وعن انحرافهم اللاهوتي، دفعة واحدة. وهذا التعنت البابوي خفض من حماس المشارقة للتصالح مع رومة.

فعامة الشعب في المشرق شديدة الحفاظ على تقاليدها المتوارثة. وهذا الوضع الطاغي أفسد الاتحاد الظاهري الذي قرره الغربيون الكاثوليك والبيزنطيون، سنة ١٢٧٤، خلال مجمع مدينة ليون الفرنسية وقد أحبط أيضاً

المحاولات المشابهة التي بذلها الارمن في فترات مختلفة. وقد جرت محاولة وحدوية سنة ١٤٣٩ في مجمع فلورنسة بايطالية، ووافق الكاثوليك على ان يحتفظ الارثوذكس بطقوسهم اذا ما دخلوا في طاعة البابا. لكن البيزنطيين، عشية سقوط عاصمتهم بأيدي العثمانيين، لم يوفقوا الى الالتزام بالموقف المتفق عليه، بحيث يستمر.

غير ان هذه السياسة المتفهمة تبديها رومة، يسرت التحركات اللاحقة. فقد انضمت الى الكثلكة جماعات المشرقيين، خلف أساقفتهم بل خلف أحد البطاركة، واحتفظت، مع ذلك، بكامل طقوسها، وخصائصها. وقد أبقوا على لغتهم الكنسية، وظل كهنتهم على استقلالهم وبقيت لكنائسهم معالم واسعة من الاستقلال الذاتي. ولم يدر دعاة الوحدة المسيحية ان هذه الانضمامات الجزئية الى الراية البابوية من شأنها اجهاض المحاولات الرامية الى التوحيد الكامل، لا الاقتصار على انضمامات فردية وفئوية محدودة. وانتهى الامر بأن تكون داخل كل طائفة شرقية، طائفتان: الاولى، أصلية، محافظة على الخط التقليدي المستقل عن رومة. والطائفة الثانية، وهي صغيرة نسبياً، تلتزم بالولاء للبابا؛ وتقف كل من الطائفتين في مواجهة الاخرى. وقد استقر في مدينة حلب أبرز الدعاة الكاثوليك من ذوي العلم الغزير في اللاهوت، والتقوى والصلاح والشفاعة، فتحولت هذه المدينة الى مركز استقطاب للكثلكة المنبعثة في المشرق.

هكذا ولدت سنة ١٥٥٢ الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، وسنة ١٦٦٢ كنيسة السريان الكاثوليك، وسنة ١٧٢٤ كنيسة الروم الكاثوليك، التي تشبثت بجذورها البيزنطية، فوصفت نفسها بالملكية. وقامت سنة ١٧٤٠ الكنيسة الارمنية الكاثوليكية، وبعد عامين الكنيسة القبطية الكاثوليكية. كما ان المرسلين باسم الكنائس الانجيلية، غداة الاصلاح الديني توصلوا الى اقامة فروع مشرقية لطوائفهم البروتستنتية، على اختلاف التسميات.

غير ان أحكام أهل الذمة، أو الملل المشمولة بالحماية السلطانية من بين أهل

الكتاب، لم تمتد حكماً لتشمل الطوائف الكاثوليكية أو البروتستنتية المستحدثة. ولهذا السبب تجندت الدبلوماسية الفرنسية للعمل على انقاذ هؤلاء المسيحيين العائدين الى رومة، من الاستمرار في الوقوع تحت سلطة الكنائس المنشقة عن رومة. وقد أفلح الفرنسيون، في القرن التاسع عشر، في تأمين الاعتراف السلطاني ببطاركة الطوائف الكاثوليكية الناشئة. أما رأس الكنيسة المارونية فلم تكن به حاجة الى اعتراف خاص، نظراً للمكانة الخاصة التي أفردت تالياً لجبل لبنان معقل الموارنة.

ويجد القارىء في نهاية الكتيب جدولاً تفصيلياً بالكنائس المشرقية.

ثالثاً ـ الطوائف الاسلامية، أو المتحدرة من الاسلام

الجماعة الاسلامية يقال لها الامة. وهي ذات دلالة وحدوية، ومفروض فيها أن تستمر موحدة: فوحدة العبيد انعكاس لوحدة الخالق، وترجمة لوحدة الايمان بوجوده وشريعته.

والواقع ان الاسلام، كأية منظومة (أو أنظومة) دينية، اصابه التمزق، وما زال الانقسام يفتت أوصاله، لأسباب شتى كثيراً ما يستصغر شأنها. والرد العفوي من جانب العديد من المسلمين على هذا التمزق هو التمسك بأهداب الامة الواحدة، لان الاسلام الحنيف يتنافى والتفرقة.

من الواجب ان نسلم بأن الانقسامات الناشئة عن البدعة، أي عن الانحراف العقائدي عن الاسلام الحنيف، التي شغلت حيزاً هاماً في الماضي قد زالت تماماً أو كادت تزول. الا ان انقسامات أخرى تدور حول رياسة المؤمنين، متفرعة عن خلافات قديمة جداً، ما زال لها أثر في زماننا. وقد أدى استمرار هذه الخلافات الدنيوية الى انعكاسات مختلفة الاهمية وقد أدى استمرار هذه الخلافات الدنيوية الى انعكاسات مختلفة الاهمية على العقيدة. ويشكل المسلمون الارثوذكس أو السنة الاغلبية الكاسحة بين المسلمين في العالم، فتبلغ نسبتهم نحو تسعين بالمائة. غير ان بعض الاقطار الاسلامية تشكل الاغلبية فيها طوائف أخرى، كما هو الحال في ايران (وربما صح ذلك أيضاً

في لبنان). وقد تشكل الطوائف غير السنية أقليات هامة في البلاد (اليمن، العراق، سورية). وهذه الاقليات كثيراً ما تغتنم الظروف المؤاتية لتأكيد شخصيتها الجماعية المتميزة.

الانشعاب الاسلامي الاول الى ثلاثة

من المستغرب ان الانقسام الذي شغل الاسلام منذ البداية، والذي استمر الى اليوم، حيث يعنى به مسلم واحد من كل عشرة مسلمين على الاقل، لم تكن له، في مراحله الاولى، أية علاقة بالمعتقدات. وقد انشعب المسلمون على ضوئه الى ثلاث شعب. وقد رأينا اعتماد لفظة شعبة للدلالة على عفوية الانشطار الاسلامي، فهي أفضل من لفظة الفرقة التي قد توحي بوجود رأس مؤسس، ينشق عن الآخرين فيتبعه المناصرون، وهم على بيِّنة من طروحاته العقائدية أو أفكاره السياسية والفلسفية.

الحدث الذي نشأت عنه هذه الانشعابات، وقع في أواسط القرن السابع الميلادي، وكان قد مضى نحو عشرين سنة على وفاة النبي محمد. وكان المسلمون قد تعاقب على رئاستهم ثلاثة خلفاء اختيروا من بني قريش وهي القبيلة المكية القوية التي ينتمي اليها النبي العربي.

ونتج عن مبايعة هؤلاء الخلفاء، تباعاً، تقليد سياسي وديني سمي السنة. وهذا التقليد استمر تالياً يترسخ وينظم حياة الجماعة الاسلامية، وهو تقليد البيعة.

واثر مصرع الخليفة الراشدي الثالث، عثمان بن عفان، عام ٦٥٦، انقسم الرأي بين المسلمين. فالتفّ الكثيرون في الحجاز حول الرجل التقي علي بن أبي طالب، ابن عم النبي وزوج ابنته فاطمة، فتكونت منهم جماعة الشيعة. وكان هؤلاء يصرون على القول بحق علي في الخلافة منذ البداية، ويرون انه استبعد على غير حق، ويعلنون ان الوقت حان لاعادة الحق الى نصابه. وفي هذا الوقت كان معاوية بن أبي سفيان، سليل الفرع القرشي الاموي الذي ينتمي

اليه الخليفة المغدور عثمان، قد جمع حوله المبايعون في دمشق حيث كان والياً على الشام.

وكان لا بد لعلي ومعاوية من أن يتصادما، لتستقيم الخلافة لواحد منهما. وكان اللقاء في صفين، على الفرات شرقي حلب. وبعد أيام من القتال وافق علي على التحكيم لاخراج المسلمين من الفتنة. بيد ان عدداً غير قليل من أتباعه اعترضوا على قبوله بالتحكيم، فخرجوا عليه، زعماً منهم ان الاجماع الذي أحاط بعلي كاف لمبايعته، فلا معنى لان يحكم أفراد في ما افتت بأمره الجماعة. وكان خروجهم أول شرخ جدي في بنية الدولة الاسلامية وأول ثغرة في اجماع المؤمنين. فسموا الخوارج. ولكن معاوية لم يتزحزح عن موقفه، فكانت النتيجة قيام انشعاب ثلاثي في الاسلام: السنة في صف معاوية، والشيعة في صف علي، والخوارج من المعترضين على قبول علي بالتحكيم والمعارضين أصلا لمبايعة معاوية.

هذه التيارات الثلاثة امتدت عبر مسار الدولة الاسلامية، ولم تخل من التفرع والتشعب، فكان منها عناصر الفرق والمذاهب الاسلامية، على اختلاف توجهاتها الدينية والفكرية والسياسية، عبر الاقطار التي امتد اليها الاسلام في سرعة خارقة.

الشيعة الامامية

في هذا الصراع السني الشيعي، تغلبت السنة، فانزوى الشيعة في ما بين النهرين، وانطوت على نفسها ترص صفوفها وتبلور فكرها الديني والسياسي، على الرغم مما حل بها من تنكيل وشدة. وعبر الفكر الشيعي هذا تكونت فكرة الامتداد النبوي عبر سلالة الامام علي.

يعتقد الشيعة ان امام المسلمين أو مرشدهم وهاديهم، لا يكون الا من سلالة علي وفاطمة بنت النبي محمد. فالامام رئيس الامة في كل الامور، ويسلم له الشيعة بصفات خارقة، بوصفه زعيماً روحياً ملهماً. فهو مخول حق التفسير والتأويل في كل ما يتصل بالشريعة الاسلامية، وله على المؤمنين سلطة تدنو

من سلطة البابا في المفهوم الكاثوليكي؛ ولكن أهل السنة لا يسلمون لخلفائهم بمثل هذه السلطة. وفي هذا السياق اتجهت حركة الشيعة نحو الانتظام في ما يشبه البيعة أو الكنيسة، ذات القيادة الروحية العليا، تعاونها جماعات من رجال الدين، لها ان تحل محل الامامة أو القيادة الروحية العليا كلما أصيبت هذه القيادة بالشغور.

لقد أحاقت بالشيعة صنوف الاضطهاد والمطاردة، ودفعوا ثمن ولائهم للامام علي معاناة دموية قاسية. فعلي اغتيل في الكوفة على يد أحد الخوارج، وابنه الثاني، الحسين، الذي يعتبر الامام الثالث بعد أبيه علي وأخيه الاكبر الحسن، قد قتل مع رفاق له في واقعة كربلاء، سنة ٦٨٠ حيث تواجه مع جند أمويين يفوقونه عدداً وعدة. ويحيي الشيعة ذكرى مقتل الأئمة واستشهادهم في يوم عاشوراء، ويرون في هذه الشهادة نوعاً من القربان أو التضحية فداء عن المؤمنين. ويوم عاشوراء هو اليوم العاشر من السنة الهجرية، يأتي بعد شهر من نهاية موسم الحج الذي يواكب العيد الكبير، عيد الاضحى، ويتميز يوم عاشوراء بالحداد العنيف والحزن العظيم.

تحول التشيع، تحت ضغط الاضطهاد، الى ما يشبه «كنيسة متألمة». وكثيراً ما لجأ الى التستر والتخفي، اتقاء للويل النازل بكل من يعلن الولاء لعلي وسلالته. وهذا التستر تحول مع الايام الى موقف رسمي، مبرر دينياً، يعرف بالتقية. وقد كانت له انعكاسات خطيرة على مسار الفكر الديني، وأدى بالشيعة الى منعطف حاسم. فهم يعتقدون ان الامام الثاني عشر، محمد المهدي، وكان ندي العود، قد «تغيَّب». وكان اختفاؤه المكتنف بالسرية في مدينة سامراء، بالعراق، سنة ٨٧٤ ميلادية. وهو ما زال، في نظر أتباعه، منذ ذلك التاريخ، يحكم المؤمنين بوصفه «الامام غير المنظور». وينوب عنه على الارض المجتهدون، وهم رؤساء دينيون، مولجون سلطة تفسير الدين وتأويله، ويلقبون في ايران بلقب «آية الله» ومعناه علامة الله. وهم قيمون على شؤون التشريع الديني والفقه. وكثيراً ما ترى طائفة شيعية منعزلة

جغرافياً تضفي على زعيمها وصف الامام. ولكن الامامة في هذه الحالة لا تعدو ان تكون مجرد قيادة، ولا تفترض بالضرورة امتداداً نبوياً.

الحكومة في بلاد شيعية هي اذن حكومة علمانية، بمعنى ما. فالحاكم ملزم مبدئياً باتباع اجتهادات المجتهدين في كل ما يتصل بالاسلام، وهو كثير. حتى اذا ظهر الامام المحجوب، في نهاية الزمان، في هيئة الامام المهدي، كان على أهل الحكم أن يتواروا، تاركين المجال مفتوحاً أمام المهدي، فيملأ الدنيا خيراً بعد أن ملئت شراً، وينشر العدل بديلا عن الظلم. وهكذا يبدو التشيع وكأنه دعوة الى السلبية الاكراهية، أي القبول القسري بالواقع الراهن على علاته، والى التظاهر بأوسع أشكاله وأقواها عند الاقتضاء. فيستتر وينزوي حيناً، ثم يتفجر ويتدفق في حماس عظيم.

هذه الفئة من الشيعة، الذين يسلمون باثني عشر اماماً، يقال لهم الامامية، أو الشيعة الاثنا عشرية، أو الشيعة النظامية. وهم الاكثرية الساحقة في ايران، وقد تكون منهم الاكثرية في لبنان أيضاً، على نحو ما تقدم بيانه. ويعيش الشيعة أيضاً في جنوبي العراق، وفي أواسط حوض الغانج، وفي تركية، والافغانستان، وفي البحرين. ويبلغ تعداد الشيعة الامامية في الوقت الحاضر تسعة أعشار الشيعة في العالم.

في بداية القرن التاسع عشر ترعرعت في أحضان الشيعة الامامية نواة حركة شيعية جديدة، يرى دعاتها ان الامام المحتجب يتصل بالمؤمنين من خلال شيعي مكتمل يقال له «الباب». وقد قامت الحركة «البابية» ثم الحركة «البهائية» على قاعدة هذا المعتقد. وتنحو البهائية نحواً دينياً شمولياً، مدعية انها الصيغة المنطقية للوحي الالهي. ولكن المسلمين لا يقبلون بهذه المقولة، ولا يتسامحون مع القائلين بها من البهائيين، وان انتشروا في فترات متفاوتة عبر العالم.

بعض فروع الشيعة:
الزيدية والاسماعيلية والعلوية

يتوزع عشرة بالمائة من الشيعة ما بين الفروع الشيعية المختلفة، التي تفرعت عن الاصل، وكان ينشأ فرع جديد في كل مرة ينادي بعض الشيعة بامام غير الامام الذي أجمع عليه جمهور الشيعة. وعندئذ ينصرف هؤلاء المنشقون الى تعليل مذهبهم بمخارج روحية وفلسفية خصوصية.

أقدم هذه الفروع الشيعية، فرع الزيدية. فقد اختلف الشيعة يوم اختاروا الامام الخامس في مطلع القرن السابع للميلاد. واستقل الزيدية بنهجهم، وابتعدوا عن الخط النظامي، ففاتهم ان يتأثروا بخصائص هذا الخط. ولم يمارس الزيدية التقية المعروفة لدى الشيعة. ولم يؤمنوا يوماً بامام محتجب؛ الا انهم يرون من واجبهم أن ينتخبوا امامهم من سلالة علي، اعترافاً بما أدى للاسلام من خدمات جلى، وبما لا يزال في وسعه أن يؤدي.

وينتشر الشيعة الزيدية في شمالي اليمن، اذ يتألف منهم ما يناهز النصف من سكان الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالية). كما يعيشون في المغتربات اليمنية، وبخاصة في المملكة العربية السعودية. وكان امامهم حاكم اليمن حتى العام ١٩٦٢ عندما أطاحت به ثورة معادية للملكية، وليست معادية للزيدية. فقد كان أول رئيس للجمهورية اليمنية الناشئة، زيدياً.

وفي اثر الانشقاق الزيدي، انشق فريق جديد من الشيعة عن الخط الاصلي النظامي، اذ فضلوا على الامام السابع واسمه موسى، أخاه اسماعيل، وكان أكبر منه سناً، وقد منعه والده اسماعيل وموسى معاً، عن الخلافة. ولكن العقيدة الاسماعيلية تعقدت وتشابكت. ولا يسعنا هنا ان نفيض في استقصاء دقائقها، فلا مفر من الايجاز. وخلاصة مقولتهم ان الله لا يتصل بالناس عن طريق الوحي، بل عن طريق الفيض. وفي زعمهم انه ثمة سبع درجات. وان بين الله وخلقه خمسة مبادىء أولية، واحد منها هو العقل الشامل. وقد يتجسد هذا العقل الشامل في أنبياء سبعة هم آدم ونوح، وابرهيم، وموسى،

وعيسى، ومحمد بن عبدالله (ص) ثم محمد بن اسماعيل. ويتبع كلاً من هؤلاء الانبياء سبعة أيمَّة. وهكذا بات النبي محمد مجرد حلقة من حلقات سلسلة طويلة من الانبياء، وبه يرتبط الامام علي، وخلفاؤه الستة الذين يختمون باسماعيل. وقد افتتح محمد بن اسماعيل الحلقة النبوية السابقة، فكان من بعده الأيمة الذين توالوا على حكم مصر في بداية الدولة الفاطمية. والامام معصوم. وهو ـ بحسب تعبير البحاثة المستشرق ماسينيون يمتاز «باشراق فجائي ينير ذهنه». ويؤول الاسماعيلية القرآن الكريم تأويلا باطنياً، معتبرين ظاهر الكلام منفصلا عن مدلوله الخفي الصحيح.

كان تاريخ الاسماعيلية صاخباً. وقد تحكموا في القرن التاسع بمعظم رقاع البلاد الاسلامية. ومنهم تفرع الحشاشون، الذين كانوا يستعينون بحشيشة الكيف لخلق النشوة في نفوسهم، وتيسير التزامهم بالطاعة للرؤساء. وقد قاتل الاسماعيلية الاتراك السلاجقة، حاملي الراية السنية. كما قاتلوا الصليبيين في بعض مراحل تاريخهم. فلما انقسموا فيما بينهم، وتشتتوا، أصابهم الهوان والانحطاط. وأتتهم رصاصة الرحمة من جانب الغزو المغولي، فتحولوا الى الاعتقاد بالامام المحتجب. وقد تركوا تراثاً فلسفياً قيماً وضخماً جداً، لم يتح للباحثين بعد أن يكشفوا كل كنوزه.

وقد سلم الاسماعيلية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، بسلطة عائلة من الأيمة، هي عائلة آغاخان. فالامام المحجوب قد تجلى في زعيم هذه العائلة، وهم يقدمون له كل احترام وتكريم، ويذهبون الى حد تأليهه. ولكن فئة «البُرآح» من الاسماعيلية، مقيمة على الاعتقاد باستمرار احتجاب الامام.

وينتشر الاسماعيلية في بعض النقاط من غربي سورية ومن وسطها، ويكثرون في الساحل الغربي من بلاد الهند، وفي دولة الباكستان. وقد هاجر الكثيرون منهم الى جزر المحيط الهندي، والى شرقي افريقية. وتمكن العديد منهم من جمع الثروات الطائلة، فألفوا طبقة ارستقراطية تتعاطى التجارة والاعمال وتفرض نفسها في قوة على محيطها.

وحين دعي الشيعة الى اختيار امامهم العاشر، ثم امامهم الحادي عشر، وقع بينهم انشقاق كان المنطلق المباشر لظهور الحركة النصيرية، نسبة الى زعيمها ابن نُصَير. ولكن النصيرية اليوم يرفضون وصفهم بالنصيرية، وينادون بالعلوية، تكريساً لتعلقهم البالغ بالامام علي بن ابي طالب الا ان تسميتهم بالعلوية لا تخلو من خطر الاشكال والالتباس، نظراً لوفرة القائلين سواهم بتعظيم الامام علي.

تبدو العقيدة العلوية (أو النصيرية) وكأنها بناء انتقائي متشابك يضم عناصر شيعية اسماعيلية صميمة، الى عناصر أخرى ذات مصدر آخر.

ان للعلويين وجوداً متواضعاً في لبنان الشمالي، لكن وجودهم الكثيف يتركز في محافظة اللاذقية بسورية. ولهم في الحياة السياسية السورية دور بارز.

الدروز

تفرع عن الاسماعيلية، مطلع القرن الحادي عشر، فرع روحي جديد، أطلق دعاته على أنفسهم تسمية «الموحدين»، لكن العامة تعرفهم تحت اسم الدروز، وهو لفظ مشتق من اسم احد الدعاة الاولين للمذهب، وهو محمد بن اسماعيل الدرزي. والداعية المشهور الآخر هو حمزة بن علي، وكان تركياً، أما الدرزي ففارسي الاصل.

هؤلاء الاسماعيليون الورعون يكرمون خمسة خلفاء فاطميين توالوا على عرش القاهرة في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، وآخرهم يسمى الحاكم. ويعتقد الدروز بأن هؤلاء الخلفاء نجموا عن فيض أُلوهي، وهم يكنون لخامسهم، الحاكم بأمر الله، تكريماً مميزاً. وهم يرون ان منطق الحلقة النبوية السابعة، التي افتتحها محمد بن اسماعيل، يفترض فيها ان تختتم على نحو محفوف بالسرية والاعجاز. وكان ان اختفى «الحاكم»، اختفاء لم يدركوا له تفسيراً، فاعتقدوا انه انما استتر، وانه ملتصق منذئذ بالاله، وهو الالتصاق الذي

كانوا يتوقون الى حصوله بين الامام والاله. وبعد نزاع حاد بين أتباع حمزة والدرزي، مات الدرزي مقتولا، فتولى حمزة استئناف مسيرة الدعوة.

ينتشر الدروز الموحدون على سفوح جبل حرمون، وفي الجبل الاعلى، وهو مرتفعات جبلية في سورية الشمالية. ولم يلبثوا ان امتدوا الى قلب لبنان في الشوف والمتن، والى بلاد حوران بسورية، حيث سمي جبل حوران باسمهم: جبل الدروز. كما انتشروا في الجليل بفلسطين.

سيطر على مسلك الدروز، عبر التاريخ، نزوع استقلالي، وتعلق ظاهر بخصائصهم الاجتماعية. وما زالوا شديدي التمسك بتقاليدهم. وهم يتوزعون اليوم ما بين عدة دول قائمة، بعد أن كانت تتجاذبهم نزاعات حزبية أو عائلية وفئوية. وهذا التوزع التاريخي بين الدول والفئات يجعل من الصعب بل العسير ان يرسم لهم مخطط سياسي تاريخي اجمالي. والظاهرة البارزة في تاريخهم، تتلخص في رفضهم الاندماج والانسياق في أي تنظيم جماعي، تتولاه الشعوب المجاورة لهم، التي تتكون منها الاغلبية.

الدرزية مذهب متكتم، وديانة سرية. ويقتصر أمر الاطلاع على هذه الديانة، والاضطلاع بأمورها، على العقال، من شيوخ عقل ومتدينين. وهم يعتقدون ان تجليات الهية كثيراً ما تحصل على الارض، من خلال أفراد مختارين من البشر، يكونون معصومين عن الضلال، ويعجز سائر الناس عن فهم تصرفاتهم ومسالكهم. كذلك كان شأن الحاكم بأمر الله. وهو تجلي القوة الخالقة، التي منها تفيض المبادىء الخمسة وهي: العقل الشامل، الذي تجلى في حمزة؛ والنفس الشاملة؛ والكلمة؛ والسابق واللاحق. وينحصر واجب العامة من المؤمنين بأن يؤمنوا ويطيعوا ويقاتلوا. ولما كانت الدرزية قد اقتبست عن الاسماعيلية عقيدة التقمص، فان في امكان أي درزي أن يخاطر بحياته، وهو واثق من انه اذا مات سينبعث مجدداً في وليد جديد. وعلى هذا يمكن للطائفة ان تقاتل دونما خشية من الانقراض. ومن حق الدرزي، اذا خشي أن يورث الأذى لابناء طائفته، أو أن يثير السخرية والهزء بمعتقداتها، ان يلجأ الى

التستر، والى اظهار ما لا يبطن.

وعلى غرار المذهب الاسماعيلي، يبدو المذهب الدرزي انطوائياً، فهو مقصور على الآخذين به، ولا ينشط الى الدعوة أو التبشير. فهو ديانة مقفلة. الا أن الاسماعيلية، على الرغم من تطرفهم المذهبي وتفردهم في معتقدات يرذلها الاسلام عموماً، مازالوا يحسبون في خط الاسلام. أما الدروز فيرى فيهم المسلمون طائفة تفرعت أساساً عن الاسلام، لكنها مالبثت أن توغلت بعيداً عنه، فانفصلت عن جسمه. ويمتنع الدروز ذكوراً وأناثاً، عن التزاوج مع غير الدروز، بمن في ذلك المسلمون.

يختلف نظام العائلة الدرزية، اختلافاً عميقاً عن نظام العائلة في الاسلام. وهم يرفضون تعدد الزوجات. والطلاق مباح للزوج والزوجة على حد سواء، اذا ما بني على أسباب مشروعة؛ غير ان عودة الزوجين المطلقين الى الرباط الزوجي ممنوعة منعاً كلياً. حتى ان تبادل الكلام، أو اللقاء في مجلس مشترك، محظر عليهما كليهما. وقواعد الميراث تتباين في معظمها بين الدروز والشريعة الاسلامية.

في الصطلحات الشائعة بلبنان، قد يورد الدروز، مع الطوائف الاسلامية المختلفة، تحت تسمية جماعية هي الطوائف المحمدية. وهي تسمية مجازية، يبررها اعتراف الدروز بمحمد والقرآن، على طريقتهم؛ لكن المسلمين عموماً لا يستلطفونها أو يقبلون بها، ويتشبثون بتسمية الاسلام والمسلمين. فمحمد ليس الهاً، وانما هو رسول نقل دعوة الاسلام؛ فالاسلام هو الاساس اذن.

الخوارج

نهج الخوارج، منذ خروجهم على الامام علي في وقعة صفين، نهجاً معاكساً للذي اختارته الشيعة. فالخوارج انما احتجوا على قبول علي بالتحكيم في نزاعه الدامي مع معاوية. ومنذئذ اتخذوا موقفاً مناوئاً لمذهبة ونهجه. وهم لا يشترطون ان يرئس المسلمون واحد من سلالة النبي، بل يرفضون حصر

الخلافة بأية سلالة عربية، ولا يمانعون في ان يتولاها مسلم صالح، مهما كان لونه ولسانه، حتى لو كان من الزنج العبيد. وشرطهم الوحيد لاستحقاق الخلافة هو أن يكون المرشح للامامة، اي لهداية المسلمين ولقيادتهم ديناً ودنيا، هو افضلهم على وجه الاطلاق.

هذا الشرط الوحيد على تطرفه، المشروع على لا واقعيته، جر الخوارج الى نتائج هامة جداً. فقد لقيت دعوتهم الترحيب البالغ بين المسلمين الراغبين في اعلاء شأن الاسلام من دون الالتزام بسلطة مركزية شديدة القوة. فانتشر امرهم في الاصقاع البعيدة من البلاد الاسلامية، ولاسيما في حواشي الجزيرة العربية، وبين البربر بافريقية، الذين كان يسوؤهم ان يتولى عربي امور دينهم ودنياهم. غير ان هذه الدعوة التحررية دفعت بطل قبيلة الى اختيار رئاستها من بين صفوفها، وكانت النتيجة المباشرة ان البحث عن افضل المرشحين للخلافة جعل الاتفاق على مرشح مقبول يرجأ الى ما لا نهاية. وترتب على تعذر الاتفاق قيام الشتات في السلطة: فاما ان يستبد بالامر ايمة تفرضهم قبائلهم ولا يسلم بهم الآخرون؛ او ان يستغرق جمهور المسلمين في شغور السلطة، اي استمرار اللاسلطة على نحو خطر.

تلك هي الاسباب التي ادت الى تفتت الحركة الخارجية وفشلها بعد ان لقيت في البداية نجاحاً ظاهراً. وهكذا انحسر اثر الخوراج الروحي والاجتماعي، واقتصر امره على بعض الواحات المنثورة في الصحراء الجزائرية وانحصر الخط الخارجي في الشرق الادنى، بدولة عمان. الا ان هذه الدولة تخلت عن الاخذ بالاساليب الخارجية في انتقال السلطة، فتحولت عندئذ، الامامة العمانية الى سلطنة. ولكن حركات المعارضة جعلت تتذرع بالاعتبارات «الامامية» لكي تسوغ عصيانها وتمردها على السلطان.

المسلمون السنة

بعد استعراضنا امر كل من الشيعة والخوارج، بات ميسوراً لنا ان نتبين خصائص الجماعة المناقضة لتينك الجماعتين، وهي جماعة اهل السنة.

فالسنيون لا يلزمون انفسهم بالشروط التي يفرضها الشيعة لاختيار الخليفة، اذ يحصرون الامر بسلالة النبي محمد. والسنيون لا يبالغون كالخوارج في اغفال عائلة الامام وانتمائه، اذ يعنيهم العثور على افضل المؤمنين اسلاماً. وهم انما يكتفون بانتماء الخليفة الى قبيلة النبي، قريش، على نحو ما شرعه مؤتمر السقيفة عقب وفاة النبي، فاستمر تقليداً واستقر قاعدة للبيعة والحكم. فالخليفة يقوم «مقام النبي». وهكذا يجسم اهل السنة، وفقاً لتعبير القرآن الكريم (السورة ٢، الآية ١٣٧ ترجمة ريجيس بلاشير): «الامة الوسط».

غير ان الصورة التي استبانت للخلافة في معارجها الاولى ما لبثت ان تعدلت تباعاً، تحت تأثير الظروف والاحداث، حتى آلت الى غير ما بدت عليه في مطالعها.

اجترح الامويون، في القرن السابع الميلادي، قاعدة الخلافة الوراثية، عبر حكمهم في دمشق. فصار الخليفة يعين الشخص الذي يخلفه بعد موته، ويأخذ له البيعة في حياته. فلم تبق البيعة انتخاباً، او شورى. وفي ما بين القرنين التاسع والثالث عشر، بعد ان آل امر الخلافة من بني امية في الشام الى بني العباس في العراق، تقلص شأن الخليفة، وضعفت سلطته. فحاشيته من الفرس او من الترك بعدهم تتحكم باعماله. والولايات التي تتكون منها الدولة الاسلامية نالت تباعاً الاعتراف بحكم وراثي فيها، بحيث تفتت تدريجاً السيادة والسلطة المركزية. وكثيراً ما انحسر ولاء الولايات للخليفة الى درجة دنيا، شكلية خالصة؛ او انقطع الولاء انقطاعاً تاماً. وقامت في الاندلس، ثم في مصر، خلافات منافسة لبني العباس. وهذه السلالة الشريفية الحاكمة اليوم في المغرب الاقصى، ما هي الا وريثة خلافات مغربية عريقة.

وعندما استبد المغول ببغداد سنة ١٢٥٨، ونجا احد العباسيين بنفسه فلجأ الى المماليك بالقاهرة، ليقيم بين ظهرانيهم خلافة جديدة، اقتصر امر هذه الخلافة العباسية القاهرية على سلطة شكلية خالصة، وظل الحكم الفعلي للمماليك. غير ان العثمانيين، وقد اسقطوا العرش المملوكي بالقاهرة سنة

١٥١٧، نقلوا مقر الخلافة الى الاستانة. وما لبثوا ان فرضوا على الخليفة العربي ان يتنازل عن الخلافة للسلطان العثماني. وفيما بعد تذرع السلطان العثماني بالخلافة ليبسط ظله على الشعوب المسلمة التي اخضعها القياصرة. ولكن دعوة الجهاد، الصادرة عن الاستانة خلال الحرب العالمية الاولى، لم تفد الاتراك في تعبئة المسلمين عموماً، والعرب منهم بخاصة، ضد اعدائهم من الحلفاء. ولم يلبث مصطفى كمال ان اعلن انتهاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٣، فادعاها لفترة قصيرة الشريف حسين ملك الحجاز، الى ان انتهت بلا رجعة بانتهاء الحسين منفياً، فباتت من ذكريات التاريخ. ولا يعقل ان تبعث مؤسسة الخلافة حية، الا اذا قيض لزعيم عظيم النفوذ ان يوحد تحت سلطته رقعة واسعة من ديار الاسلام.

هذه التقلبات التاريخية ساعدت من دون شك، وعلى نحو واضح، في تلازم الطائفة السنية مع السلطة، الى حد التماهي. وقد تجلى هذا التماهي واضحاً في الدول الخليفية. وكان يؤكده مسلك من يرتقون العروش في الدول غير الخليفية، اذ ينشدون تثبيتهم على العرش من جانب الخليفة الشرعي. غير ان استنكاف اصحاب العروش عن طلب التثبيت من الخليفة، لا يؤدي بالضرورة الى التشكيك بشمول سلطته الروحية. لأن هؤلاء الحكام لابد لهم ان يتمسكوا باهداب الشرع المستمد من القرآن الكريم، فتكون انظمتهم بالنتيجة شبيهة بنظام الحكم السائد في الخلافة.

الدولة تجسم اذن، في كل مكان، التعبير السياسي والاسلوب التنفيذي للطائفة السنية. وكلما احست هذه الطائفة بأنها تؤلف الاكثرية السكانية، ازداد يقينها بدورها القيادي في تنظيم الحكم الاسلامي وفي توليه، وفي ممارسة مسؤولية خاصة في اطاره. ويشاء القدر ان يؤلف السنة اليوم اكثرية العالم الاسلامي، وان تتكون منهم جماعات السكان من الدول الاسلامية ذات العدد المرتفع من السكان. ولا يمكن معارضة هذه الواقعة الا بالنموذج الايراني حيث الاكثرية الساحقة من الشيعة، وبالنموذج اللبناني حيث يحتل الشيعة، في

الفسيفساء الطائفية، موقعاً عددياً متقدماً. لكن اربعة قرون متصلة من الحكم العثماني السني في الشرق الادنى رسخ تماهي السنة مع السلطة بصفة عامة.

في الاساس من هذه القناعة بالتفوق السني، ثمة الاعتقاد الراسخ بأن السنة يتوسطون التوجهات الاسلامية. فهم يثقون ان بمقدورهم ان يوحدوا تحت رايتهم كل التيارات والفئات الاسلامية، وان يتخطوا الاشكال الظاهرية للتنافر بين الطوائف الاسلامية. فالعقيدة في الاصل واحدة ما بين شيعة وسنة، واركان العقيدة واحدة، فلا غرو أن يتيح التوسط السني لكل الفرقاء فرصة التعبير عن خصوصياتهم.

ولا شك ان التسليم بوراثية الخلافة من جانب السنة ادناهم من المفهوم الشيعي للحكم. كما ان الخلفاء السنة كانوا على التوالي ذوي درجة من القربى بالنبي، وهذا ما يخفض من حدة الفجوة بين السنة والشيعة بشأن الرياسة الاسلامية، يضاف الى ذلك قيام طبقة الاشراف، وهم الطبقة الارستقراطية في الدولة الاسلامية. وليس عسيرا ان ترى في القلاع السنية معالم تقوية ذات منشأ شيعي، تتصل بالامام علي او ذوي قرباه، كالحسين وزينب، على ما هو الحال في القاهرة ودمشق. ويشترك الجميع في تقديم الولاء والاحترام للمتحدرين من اسرة النبي. وقد اسهم السنة والشيعة على السواء في تطوير الفكر الاسلامي، وفي الجهود الحديثة للاصلاح الديني في العالم الاسلامي. ولا شك ان الدعوات الاصلاحية، في اطار الخط السني، افسحت المجال لأية حركة اسلامية اخرى [1].

(١) في كل هذا الفصل نلاحظ ان الكاتب يستند في عرضه الى جملة المراجع التاريخية والدراسية الاسلامية، وان كان يلجأ الى تشبيهات ذات علاقة بمفاهيم الكنيسة والثقافة الغربية بوجه عام. ومما يذكر ـ استطراداً ان كتاباً اسلاميين معاصرين، ذوي مكانة، راحوا يلفتون الى دور يهود أسلموا تقية في اثارة الانشقاقات بين المسلمين وتشويه ركائز الاسلام ومفاهيمة. نخص بالذكر من هؤلاء الشيخ حسن حبنكه الميداني في كتابه النفيس «مكايد يهودية» الذي أماط اللثام عن غوامض كثيرة.
(المترجم)

ثالثاً : الاندراج التاريخي للطوائف
في حياة الدولة اللبنانية

ان الاكثرية الساحقة من الطوائف التي تقدم استعراضها ، في منشأها وفي ما اصابها من احداث وتطورات ، قد وجدت في لبنان موطىء قدم لها ، على نحو ما .

فلنعرض الآن الى الكيفية التي تمت وفقاً لها اقامة الطوائف المختلفة في هذا الاطار الطبيعي المؤاتي. ولنتفحص ما قام بينها من وشائج او صراعات، والدور الذي اتيح لكل منها ان تؤديه في ما قام بالبلاد من انظمة او دويلات، عبر التاريخ اللبناني.

أ ـ البلاد المضيفة

تواجه سلسلة جبال لبنان الشرقية الوافدين من السهوب العربية او من بادية الشام والسهول السورية ، بمنظر تجعيد جبلي حاجز ، لكن متسلقة الشرقي ميسور . فاذا تم لهم تسلق القمة ، هبطوا في انحدار شديد الى ممر عريض ، هو وادي البقاع السهلي . وتنتصب الى الغرب من هذا السهل الخصيب اسوار جبلية هي السلسلة الغربية من جبال لبنان ، ذات المتسلق البقاعي العسير . وفيما وراء هذا الحرف الجبلي ينحدر السفح الغربي في بطء ، عبر هضاب وجلول وفسحات سهلية تتسلسل في بطء وهدوء حتى تبلغ البحر المتوسط بعد اجتياز سهل ساحلي ضيق.

هذه الصورة، وقد رسمناها على عجل في خطوطها الكبرى ، تذكرنا بالحصون والقلاع الكلاسيكية . اليست تشتمل على منبسط مائي يليه منحدر ترابي، يليه خندق او اخدود ، ثم حصن منيع ؟ الا يرمز هذا الوصف الى معتزل او ملجأ او قلعة يحتمي بها من يخشى شراً ؟ بيد أن الطبيعة اللبنانية تشتمل على مظاهر شديدة التنوع. فلبنان، لاول وهلة ، يبدو مهيأ لاقتبال التنوع والتعدد ، والابقاء عليه . وهذا ما يستتبع الخوض في تفاصيل الجغرافية الطبيعية للبلاد .

تتجه السلسلة الشرقية من جبال لبنـان مـن الشمال الشرقـي الى الجنـوب الغربي ، ويشكل حرفها الاعلى معظم الحد الفاصل ما بين سورية ولبنان. واواسط هذه السلسلة ذات ارتفاع منخفض وذات اشكال حائرة ، تخترقها اودية معشوشبة ، تنفتح صوب الشرق ، اشهرها وادي بردى الذي يسير فيه طريق دمشق. ثم يرتفع الجبل في الشمال الشرقي ، في جلة موسى ، حتى يبلغ علوه ٢٦٥٩ متراً . لكن اعلى قممه في حرمون او جبل الشيخ ، بالجنوب الغربي ، حيث يبلغ الارتفاع ٢٨١٤ متراً . وهو يبدو مكللاً بالثلج مدة طويلة من السنة ، ويشرف على معظم المنطقة . وبالعكس من القفر الطاغي على القسم الشمالي من السلسلة الشرقية ، نرى اودية حرمون مأهولة منذ القدم ، واشهر تجمعاته السكنية مجدل شمس في الجانب السوري وكل من راشيا وحاصبيا في الجانب اللبناني .

يمتد وادي البقاع في ما بين السلسلتين ، وقد سمي عن حق « سورية الجوفاء » ، في الاعصر القديمة . القسم الاوسط من هذا السهل قليل الميلان ، فالمياه فيه راكدة . واعلى نقاط السهل بمحاذاة بعلبك حيث خط تقسيم المياه ما بين جنوبي السهل وشماليه . ففي الشمال ينساب نهر العاصي عبر الوادي الواسع والطويل الذي يحمل اسمه مروراً بحمص فحماه بسورية ، وفي الجنوب من بعلبك ينساب نهر الليطاني في تؤدة ، فيشق مجراه في تردد الى ان ينعطف غرباً ، بعد اجتياز منطقة صخرية ، ويصب في البحر بين صيدا وصور . وعلى نحو مواز لليطاني ، ينساب نهر الحاصباني من نبعه في جبل الشيخ ، ولا يلبث ان ينضم الى نهر بانياس المتحدر من الجبل نفسه بسورية . فيؤلف الرافدان معـاً نهر الاردن وينتهي لبنان في الجنوب عند بداية الاخدود الجيولوجي العظيم الذي يخترق فلسطين حتى العقبة والبحر الاحمر ، ويقع عليه البحر الميت .

تستقيم السلسلة الغربية كجدار يواجه البقاع. فانحدارها الشرقي العنيف لا يتيح الوجود لاكثر من بضع اودية قصيرة ، وأحد هذه الاودية ، وينبع من صنين ، الذي يعلو ٢٦٢٨ متراً ، تقوم عن اسفله مدينة زحلة . وعلى العكس

من السلسلة الشرقية، تبلغ السلسلة الغربية اعلى قمة لها في القرنة السوداء حيث تداني ٣٠٨٦ متراً. ومن هذه القمة ينحدر الجبل في عنف شمالاً، حيث بلاد عكار، وشرقاً حيث الهرمل. وفي اقصى الشمال تنتهي السلسلة الغربية بمجرى النهر الكبير الذي يفصل لبنان عن جبل العلويين او بلاد النصيرية، ويتجه غرباً فيصب في البحر المتوسط.

ان قلب لبنان يقوم على السفح الغربي للجبل، ما بين القمم والبحر المتوسط، في نحو ماية وخمسين كيلومتراً طولاً، وما بين عشرين وثلاثين كيلومتراً عرضاً. ففي الاعالي يمتد الجرد وهو هضاب وعرة وصخرية، وتليها باتجاه البحر اقسام اقل ارتفاعا واوفر مياهاً، وايسر زراعة واستيطانا، وتكسوها بعض الاحراج، والبساتين الوفيرة، وكروم العنب، والحدائق. وتنزرع فيها، كثيفة السكان، اكثر الضياع والقرى والمدن الجبلية. ولم يبق من غابات الارز العريقة سوى نتف محدودة وبقايا، في اعالي قاديشا شمالاً، وعلى سفوح الباروك في الوسط. وتلفت المراقب غزارة المياه تتدفق انهاراً قصيرة المجرى، من مثل نهر ابراهيم او ادونيس، ونهر الكلب وسواهما. وهي تخرق الجبال على هيئة اخاديد وخوانق، تتدرج صوب البحر، في الغرب.

في هذه اللوحة الغنية تنغرس باعتزاز المدن الصغيرة الآتية: زغرتا، اهدن، بشراي، دوما، قرطبا، بكفيا، دير القمر، جزين الخ. كما تتعاقب معاقل كسروان والكورة والمتن والشوف والغرب. وقد تمركزت الحياة اللبنانية، طيلة اجيال كثيرة، في اطار هذه الشرفة المتوسطية السعيدة، المقتصرة على عدد قليل من الكيلومترات المربعة.

وفي الجنوب يتدرج الجبل في الانحدار، في محيط جبل عامل، الذي يخترقه نهر الليطاني بعد ان يترك مجراه البقاعي. وينتهي لبنان جنوباً بحدود دولية تم اقرارها منذ العام ١٩٢٢، تفصله عن بلاد الجليل الجبلية.

السهل الساحلي ضيق عموماً، باستثناء القسم الجنوبي في محيط صور. وهو يضيق في مواضع كثيرة حتى لا يزيد عن بضع مئات من الامتار، وفي عدة

حالات تنصب الصخور الجبلية الشاهقة في البحر انصباباً. والخلجان قليلة في الشاطىء اللبناني، لقلة تعاريجه. لكن بعض الجزر الصغيرة، الى جانب ثغور مناسبة للملاحة، هيأت الظروف منذ القدم لنشاط بحري عريق ونافع. وكانت بعض السدود الصخرية او الحرجية تحمي الموانىء من الرياح الجنوبية الغربية، جيلاً بعد جيل. وهكذا نشطت مدن بحرية ومرفأية من مثل صور وصيدا، وفيما بعد طرابلس وبيروت، وسائر المحطات المشرقية العريقة، وكان من شأنها ان توفر للملجأ والمعقل الجبلي في لبنان منافذ منعشة باتجاه اوربة، ومن ورائها افريقية والاميركتين.

وكم من التنوع ومن وفرة الامكانات فوق هذه الرقعة الضيقة. بديهي ان المشارف القارية او الداخلية من الجبل، من قمم وهضاب، تبدو وعرة وغير مؤاتية للعمران. بيد ان هذه الوعورة تؤلف ما يشبه السياج لحماية المراتع والحقول والبساتين،والحواضر الجبلية، بالاضافة الى مدن الساحل.

من قديم الازمنة تدفقت على هذا المعقل المميز، وفود اللاجئين من كل اصقاع المشرق، بين مخالفين في الرأي يعترضون على عقائد رسميه او على انظمة سائدة، ومتمردين على السلطة خانهم الحظ، وابناء قبائل مغلوبة على امرها، وفلاحين او بدو شردهم القحط والجفاف اللذان نزلا بمواطنهم سنوات متتالية، ورعايا دول سئمت الخنوع لانظمة طاغية وظالمة.

وكثيرا ما يجمع الوافدين انتماء اجتماعي او تجانس عقائدي، ويكونون جماعات فينشئون من دون ابطاء نواة متجانسة ومراكز اجتذاب لأمثالهم، قد يتسربون الى احضانهم تالياً.

كان الآراميون، ولاسيما الفينيقيون يعمرون السواحل، بوصفهم اهل البلاد الاصليين، وقد يتوسعون فينتشرون على التلال المجاورة للسواحل. اما الوافدون تباعا فيتسلقون مجاري الانهار المتعرجة، ويختارون المواقع الاقل وعورة وعسراً من السفوح الجبلية. وبديهي ان انحشار السكان الوافدين والاصليين في هذه الرقعة الضيقة كان كثيراً ما يتسبب في احتكاكات

ونزاعات لا مندوحة عنها، تتخذ سياق المتاعب او الازمات الداخلية، ويضيق بها ذرعاً المقيمون في البلاد من قبل. خصوصا وان الوافدين غالبا ما يحملون معهم نزاعاتهم وحزبياتهم الاصلية، التي كانت لهم في مواطنهم الاولى. غير ان الاخطار التي تهدد الجميع، ومصدرها من خارج الحدود، تفرض عليهم الحيطة والحكمة والتعقل، فيرجح الاتحاد وتخطي الحزازات لمواجهة المصاعب والمواقف الحرجة. وهكذا يتجاوز فئات اللبنانيين ما قد يعترض علاقاتها المتبادلة من جروح واقتتال داخلي، لتقف صفا واحدا وفقا لمتطلبات الامن العام والدفاع الوطني. وشيئاً فشيئاً ترجح كفة الانسجام والوفاق ما بين المتساكنين، وتترسخ مشاعر الانتماء المشترك للوطن الذي اختاروه، ويتدعم الولاء الموحد لمستقبل هذا الوطن المهدد برواسب النزاعات الداخلية، وبالمطامع او الضغوط الواردة من خارج الحدود. فالمصير الواحد يفرض ولاء وطموحا متشركين.

ب - قيام الطوائف الاولى بلبنان وتعايشها العريق.

الطوائف المؤسسة للبنان يعود تاريخها فيه لنيف والف سنة. غير ان اخبار انسيابها الى الرقاع اللبنانية، واستقرارها هنا او هنا وما احاط بذلك الاستقرار من احداث وتطورات، مشوبة بالغموض الشديد. وكل جهد للكشف عن خفي منها يدخل في باب التخمين والفرضيات.

واننا نستميح القارىء عذراً ان لم نرق بالبحث الى حقبة التاريخ القديم. فعلى الرغم من اهتمام عدد من اللبنانيين بما يعتزون به من نسب لهم بالفنيقيين، في هذه الايام؛ فاننا سنقصر بحثنا على قيام العبادات التوحيدية ذات الوجود الحي في لبنان، وعلى كيفية استقرارها ونموها عبر ربوعه.

اول الوافدين الى الديار اللبنانية من عبدة الاله الاوحد، كان بنو اسرائيل. فقد تسلل افراد وجماعات منهم الى الحواضر المنثورة شرقي البحر المتوسط، يبثون الدعوة لدينهم، ويمارسون التجارة، بين جماعات سامية اخرى، وجماعات هلينية (اغريقية) كانت تتعايش فيها منذ الغزو

الاسكندري. وانضم الى اولئك الدعاة والتجار لاجئون كثر من فلول الدولة العبرية التي سحقها في القدس جيش رومة سنة ٧٠ للميلاد، ومن الفارين اثر فشل التمرد اليهودي الذي تزعمه سيمونْ بار كوشبا سنة ١٣٥ ميلادية.

لبنان موطن المسيحية القديمة

وخلال ذلك الوقت ظهر يسوع المسيح، ودوت دعوته وانتشر مشايعوه، ليس في فلسطين وحسب، بل كذلك في محيط صور وصيدا من جنوبي لبنان. وهكذا يكون بين قدامى اللبنانيين افراد كثر ممن ابصرو السيد المسيح، وسمعوا تعاليمه.

كان القديس استيفانوس (اسطفان) وصحبه اول المبشرين بالانجيل بين «اليهود الأغارقة»، وكان في مقدمتهم داعية من انطاكية. وبعد ان استشهد استيفانوس، استأنف مريدوه نشاطهم في فنيقية وقبرص وانطاكية. وتوجهوا ايضاً الى اليونان (اعمال الرسل، السفر ١١، من ١٩ - ٢٠). وهكذا تكون المسيحية قد ظهرت على نحو مبكر في السواحل اللبنانية، وارتبطت منذ البداية بالكرسي الانطاكي (الذي اسسه بولس الرسول).

غير أن العديد من بين هؤلاء المسيحيين، العريقين بتنصرهم على الساحل المشرقي، انحازوا الى المونوفيزية (اهل الطبيعة الواحدة في السيد المسيح). وقد لبث فريق منهم مقيما على معتقده اليعقوبي هذا، في منطقة طرابلس بلبنان، حتى مطالع العصر الحديث، عندما زال اثرهم، بنتيجة التبشير الاوربي فالامريكي. وفي وجه هؤلاء اليعاقبة الموسومين بالهرطقة، وقف فريق من اتباع المجمع الخلقيدوني، لمقيمين على الولاء لبيزنطية. وقد تحدر من هذه الارومة العريقة ذات التوجه البيزنطي (الملكي) فئات «الروم» التي تعمر اليوم ربوع طرابلس والكورة، وعكار والبترون وبيروت وصيدا.

ولم يتسرب المسيحيون الى جبال لبنان الا فيما بعد. وربما كان قد تقدمهم الى المرتفعات جماعة ايرانية الاصل يقال لها المردة، ويسيطر الابهام على اخبار

منشأها ومواطنها الاولى. والمشهور ان اباطرة الروم استخدموهم كمرتزقة، يدفعهم هاجس احتواء المد الاسلامي ايام بني امية، في القرن السابع الميلادي، المنطلق من قاعدتهم دمشق. وفي هذا الوقت كان الموارنة الهاربون من وادي العاصي ابتعاداً عن ضغوط اليعاقبة، يتوافدون على المرتفعات الشمالية من لبنان. وها ان ضغط المسلمين يرث ضغط اليعاقبة في تحريك الموارنة نحو الجبل اللبناني، ولم يتوقفوا حتى بلغوا وادي قاديشا، فاستوطنوه، وتمركزوا فيه، وجعلوا منه «نهرهم المقدس». ولا شك في ان الموارنة والمردة، ومعهم فئة من سكان السواحل، قد تمازجوا فالفوا معاً جمهرة الطائفة المارونية.

المسلمون السنة والشيعة في لبنان

بعد ان ضمن المسلمون لانفسهم، قبيل منتصف القرن السابع الميلادي، استسلام كل من دمشق واوروشليم لهم، واجهزوا على جيوش الروم وبدورها عبر بلاد الشام، تسربوا الى سواحل المشرق واقاموا فيها. ومما لا ريب فيه ان معظم سكان الشام ظلوا على ديانتهم، وان دخولهم في الاسلام بقي شديد البطء. فلما ضاق المسلمون ذرعا بالهجمات البيزنطية التي كانت تستفيد من وجود المسيحيين في الموانيء الشامية، بلبنان وسورية، عمدوا الى تهجير بعض هؤلاء المسيحيين، وفقاً لما ذكره الكثير من الجغرافيين والمؤرخين المسلمين، وفي مقدمتهم اليعقوبي الذائع الصيت، ثم اسكنوا مكانهم قبائل جاؤوا بها من الربوع الايرانية. وعلى نحو مواز اسكنت في جهات الجليل قبائل يمنية لم تلبث ان امتدت فغطت جبل عامل، ومن اشهرها قبيلة بني عاملة التي اطلق اسمها على جنوبي الجبل اللبناني.

ويتعذر على الباحث ان يثبت او ينفي وجود التشيع، منذ تلك الحقبة المبكرة، ما بين اولئك الايرانيين او اليمنيين. غير اننا لا نتردد في التأكيد بقيام مبكر في لبنان للحزبية العربية العنيفة، التي قسمت الناس بين قيسي ويمني، على غرار ما ساد سائر رقاع الشرق الاسلامي. فالقيسية ذات منشأ

شمالي او حجازي مرتبط باعمال الفتح الاسلامي، واليمنية ذات منشأ يمني، سلمي، جنوبي، سابق للفتح.

اذن، منذ نيف وثلاثة عشر قرناً، فتح المسلمون بلاد الشام وفرضوا امرهم على «اهل الكتاب» من سكانها، واقاموا بينهم، وخصوصاً في المواخر الساحلية بداعي المتطلبات الحربية، وهي المواخر العريقة بتجارتها. كما اقام المسلمون في السهول الداخلية المتيسرة. وعلى هذا النحو يكون من حق المسلمين السنة في طرابلس وبيروت وصيدا وصور وربما بعلبك ايضا، ان تفاخر بجذورها العريقة جداً في هذي البلاد، وبسيطرتها التقليدية المديدة.

ولكن، في حين كان السنيون منشغلين بادارة المنطقة الساحلية كان الشيعة يغنمون الداخل، ويعلون فيه رايتهم. وربما كان الايرانيون واليمنيون، حتى بعض المردة، تربتها الاولى المؤاتية. ولا ريب ان بعض اتباع علي المقيمين على الولاء له، قد فروا من مطاردة حكام الشام ولجأوا الى تلك الربوع اللبناني المتشيعة، متجنبين بطش السنيين المتزمتين خلال القرن الاول للهجرة.

ظهر المتاولة في جبل عامل ما بين القرنين التاسع والحادي عشر، على النحو المتقدم بيانه، وهم المخلصون لعلي، المتشبثون بالولاية له.

وقد احتفظ الشيعة الامامية بهذه التسمية. ويبدو أن التشيع امتد في مطلع القرن الحادي عشر الى صور وصيدا، وخصوصا الى طرابلس حيث اعلن حكامها تشيعهم خلال سنوات كثيرة. وتسرب التشيع الى اقليم الهرمل، تحت تأثير الدولة الفاطمية المنطلقة من القاهرة. وهكذا ازدهر التشيع فترة قبل مجيء الصليبيين.

ظهور العلويين واستقرار الدروز

وعلى نحو مواز للانتشار الشيعي في لبنان جاء العلويون والدروز مبكرين، وباعداد كثيرة. ويؤكد المؤرخون الدروز ان الدرزي نفسه قام

بالدعوة في وادي التيم، على السفوح الغربية من جبل حرمون. ويظهر ان الدروز انطلقوا من هذا المهد الاولي صوب الجبل اللبناني، فبلغوا المتن ومشارف كسروان. وقد انيط حكم الغرب، وهو المرتفعات المشرفة على بيروت، على مدى قرون كثيرة، باسرة درزية من الامراء البحتريين. وفي وقت غير محدد سيطر العلويون على عكار وعلى منطقة البترون، وعلى المراعي الجبلية في العاقورة، وعلى شمالي كسروان. ويبدو ان احتلالهم هذه المواقع سد المنافذ على الموارنة المحتشدين في وادي قاديشا، فلم يتسلل منهم الا نفر قليل نحو السفوح والسواحل الجنوبية.

وأقبل الصليبيون، فشجعوا جماعات النصارى، وخصوصا منهم من كانوا في السواحل، ورعوا توسعهم ولكن دون ان يعملوا على احداث تقويضات عميقة في التوزيع السكاني بالداخل.

غير ان امساك السنة بزمام الامور، من خلال المماليك المتشددين والبطاشين، في القرن الثالث عشر الميلادي وما بعده، رجح الكفة في شدة واستمرار، لمصلحة السنة في مختلف الديار الشامية. وقد وجه المماليك اربع حملات عسكرية في السنوات ١٢٨٣ بشمالي لبنان، و١٢٤٢ و١٣٠٠ ثم ١٣٠٥ بكسروان، فأجهزوا بصفة نهائية على الوجود العلوي في تلك المناطق. فتقهقر العلويون، او «غلاة الشيعة» الى اطراف عكار، حيث تتشبث بعض بقاياهم حتى اليوم، الا ان تجمعهم الرئيسي كان الجبال الممتدة شمالي عكار، وهي المسماة جبال النصيرية او جبال العلويين، وتتكون منها محافظة اللاذقية الحالية.

وقد يكون الشيعة الامامية او المتاولة قد تضرروا ايضا من الحملات المملوكية المشار اليها. الا ان العديدين من بينهم تذرعوا بالتقية التي ينادي بها ايمتهم، فتظاهروا بالمذهب السني؟ ولا ريب ان الكثيرين من بينهم اندمجوا على نحو دائم بالطائفة السنية، التي تظاهروا بالانتماء اليها هربا من التنكيل المملوكي. وربما كان هذا الامر في اساس الوجود السني في البقاع، بعد ان تشيع، او ان اصل سنة البقاع من القبائل المترحلة في

سورية وقد ابتعدت الى البقاع اتقاء عدوان وحزازات قبلية. ولا بد ان بعض الشيعة الذين اكرهوا على انكار التشيع، تحينوا الفرص المؤاتية للعودة الى معتقدهم الاصلي. وفي هذا السياق نرى جماعات من السنة في بيروت، خلال القرن الرابع عشر، تستعيد الراية الشيعية، وتعمل على اعلاء شأن التشيع في تلك المدينة.

وقد اسلم ايضا العديد من المسيحيين واليهود، وكانوا يشكلون كثافة ظاهرة في المدن، وقد اثقلهم التنكيل المملوكي النازل بهم، والتمييز الذي تعرضوا له، واستهوتهم الاغراءات المترتبة على اعتناق الاسلام.

والى جانب ذلك، اسكنت جاليات سنية وحاميات، في مناطق مختلفة من لبنان. وهذا ما يفسر وجود بعض القرى السنية المنعزلة، المبثوثة في الجبل، والكثافة السكانية في الشمال حيث اقام بنو سيفا، وهم اكراد، في طرابلس وعكار.

ان القضاء على العلويين جاء لمصلحة الدروز في جبل لبنان، اذ امن لهم التفوق والغلبة. غير ان طائفة الدروز، منذ بداية امرها، منقسمة الى احزاب متناحرة. فالدروز اما قيسية او يمنية، على غرار سائر الناس في سائر المشرق. ولا غرو ان هذا التطاحن الحزبي ادى الى اضعاف الدروز. بيد ان المماليك، وقد كسروا شوكة المنشقين والمعارضين المكشوفين، احجموا عن التدخل في الصراعات الداخلية عبر الجبل اللبناني، وغضوا الطرف بصفة عامة عن الدروز لتحليهم بضبط النفس، واحجامهم عن اشهار انشقاقهم عن الاسلام. وهكذا ابقى المماليك الاسر الاقطاعية الدرزية تدير ادارة مباشرة رقاعا جبلية واسعة، بشرط ان تقدم الى السلطان المملوكي القوات المسلحة التي يطلبها. فكان ان استتب الامر للسنة في السواحل المشرقية وفي المنبسطات الداخلية، اما الجبل اللبناني فحكمته اسر درزية ذات بنية شبه اقطاعية، وامنت للجبل قسطاً من الاستقلال الداخلي.

ثالثاً: النضال لاستقلال الجبل (القرن ١٦ ـ ١٩)

ترسخ الاستقلال الداخلي اللبناني، الذي اقتصر في اكثر الاحيان على منطقة الجبل، شيئاً فشيئاً، خلال اربعة قرون متصلة، شابتها بعض النزاعات الداخلية والنكسات الناتجة عن التدخل الاجنبي. وقد تناوبت على حكم الجبل سلالتان من الامراء الدروز، هما بنو معن (١٥١٦ ـ ١٦٩٧) وبنو شهاب (١٦٩٧ ـ ١٨٤١) وكانتا تؤديان الضرائب الى الباب العالي، الذي انتهى به الامر الى ان فرض حكمه المباشر (١٨٤١ ـ ١٨٦٠). ولكن العثمانيين ارغموا فيما بعد على التسليم بقيام متصرفية ذات استقلال ذاتي استمرت في الوجود حتى الحرب العالمية الاولى.

في بداية الامر ظل الدروز هم القوة المهيمنة في الجبل. وشيئاً فشيئاً آل الامر الى المسيحيين ولاسيما الموارنة منهم. وامتلأ التاريخ اللبناني لا بالنزاع بين الطوائف الدينية، بل بالصراع بين القبائل والعصبيات، التي استقطبها الامراء اللبنانيون والباشوات الاتراك فلما استيقظ الشعب، وبات له دور عملي ومشكلات اجتماعية، تفجر الصراع طائفياً، لتذكية التدخلات والمناورات الاجنبية، وتعمل على استغلاله لمنفعتها وادى التداخل ما بين النزاع الاجتماعي الطبقي والديمقراطي، والاختلاف المذهبي او الطائفي والعقائدي، الى تعقيدات واشكالات منوعة، توالت الترتيبات الدستورية والدبلوماسية سعياً الى معالجتها وحلها.

ومن بين تلك الاحداث، وبخاصة ما تناول منها النزاع المذهبي، سنتوقف فقط عند المعالم الاشد بروزا. فالصورة مختلطة، والحوادث اصابها تلوين مغاير للاصل، حتى بات امرها عصياً على الملاحظ الاجنبي. غير ان خطوط تلك الاحداث، في بعض منها على الاقل، تؤلف الدلالات والمؤشرات الى الغد.

المعنيون (١٥١٦ ـ ١٦٩٧)

كان بنو معن من القيسية. وقد تخلوا منذ زمن عن خطهم السني ليعتنقوا المذهب الدرزي. وقد انحازوا الى بني عثمان لدى قدومهم الى الشام وتغلبهم على المماليك سنة ١٥١٦، في حين استمر بنو بحتر، امراء الغرب (مشارف بيروت الجبلية) على اخلاصهم للماليك. فثبت العثمانيون المنتصرون اصدقاءهم الجدد من آل معن على امارة الشوف، وقدموهم على سائر حكام الجبل. وخلافاً للمماليك الذين كانوا يطالبون عمالهم بالمقاتلين، كان آل عثمان يكتفون بأن تؤدي لهم الاتاوات النقدية. وقد برز الامير المعني من دون حاجة الى غطاء ديني شرعي، فكان الحكم الاوحد بين العصبيات والعائلات المتناحرة، وكان له وحده ان يجمع الخراج والمكوس. وبعد ان رسخ قاعدته المحلية، وانمى سلطته الداخلية، اتجه نحو التحرر من نير العثمانيين، فقابله العثمانيون بالحملات التأديبية المدمرة في غير رحمة.

اضطر اللامير المعني فخر الدين الثاني (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥) الى مغادرة البلاد الى فلورنسة في توسكانة بايطالية، حيث مكث بضعة اعوام يؤلب اوربة لنصرة قضيته. فلما عاد الى امارته ضم اليه كلاً من بيروت وصيدا وصفد بفلسطين. وكان يعول على الدروز من عصبيته. اما المسيحيون فقد استعان بخدماتهم في توجهه الخارجي شطر اوربة، وقد نفعهم نفعاً كثيراً في سياسته نحوهم. فلما قهر خصومه الشماليين، بني سيفا تنفس موارنة قاديشا الصعداء. ويسر للنصارى ان يعمروا كسروان وقدم عليهم عائلة الخازن القيسية، الحائزة في الوقت نفسه على الحماية الفرنسية. وايده النصارى في النهوض بزراعة التوت والزيتون، فاقبلت على ايديهم مواسم الحرير والزيت والصابون، فامنت للأمير تجارة رابحة عبر الموانىء المشرقية التقليدية بصيدا وطرابلس وسواها.

على الرغم من التقدم المادي والتوسع الترابي، ظل وضع الموارنة

ركيكاً. فكان بطريركهم، حتى نهاية الامارة المعنية، يتعرض للأذى والعسف من الوالي العثماني المقيم بطرابلس، لولا حماية غالية الثمن من جانب الحمادية، الشيعة اسياد اقليم الهرمل. واذا اراد الرحالة الفرنسي دارفيو ان يؤدي زيارة الى رأس الكنيسة المارونية في وادي قنوبين، كان عليه ان يستأذن المشايخ الحمادية، فعثر عليه «مختبئاً في كهف محاط بسرية شديدة، عسير المرتقى، خفي المسالك، حيث كان يمضي سحابة نهاره، فلا يعود منه الا مع الغسق..».

بنو شهاب (١٦٩٧ - ١٨٤١)

خر فخر الدين الثاني صريع النضال ضد بني عثمان. وكان اليمنية في لبنان يحازبونهم، فقد نفاه الاتراك الى الاستانة حيث ما لبثوا ان فتكوا به. ومن بعد تقلص حجم المعنيين، وانخفض لمعانهم حتى انطفأوا عام ١٦٩٧. وكان انسباء لهم من بني شهاب، وهم من السنة الذين ارتضوا الدعوة الدرزية على غرار المعنيّين، يقيمون في وادي التيم. فاختارهم الاعيان اللبنانيون لتولي الامارة بعد المعنيين انسبائهم.

في مطلع القرن الثامن عشر تبدلت وجهة النزاعات والعصبيات، التي كانت تمزق اللبنانيين، خصوصا بعد وقعة عيندارا سنة ١٧١١. فالقيسية احرزت، مع الشهابيين، نصرا مبينا. فما كان على اليمنية الا ان تتقهقر مهزومة، فتنزوي في الساحل الضيق، او تنزح الى حوران في سورية. ولم يلبث جبل حوران هذا او جبل الدروز، ان بات ملجأ الدروز الفارين من لبنان لأي سبب. الا ان دروز الجبل اللبناني ما فتئوا ان انقسموا مجددا ما بين يزبكية وجنبلاطية. وزعماء الحزب الجنبلاطي ينتسبون الى عائلة نزحت عن الجبل الاعلى بشمالي سورية، واستقرت في الشوف بالمختاره.

وبينما كانت الحزازات اليزبكية والجنبلاطية، غداة سحق القيسية

لخصومهم اليمنية، تفت من عضو الدروز، وتهددهم بالانقراض، كان الموارنة ينصرفون الى الكدح والانتاج، والى تلقي المعرفة في مدارسهم الطائفية والعلمانية، وخصوصا في مدارس المبشرين الاوربيين وقد افلحوا في حقول التجارة والصناعة الحرفية، وفي الزراعة. فاستعان الاقطاعيون الدروز بالفلاحين والصناع والباعة وسائر الكادحين من الموارنة، واستقدموهم الى مناطقهم واحاطوهم بالرعاية، فتكاثروا وتملكوا الارض والثروات، فاشتد ساعدهم. وهكذا انفتح الجنوب للموارنة مرحبا بهم، فأشغلوا كل مقاطعة كسروان، وقسماً كبيراً من المتن. وتكونت بينهم ارستقراطية عقارية شديدة البأس. والتحق بهم العديد من مسيحي الداخل، وخصوصا منهم الروم المتصالحون مع البابا، او ما عرف بالروم الكاثوليك الذين يودون التملص من الوصاية الارثوذكسية. وما ان قوي ساعد البطريرك الماروني، ورسخ صلاته بالكرسي الرسولي حتى تمرد وخرج على وصاية الحمادية الهرمليين، الذين أقضت مضاجعهم وانهكتهم حملات الامراء الشهابيين عليهم. وانتقل مقر البطريرك من الديمان وقنوبين بقاديشا الى بكركي في كسروان جنوباً. واجتذب النصارى الى ديانتهم رهطاً من الشيعة، من امثال آل هاشم في العاقورة، ورهطاً آخر من الدروز امثال الامراء اللمعيين في بكفيا، ومعلوم ما يحيط به الامراء حياتهم الدينية من تكتم.

والملاحظ ان هذه الحالات من التنصر ظلت فردية ومحدودة. وبالعكس، نرى الشرع الاسلامي يتغلغل في الجبل، ومعه ظل الحكم الاسلامي، على نحو ما ذكر مؤرخون وحقوقيون من امثال ابراهيم عواد. فكم من مرة التزم المتخاصمون بحكم القاضي او المفتي البيروتيين، وكم مرة ادخل الامراء الاحكام الشرعية الى معاملات الدروز والموارنة. وقد نصح الحبر الاعظم اتباعه الموارنة سنة ١٨٠٣ بأن يرتضوا التدبير المفروض عليهم، «بداعي الضرورة في التعادل بين رعايا الدولة الواحدة».

حتى لو لم تكن هذه «التوحيدات الشرعية» كاملة وشاملة، فهي تعتبر مظهرا لاندماج الطوائف وتداخلها في اطار بنية دولتية.

لقد زار لبنان الرحالة الفرنسي ج. ف. فولني، في اواخر القرن الثامن عشر. وكان معروفاً بنظره الثاقب ودقة ملاحظته؛ فكان مما لفته ان سكنى الجبل تختلف اختلافاً بيناً عن سكنى المناطق الخاضعة للسلطة التركية المباشرة. فقد رأى في الجبل اللبناني بريقاً من الحرية، واكتشف خلاله «ما يشبه روحاً جمهورياً». واذا عاين الجماعات الدينية والعصبيات المتناقضة تتعايش تعايشاً سلمياً، على الرغم من الخصومة الواقعة فيما بينها، خلص الى القول بأن «المصالح العليا لامنها المشترك تملي عليها التسامح المتبادل».

ولا يخفى ان الامارة كانت تجتاز محنة قاسية. فبعد ان توسعت من جديد، فبلغت السواحل وامتدت في الداخل، اقتطعت منها مجدداً كل من طرابلس وبيروت وجبل عامل، فوالي عكا المستبد، احمد الجزار باشا، كان يستغل الحزازات والخصومات بالجبل اللبناني، ويستثير المنافسة داخل العائلة الشهابية. وقد دافع بشير الثاني عن امارته بقوة بالغة ضد الاخطار الخارجية، غير ان عهده الطويل بالامارة انتهى الى الطغيان، ففتك من دون رحمة بمشايخ الدروز النكدية والجنبلاطية الذين كانوا قد ساندوه ونصروه، وبوجهاء الموارنة من آل باز، كما صب جام غضبه على العامة المتمردين على ظلمه، في انطلياس ولحفد. وقد تحالف مع خديوي مصر ضد الباب العالي، فغزت جيوش مصر المشرق، فلما بسط ابراهيم باشا سلطانه على الشام، فرض في البلاد المساواة المدنية لمنفعة المسيحيين. الا انه لم يتورع، في الجبل، عن استخدام الموارنة ضد الدروز، فحقدوا عليهم. وبعد ان اثار الدروز على الامير فقمعوا، ثار الموارنة بمعاونة الانكليز والنمسا والاتراك حتى زحزحوا ابراهيم باشا المصري وحليفه الامير بشيراً الثاني. وبعد خلع الامير، ثم نفيه الى مالطة فالاستانة، وانهارت بعده سلطة الشهابيين.

الحكم العثماني (١٨٤١ - ١٨٦١)
والمتصرفية (١٨٦١ - ١٩١٤)

تفككت الامارة الشهابية، فحكم الاتراك الجبل حكماً مباشراً. وقد استاءت اوربة من الحالة التي آل اليها امر لبنان، وكان مقام البطريرك هو المؤسسة الوحيدة التي لم تتقهقر، بعد تفكك النظام الشهابي والعائلات المرتبطة به. وقد عمد الاكليروس الى حماية رعاياهم، فنفخوا في صدورهم حمية القتال، وواستثارة المشاعر الطائفية المقيتة بينهم.

وكان الاتراك يؤججون من جانبهم نيران الفتنة، بغية تفرقة اللبنانيين والاجهاز على ما نعموا به طويلا من نعمة الاستقلال الداخلي. وكان للاسباب الاجتماعية دورها. ففلاحو المناطق الدرزية معظمهم من النصارى بينما الملاكون دروز، فكان كل صراع بين الفلاحين والمالكين يتخذ طابع النزاع الطائفي، في حين انه نزاع اجتماعي وطبقي. وقد تزعم طانيوس شاهين تمرد الفلاحين الموارنة على مشايخهم من الموارنة، فثارت حفيظة المشاريخ والملاكين الدروز وخافوا مغبة انتشار الثورة الى مقاطعتهم. وهكذا جاءت مذابح سنة ١٨٦٠ ترجمة لخوف مشايخ الدروز من ثورة فلاحيهم الموارنة، لا تعبيراً عن اختلاف المذاهب، وعن العداء الديني القائم فيما بين الطوائف.

تدخلت اوربة، وخصوصاً فرنسة، لايقاف المذابح. وسارع الترك الى اخماد الفتنة، فضربوا على يد الدروز، ففر قسم منهم الى جبل الدروز. وبعد مناقشات ومماحكات كثيرة بين مندوبي الدول الاوربية وناظر الخارجية العثماني تم التوصل الى بروتوكول ١٨٦١ الذي تم تعديله سنة ١٨٦٤ واقراره نهائياً؛ وهو ما عرف بنظام المتصرفية، وبه تحقق الاستقلال الذاتي لجبل لبنان.

هذا «اللبنان المصغر» كان بادي الهزال. فهو لا يملك موارد رزق كافية، وهو محروم من رئتيه في البقاع الخصيب، وفي المدن الساحلية ذات

التجارة العريقة، ببروت وطرابلس وصيدا. حتى بلاد عكار ومرجعيون اقتطعت منه. فلاذ اهلوه بالهجرة الى الامريكتين، والى افريقية واروبة. وظل نصارى بيروت ومسلمو عكار المتفاهمون جداً مع موارنة قاديشا، خارج المتصرفية وكان نشازاً ان يقتصر امر البلاد على السفح الغربي للجبل، فلا تتخطى حدودها رأس الجبل الا في موضعين: الهرمل ذات الكثافة الشيعية وزحلة ذات الاكثرية الملكية (روم كاثوليك) الى جانب نسبة مرموقة من الموارنة. وجيء لها بحاكم «مسيحي عثماني» اي غريب عن سكان المتصرفية، توافق عليه الدول الاوربية الموقعة على البروتوكول، ويعينه الباب العالي. ونظمت امور الادارة والمحاكم على نحو يبعد الاحتكاكات والنزاعات الطائفية، لأن كل طائفة اعطيت من المناصب الوظائف بنسبة تعدادها، وبنسبة دورها الاجتماعي، فشاركت الطوائف في تسيير الامور العامة.

كان النصارى يؤلفون ثلاثة ارباع السكان في «جبل لبنان» وثلثاهم من الموارنة. فكان طبيعياً ان يستأثروا بحصة الاسد من المناصب وان يهيمنوا على مؤسسات الدولة. وقد روعي جانب الدروز، فعلى الرغم من ان نسبتهم العددية كانت تضاهي عشر السكان، فقد اخذت بالاعتبار املاكهم الكثيرة. واشتمل مجلس الادارة، الذي يرئسه المتصرف، على اربعة اعضاء من الموارنة، وثلاثة من الدروز، واثنين من الروم الارثوذكس؛ وقد اعطي كل من السنة والشيعة والروم الكاثوليك مقعداً واحداً، وانيطت نيابة الرئاسة في مجلس الادارة بماروني. واختير اربعة موارنة قائمقامين لاربعة اقضية من بين الاقضية السبعة المكونة للمتصرفية، وكان الثلاثة الباقون واحداً من الدروز وآخر من الروم الارثوذكس والثالث من الملكية او الروم الكاثوليك. وجعل على راس الضابطة العدلية درزي، وعلى رأس المحكمة ماروني. وهكذا تأسست قاعدة التمثيل الطائفي في مؤسسات الدولة ووظائفها. وقد ارتضاها الجميع

بصفة مبدئية وان اختلفوا في حيثياتها واساليب وضعها موضع التطبيق الفعلي.

وهذه القاعدة الطائفية مستمرة حتى الساعة، على ما ترتب عليها من مساوىء ومتاعب، وما وجه اليها من نقد وتجريح.

رابعاً: الدولة اللبنانية اليوم

غداة الحرب العالمية الاولى قررت الدول الحليفة، بناء على مبادرة فرنسية، ان تجدد انشاء الكيان اللبناني، وان تمنحه من المساحة والموارد ما يضمن له اسباب البقاء.

استجيب دون ابطاء للمناشدة التي ابداها قادة لبنانيون في طليعتهم الموارنة، ولاسيما البطريرك الماروني الياس الحويك، ونائب رئيس مجلس الادارة، داود عمون، وهو ماروني ايضاً. اما دعاة ما سمي «سورية الكبرى»، وجلهم من المسلمين، فقد نعتوا بالتنكر للفكرة الوطنية اللبنانية. ذاك ان قيام ما كانوا يدعون اليه من دولة سورية موسعة، كان من شأنه احتواء الدويلة اللبنانية والقضاء على اية فرصة لاقامة كيان لبناني مستقل بنفسه. وهكذا اتسع الخرق بين دعاة الكيان اللبناني، العاملين على توسيعه بضم البقاع والمدن الساحلية وعكار ومرجعيون الى المتصرفية، وبين دعاة الكيان العربي او السوري الذين يعترضون على استمرار الكيان اللبناني في الجبل، ولاسيما على توسيع هذا الكيان ليشمل ما اعتبره اللبنانيون حدودا تاريخية او طبيعية لامندوحة عنها لضمان الحياة للوطن العتيد.

مشكلة الدولة الحديثة

سنة ١٩٢٠ انتصر مبدأ توسيع الكيان، فضمت اليه الملحقات، او هي اعيدت اليه، وتكونت دولة لبنان الكبير. وسنة ١٩٢٦ تحولت هذه الدولة الى جمهورية برلمانية ذات دستور، تضم بين حدودها الاراضي التي

كان امراء الجبل يتملكونها احياناً كثيرة او يضمونها الى سلطتهم، وهي – الى جانب الجبل – طرابلس، وبيروت وصيدا وصور، وعكار في الشمال، وجبل عامل في الجنوب، والبقاع ووادي التيم في الشرق. غير ان سكان الجمهورية اللبنانية الناشئة تضاعف عددهم بفعل توسيع الكيان، واختلف توازنهم الطائفي وتركيبهم الاجتماعي والديني، اذ ارتفع عدد المسلمين من سنة وشيعة، مع بقاء الاكثرية النسبية للمسيحيين.

ولبث مبدأ التوزيع الطائفي سيد الموقف، وكرس في الدستور. وهكذا استمرت في لبنان الحديث بدعة احدثت في العام ١٩٦١ لمواجهة نزاعات طائفية حادة، ولكن النص الدستوري اشترط لها الموقوتية. فالعرف والنص مستمران على ان تتولى الطوائف، تبعا لتعداد الافراد في كل منها – المسؤوليات العامة والمناصب الحكومية، لا فرق في ذلك بين لبناني عريق، ولبناني «جديد». وكان في ذهن المخططين ان الضمانات الطائفية الدستورية من شأنها تهدئة الخواطر، وتوكيد التحفظات والاعتراضات على الوحدة الوطنية، حتى يتعايش الناس وتنمو بينهم تدريجاً روح المواطنة والشعور بالحاجة الى دولة مركزية، وطنية، غير طائفية، في مستقبل قريب. لكن الطائفية السياسية والوظيفية، وان كانت لها بعض النواحي الايجابية، ظلت وصمة سوداء في جبين لبنان الحديث؛ فاين الحداثة والديمقراطية من نظام سياسي ودستوري يصنف الناس فئات وفاقا لمعتقدهم الديني او لمجرد انتمائهم الطائفي والمذهبي، ويجعل بعض المناصب والوظائف حكرا لابناء هذه الطائفة او تلك؟ فهل تبنى الدول بالتفرقة وتكريس الامتيازات؟

لم يكن متيسراً في ذلك الوقت أن يستفتى الشعب في الحلول المطروحة لمشكلة القومية والدينية. فكل اجراء من هذا القبيل محفوف بالمصاعب والتعقيدات، وفي طليعتها التخلف العمراني للبلاد، بعد قرون طويلة من الحكم العثماني. وعلى هذا أكتفي باستمزاج الوجهاء، والمجالس والهيئات

القائمة رسمياً، في موضوع الدستور الجديد. وقد امتنع العديد من المسلمين عن الاجابة عن هذا الاستمزاج في الرأي، لئلا يعتبر ادلاؤهم برأيهم في مشروع الدستور تسليماً من جانبهم بضم الملحقات الى جبل لبنان، في نطاق الدولة المستحدثة: لبنان الكبير. ولكن مجمل الاجابات، على الرغم من حالات الاستنكاف عن الاجابة، ايدت الحاجة الى توزيع طائفي، أي الى تمثيل الطوائف في السلطة السياسية، مع توزيع موقت للمناصب والوظائف الادارية على الطوائف الدينية، الى ان تتهيأ الظروف لعلمنة الادارة وفرض تكافؤ الفرص.

وكان يتزايد باستمرار عدد اللبنانيين الرافضين لترسيخ الطائفية، المتخوفين من مغبة الحسابات الطائفية وما يترتب عليها من حساسيات أو حزازات تنذر بشر مستطير. خصوصاً وان ارتهان وظائف الدولة بأشخاص محسوبين على جماعات معينة ذات منشأ ديني، يؤلف عقبة كأداء في سبيل اقامة البنية السليمة للدولة الحديثة والعلمانية.

البداهة تقضي اذن أن يتخطى اللبنانيون الوضع التراكمي ذا المعالم الطائفية البالية، لكي يحققوا تناغماً وطنياً، ووحدة حقيقية يؤلف فيها الافراد، على اختلاف المنشأ أو المعتقد الديني أو الفكري أو السياسي أو الحزبي، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات في دولة عصرية لا تقيم لغير الكفاءة وزناً. وهذا ما يتطلب نسف الخلفية الطائفية واقامة تشريع وتنظيم حديثين. ولكن سرعة السير في هذا التحول، وحيثياته ومداه، تتأثر بالظروف والمصاعب النابعة من رواسب الماضي، ومن المطامع والمداخلات السياسية الخارجية. فما دام التوافق العام والواضح على هذه الامور غير قائم، فالمسألة ستظل مطروحة، والنار اما مشتعلة أو كامنة تحت الرماد. ولا حل ناجعاً في الافق لا يستند الى اتفاق الاطراف جميعاً على الاسس المتوجبة لبناء دولة حديثة قابلة للحياة وللتقدم في عصر العلم والعقل والديمقراطية. على ان التشويش الذي أصاب صورة لبنان منذ العام ١٩٧٥ لا يزيل من الاذهان

ما قطعه اللبنانيون من شوط بعيد في حقل العمران والادارة والتلاقي وتخطي الاعتبارات البالية وسائر المعوقات والرواسب .التوازن والمصاعب الطائفية .

خلال العقود الاخيرة من الزمن، واجهت السلطات اللبنانية ثلاثة أنواع من المشكلات المتصلة بالطوائف. وفي فترة الانتداب كان المفوض السامي الفرنسي ومعاونوه يساعدون اللبنانيين، أو يحلون محلهم في مواجهة تلك المشكلات ومعالجتها . وهي :

١ ـ تقدير القوة العددية لكل طائفة دينية .

٢ ـ ارضاء الطوائف عن طريق توزيع منصف فيما بينها للوظائف والمناصب والمغانم .

٣ ـ اشراك الطوائف ومن ثم ادماجها تدريجياً ، في هيكلية الدولة اللبنانية .

أول المشكلات التي يتوجب حلها هي المشكلة الاحصائية، لكونها مفتاح الحسابات والتوازنات. ولقد أكتفي في البداية بالتقديرات والتخمينات التقريبية، ثم أجري تعداد رسمي للسكان في السنة ١٩٣٢ . وقد تبين من هذا الاحصاء أن المسيحيين لم يعودوا أكثرية السكان لولا انضمام الارمن الى صفوفهم على الرغم من حداثة لبنانيتهم، اذ ان الجنسية اللبنانية انما أعطيت لهم فور لجوئهم الى لبنان، قبل عشر سنوات ونيف، تطبيقاً لأحكام معاهدة لوزان. ومنذ ذلك الوقت يدور الجدل حول المغتربين اللبنانيين الذين احتفظوا بجنسيتهم اللبنانية. فان أكثرية هؤلاء المغتربين مسيحيون، ويدعو الفريق المسيحي الى ادخالهم في احصاء المقيمين تأميناً لتفوقه العددي، ولكن الفريق الاسلامي يصر على رفض هذه الدعوة .

في كل الاحوال ان النسبة العددية للسكان غير مستقرة. فالمسيحيون شديدو الميل الى الهجرة، والمسلمون ان هاجروا عاد معظمهم. والمسلمون عموماً والدروز خصوصاً، شديدو التوالد . ويشكو المسلمون من تحيز السلطات المسؤولة عن الجنسية اللبنانية، فهم يؤكدون ان هذه الجنسية تمنح بسهولة تامة لأي مسيحي أجنبي يطلبها، وترفض أو تمنح في صعوبة بالغة

لطلابها المسلمين الاجانب، ومن بينهم ألوف العمال السوريين المقيمين أباً عن جد، وبغير انقطاع على الاراضي اللبنانية، ويقال مثل ذلك عن الاكراد المسلمين. علماً ان السوريين والاكراد ضروريون للاقتصاد الوطني. ولا يفتأ الموارنة ينادون بما يصفونه بدور تاريخي لهم في تأسيس لبنان المستقل، ويريدون أن يؤخذ هذا الدور بعين الاعتبار، فيبقى لهم وزن غالب، وان تناقص عددهم. ولكن الشيعة، من جهة أخرى، أخذوا يدركون ازدياد قوتهم وعددهم، وربما كان صحيحاً انهم باتوا أكثر الطوائف اللبنانية تعداداً .

على قاعدة هذا التفوق العددي البسيط لمصلحة المسيحيين. تحسب الحسابات، وهو تفوق يعتبرونه مستمراً، بصفة اصطلاحية. ويخصص للمسيحيين من المقاعد النيابية ما معدله ستة مقاعد مقابل كل خمسة مقاعد للمسلمين والدروز معاً . وهذه القاعدة معمول بها منذ عشية الاستقلال. ومنذ العام ١٩٣٣، وبناء على اقتراح خيرالدين الاحدب، تناط بالطوائف الرئيسية كل المناصب السياسية الرئيسية. ويرى الكثيرون ان « الميثاق الوطني » المعقود عام ١٩٤٣ انما كرس هذا المبدأ وثبته في التعامل. وعلى هذا تعود رئاسة الجمهورية لماروني، ورئاسة الحكومة لسني. أما رئاسة مجلس النواب فيتولاها عملياً شيعي. والحقائب الوزارية توزع، بدورها، على الطوائف تبعاً لأهمية كل منها ووظائف الادارة العامة مرهونة هي الاخرى للطوائف، على الرغم من ان النص الدستوري للعام ١٩٢٦، الذي كرس مبدأ التمثيل الطائفي في المناصب والوظائف، تعمد القول ان ذلك « يتم بصفة موقتة ». وكثيراً ما نشأت مواقف كاريكاتورية عن الالتزام العنيد بهذا المبدأ البالي .

لقد سلم رئيس الحكومة رياض الصلح، عشية الاستقلال، بمبدأ التوازن الطائفي في الدولة اللبنانية، في سياق « الميثاق الوطني ». الا أنه ظل يعارض مبدأ التوزيع الطائفي للوظائف. وشتان ما بين التمثيل الرمزي والتوزيع الحسابي المتعنت، ففي أول بيان وزاري لحكومته الاستقلالية دعا الى « الغاء الاعتبارات ذات الصفة الطائفية »، ووصف الطائفية بأنها « أول الشرور التي

ينبغي لنا أن نجتثها من مؤسساتنا الرسمية »، ووعد بمكافحة الطائفية « في النفوس قبل النصوص ». غير ان المشهور ان هذا الاصلاح لم يقيض له النجاح، باستثناء بعض التدابير التي اتخذت على صعيد الخدمة المدنية.

ان فشل الاصلاح الاداري العلماني، وتعذر التخلص من العقبات والتعقيدات الطائفية، فسره الكثير من اللبنانيين، من أمثال الاب يوسف مونس عميد كلية الآداب في الكسليك، بأن لبنان « فشل بعد الاستقلال في تحقيق اذابة القوميات والاتنيات العديدة المتعايشة في اطاره ». ويستنتجون من هذه المقدمة ان لبنان ليس « دولة وطنية، بل دولة متعددة القوميات ». وفي الصف المعاكس نرى أشخاصاً من أمثال الاستاذ بهيج طباره، أحد المؤسسين لجبهة « لبنان الموحد من أجل التقدم » يؤكدون ان « الطوائف أساءت التصرف بمشاعر رعاياها، فاستقطبت، على نحو تجاوز الحدود، ولاء المؤمنين، لها ». وبكلام آخر، أقامت الطوائف بين أبناء الوطن الواحد، « حواجز مصطنعة » شأنها تفرقتهم واستغلال تلك التفرقة للقول بتعذر الاندماج والوحدة. فلو أخلصت الطوائف في توجهها الوطني لما استمر الشقاق، ولتوحدت المشاعر الوطنية، ولأمكن تخطي الطائفية التي انما ارتضيَ بها ـ عبر الميثاق الوطني ـ لتكون مرحلة وحسب على طريق البناء القومي للدولة اللبنانية. ولكن ان يبنى الكيان الوطني كله على قاعدة الطائفية فذلك « سير الى الوراء » (راجع الاستفتاء الذي أجرته الاوريان ـ لوجور في ٨ و ١٥ أيار ١٩٧٨).

الأزمة الدموية اللبنانية، المتواصلة ما بين مد وجزر منذ العام ١٩٧٥ ، من شأنها طرح المشكلة في اطار جذري حازم. ومع ان المحنة الحالية لم تنجم عن صدامات دينية بين الطوائف، الا أن المواقف السياسية المتعارضة جاءت متوازية مع الاطارات الطائفية، فظهرت الصدامات السياسية ـ خطأ ـ وكأنها صدامات طائفية، ونتج عن تطوراتها استيقاظ الغرائز والحساسيات ذات الجذور الطائفية والرواسب التاريخية، الامر الذي جعل التساؤلات تحوم حول

التوازن القائم في البلاد ما بين الطوائف. وفي حين دعا البعض، في حياء وتردد، الى تقسيم لبنان على منطلقات طائفية، نرى أكثرية اللبنانيين، على الرغم من كل ما حصل من اقتتال ودمار وجروح، تتشبث بوحدة البلد والشعب والدولة، وتعتقد بضرورة تخطي الطائفية كأساس للدولة والمجتمع اللبناني.

في ١٥ أيار ١٩٧٥ طرح المشكل أمام مجلس النواب. كانت وقتئذ حكومة رشيد الصلح قد تزعزعت تحت تأثير الاحداث الدموية الناشبة منذ خمسة أسابيع، فوقف الصلح يخاطب البرلمان بقوله: « ان الامتيازات السياسية التي يقوم عليها النظام اللبناني السياسي قد تحولت ـ في اطار التطور العاصف بلبنان وبعلاقاته مع محيطه العربي ـ الى عقبة كأداء تمنع كل تقدم وتهدد بالرجوع الى الوراء، وبتهديم كل البناء الذي حرص رجال الاستقلال على تشييده ». فالخيار محصور اذن ما بين « اعادة النظر في الصيغة السياسية القائمة لتتلاءم مع الوضع الحالي للطوائف اللبنانية من حيث عددها وأهميتها الاجتماعية » وبين « اعتماد أسس ديمقراطية جديدة » للدولة والمجتمع، من شأنها « علمنة مؤسسات الدولة واقامة العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المتكاملة ». وقد أضاف السيد رشيد الصلح قوله « ان « الاوساط الوطنية »، وهو شخصياً، يعتنقون الرأي الثاني.

وعلى النقيض من هذا التوجه الجذري، اعتمد الرئيس سليمان فرنجية ومعه الوزير الاول السيد رشيد كرامي، بعد تسعة أشهر من صدور بيان الصلح المنوه به، موقفاً اصلاحياً لا جذرية فيه. وبعد مشاورات جرت مع القيادات السورية، في اطار الوساطة المعروضة، أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية، في ١٤ شباط ١٩٧٦ ، عبر خطاب متلفز، « برنامجاً للعمل الوطني » مكوناً من ١٧ نقطة، من شأنه اتمام الدستوروالميثاق الوطني للعام ١٩٤٣ . وقد كرست هذه الوثيقة التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث، لكنها أقرت بتعادل المقاعد في البرلمان بين المسيحيين والمسلمين، وقوّت موقع رئيس الحكومة السني، اذ

سوف يختاره مجلس النواب لا رئيس الدولة، وجعلت من رئيس الحكومة شريكاً فعلياً لرئيس الجمهورية في أعماله التنظيمية المختلفة، ولحظت «الغاء الطائفية في الوظائف الادارية»، وأقرت مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص، مع مراعاة المساواة بين الطوائف لدى توزيع الوظائف العائدة للفئة الاولى.

وقد وافقت على برنامج ١٤ شباط، (المعروف بالوثيقة الدستورية) معظم القوى والاحزاب السياسية المسيحية والاسلامية، باعتباره ترتيباً موقتاً. على ان النقد الشديد لم يوفره. فالسيد بيار الجميل، السياسي الماروني ورئيس حزب الكتائب اللبنانية، أعرب عن أسفه لكون «الطائفية قد تكرست في هذه الوثيقة، عوضاً عن أن تلغى نهائياً». كما ان مفتي الجمهورية اللبنانية، والزعماء الرئيسيين للمسلمين ـ باستثناء السيد رشيد كرامي، والامام موسى الصدر ـ أعلنوا شجبهم الابقاء على هذه «العنصرية الدينية» الحمقاء المجسمة في الطائفية. فهم يرفضون ان تكرس، بنصوص مكتوبة، رئاسة الجمهورية للموارنة، ولا يكتفون بما لحظته الوثيقة من تدعيم لموقع رئيس الحكومة.

على الصعيد السياسي، لم تتعدل لهجة الجدل السياسي وعباراته، أو هي لا تكاد تتعدل، منذ قيام الجمهورية اللبنانية. فالكثيرون يرون في التوازن الطائفي، المكرس في الدستور وفي الميثاق الوطني، مزايا انقاذية. غير ان النقد المرير لا يوفر هذا المبدأ في التوازن الطائفي، اما لجهة تطبيقه الكمي حيث يشتد التجاذب والتشنج، ويشكو البعض من انعدام الانصاف فيه، أو لجهة مبدئه أصلا، اذ يعتبرونه عقبة كأداء في وجه البناء الجدي للدولة العصرية. غير ان النسيان الذي سرعان ما غلف الوثيقة الدستورية المطروحة في ١٤ شباط ١٩٧٦، فيؤيد ان أي تعديل جدي للنظام يصعب تصوره وتحقيقه في فترة الازمة، حتى لو كان الغرض منه معالجة تلك الأزمة والتخفيف من حدتها ومخاطرها.

على الرغم من كل ما يقال في الطائفية، سلباً وايجاباً، فقد أفلحت الطوائف اللبنانية في ان تتعايش منذ العام ١٩٢٠ في النطاق الدولي الراهن.

وفي حين يتوقف الكثيرون عند مناقشاتها السياسية، نراهم يبذلون اهتماماً أقل بالمظاهر الاخرى لذلك التعايش، ولا سيما حقوق الافراد والحريات ربط الدينية. الطوائف امام الاندماج ومجالات التشريع الخاصة.

منذ قيام الجمهورية اللبنانية والطوائف تتجاذبها متطلبات الاندماج والتوحيد واغراءات الاستقلال بالتشريع الخاص لكل منها. وبالفعل حافظت على استقلاليتها التشريعية وزادت من اتساعها في غير مرة.

فلكل طائفة أن تنظم، في حرية واحتكار، تأمين حقوق العائلة والميراث لأبنائها، بما في ذلك حق الزواج وما يترتب عليه. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة، فشلت الدولة اللبنانية في اقامة الزواج المدني، حتى في صيغته الاختيارية. وعلى هذا فالطوائف تتمتع بجزء من السيادة على نحو متوارث منذ القدم. ولعل الاسلام أشد الفرقاء تمسكاً في الدفاع عن صلاحيته في أمور الاحوال الشخصية. ذاك ان هذا الموضوع يتصل بالأحكام القرآنية، فهو شأن الهي، ولا يجوز ان يتدخل فيه الناس، ولا سيما ان كانوا غير مسلمين.

ولكن، على نحو ما يتضح من أعمال الاستاذين بيار كاتالا واندريه جرفيه، ومعاونيهما، حول «القانون اللبناني»، ثمة في هذه الموضوعات بعض المبادرات الناجحة من جانب الدولة، التي «ترمي الى استحداث قانون جديد جدة كلية من خلال العلمنة». ففي بعض الحالات تطال تلك التشريعات كلاً من المسيحيين واليهود والمسلمين. مثاله ان قانون ١٩٥١ يطبق، من دون استثناء، على الاولاد الطبيعيين، على الرغم من عدم اعتراف الشريعة الاسلامية بأولاد طبيعيين. وقانون ١٩٦٢ شمل المسلمين بالاحكام المقررة في قانون ١٩٥٩ المختصة بتصفية التركات. كذلك نرى الاصول الاسلامية المرعية في السابق، قد ألغاها المرسوم التشريعي الصادر في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢ وقانون ١٦ تموز ١٩٦٢. والاستاذان جرفيه وكاتالا يريان أن استقلال الطوائف الاسلامية والدرزية «لا يمنع اقامة التعاون الدائم مع السلطات العامة»... وهما يذهبان الى القول بوجود نوع من التوحيد اللبناني

التشريعي التدرجي. وهما يؤكدان انه « لا شيء يفرق النصوص العائدة لاحدى الطوائف عن تلك العائدة للامة بأسرها. فهذا الاسلوب التشريعي يرمي الى تنسيق الانظمة الخصوصية للطوائف، والى التقريب بينها، وتقريبها معاً من التشريع الوطني المشترك. ويقتصر الخلاف الذي لا سبيل الى تجاوزه على القانون العائلي المتصل على نحو وثيق بالمعتقدات الدينية ».

ولنا ان نضيف الى ذلك ان تطور العادات والعلائق في لبنان جعل بعض الاحكام الاسلامية الشرعية بحق الطوائف الاخرى غير الاسلامية، قد سقطت بالتقادم وتخطاها التعامل والواقع اليومي. وقد تكرست بعض هذه النتائج في التعامل الاداري والعدلي فباتت أمراً واقعاً، منذ أيام الانتداب. فمحكمة النزاعات التي آلت اختصاصاتها الى محكمة التمييز (النقض) اللبنانية، أقرت اجتهاداً مستمراً مفاده ان اقدام أحد الزوجين على تغيير دينه لا يمنحه الحق باستخدام مزايا دينه الجديد تجاه الزوج، حتى لو كان الدين الجديد هو الاسلام. وفي هذا الاجتهاد تسليم ظاهر بالمساواة بين الطوائف المختلفة، وبين أنظمتها التشريعية.

ومعلوم ان الاسلام لا يسلم مطلقاً بهذه المساواة. ثم ان دائرة الاحوال الشخصية في لبنان تتلقى حالات عديدة من تغيير الديانة. فمثلاً، ما بين ١٩٣٣ و ١٩٣٨، عندما كانت هذه الحالات تعلن على الملأ، تمت خمس عشرة حالات من ترك الاسلام للدخول في ديانات أخرى، و٤٨ حالة من ترك ديانات غير الاسلام لاعتناق الاسلام. وفي المجتمع اللبناني لا يتعرض لأية مضايقة المسلم الذي يتخلى عن اسلامه طوعاً ليعتنق ديناً آخر. علماً ان الاسلام الكلاسيكي لا يسمح بمثل ذلك.

تنظيم الطوائف وأشكال السيادة

كل مراس للسيادة، وان جزئياً، يستتبع بنياناً من القانون العام. في هذا السياق رأينا المسيحيين وقد انتظموا تحت سلطة رياساتهم الدينية، بفضل الترتيبات التي منحهم اياها الفتح الاسلامي والدولة الاسلامية الناتجة عنه.

ولكن المسلمين بدورهم ما لبثوا ان ساروا على النهج نفسه، اذ انتظموا هم أيضاً، على النموذج المسيحي، تحت سلطة رؤساء لهم. ويقال مثل ذلك عن الدروز. والحقيقة ان الموارنة، المعتكفين في الجبال اللبنانية، ظلوا بصورة شبه دائمة خارجين على سلطة الشرع الاسلامي، أي على احكام أهل الذمة، الموضوعين تحت « حماية الاسلام » وقد أتاح هذا الوضع لبطريرك الموارنة ان يشعر بالاستقلال في رعيته، وهو استقلال أمر واقع استغله بلباقة، على ضوء الظروف والمناسبات، لتدعيم سلطانه المباشر على أتباعه. وسبق لنا أن أوردنا قبل نيف وثلاثين سنة، في كتاب لنا، « ان رأس الكنيسة المارونية ما زال يمارس، في خضم القرن العشرين، وفي لبنان، سلطاناً واسعاً ينعكس فعله على بنية الدولة نفسها، ويداني في شكله ومداه الامتيازات السامية ».

ان اختصاصات السلطة الطائفية والمذهبية تم تحديدها، في البداية في أيام الانتداب، بقرارين من المفوض السامي صادرين سنة ١٩٣٦ ثم سنة ١٩٣٨. ولكن في السنة ١٩٣٩ حصر أمر هذين القرارين وأحكامهما بالطوائف غير المسلمة. ذاك ان اختصاصات المحاكم الشرعية كانت شديدة الاتساع نظراً لان المسلمين كانوا أصحاب السلطة الحاكمة، منذ أزمنة بعيدة. وعلى غرار هذا الاتساع في اختصاص المحاكم الشرعية، سار المشترع اللبناني في ٢ نيسان ١٩٥١ عندما وسع اختصاص المحاكم الروحية والمذهبية أي محاكم الطوائف المسيحية، عوضاً عن تقليص اختصاصات المحاكم الشرعية لمصلحة المحاكم المدنية الموحدة للدولة اللبنانية. وعندئذ ثارت ثائرة المحامين وغضبوا غضبة مضرية، « لا ضد الاكليروس المسيحي وعلماء المسلمين، بل ضد الصلاحيات الفضفاضة والمبالغ بتوسيعها التي منحت للمحاكم الروحية والمذهبية في اطار القانون المشار اليه ».

ان للطوائف المسيحية بنية كنسية تراتبية معروفة وكلاسيكية. وقد اعتمدت الدولة اللبنانية هذه البنية القائمة فتعاملت معها. ولكن كيف السبيل الى التعامل الدولتي مع المسلمين، وهم الاكليروس لهم ولا تراتبية دينية بالتالي؟

فلا بد من تنظيم أمر المسلمين والدروز ، وهذا ما يفترض البدء باقامة هيكلية تراتبية لركائزهم الدينية .

وقد برزت الحاجة لهذا التنظيم ، أول ما برزت ، بازاء السنة . فلأول مرة تخرج جماعة السنة عن وضع الطائفة الدولة ، ويكتب عليها ان تتعامل مع الدولة كطائفة من عدة طوائف ، لا كسلطة عليا مهيمنة على تلك الدولة . ذاك كان غرض المرسوم الاشتراعي الصادر في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الذي حدد طريقة الانتخاب ومدى الاختصاصات للمفتي « بوصفه الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم الرسمي تجاه السلطات العامة » . ويتمتع بنفس الحقوق التي « لأعلى السلطات الدينية » . ومؤدي هذه الاحكام ان يحظى المفتي بنفس الاعتبار المخصص للبطريرك الماروني . ثم جاء قانون تالٍ ، فمنح المجلس الشرعي الاسلامي حق تعديل الاحكام الواردة في ذلك المرسوم الاشتراعي . ومغزى هذا التدبير ، كما يقول العلامة والمشترع الكبير ادمون رباط « ان سيادة حقيقية في المجال الاشتراعي قد أقرت لمصلحة الطائفة السنية ، اذ جعلت الطائفة بمثابة كيان سياسي سيد ، وباتت في واقع الامر ذات استقلال عملي » .

أما طائفة الشيعة فمنذ العام ١٩٢٦ ، أيام الانتداب الفرنسي ، اعتبرت متميزة عن أهل السنة . وبموجب قانون ١٩ كانون الاول ١٩٦٧ تم تنظيم الطائفة الشيعية اللبنانية ، واعترف لها بالحقوق التشريعية المكرسة للطوائف الرسمية . وقل مثل ذلك عن الطائفة الدرزية اذ كرس القانونان الصادران في ١٣ تموز سنة ١٩٦٢ ما تتمتع به هذه الطائفة من استقلال واقعي يرجع الى ماضٍ بعيد جداً .

يلاحظ الباحث أول ما يلاحظ ان الطوائف الاسلامية اكتسبت من هذه التطورات توسيعاً لسلطاتها التشريعية . غير ان ما يلفت النظر ان القوانين التي كرست للطوائف الاسلامية تلك الامتيازات والحقوق الهامة أقرتها مجالس نيابية أكثريتها من غير المسلمين ، وصدرت عن رئيس دولة يدين بالمسيحية .

فالمسلم يرى في هذا الامر صورتين متناقضتين : فهو يحقق لنفسه مكاسب لم تكن له ، ولكنه يرى الاسلوب المعتمد غير طبيعي أو شرعي . وهكذا قد يكتشف الباحث في التقنية التشريعية المعمول بها في لبنان ، على قلة المعنيين بهذا الحقل من البحث العلمي ، شواهد أخرى منوعة على نزوع اللبنانيين الى الحلول الوسطى ، والترضيات ، نزوعاً شبه غريزي . فهذا الاسلوب التوفيقي ، وان بدا ناشزاً في نظر البعض ، مستحب في نظر بعض آخر من الدارسين ، وهو على أي حال أداة تنسيق وتناغم ما بين طوائف لا يجمعها الا ارادة العيش المشترك .

التمثيل الوطني والعمل السياسي لزعماء الطوائف

البنية المتشابكة للسلطات ، تشريعية وتنفيذية ، تعين على الاخذ بتلك المسالك التوفيقية ، التي يغلب عليها النجاح وحسن المآل . غير ان هذه الخلفية الطائفية المعقدة والمتداخلة انتهت الى دفع رؤساء الطوائف الى الواجهة السياسية ، مما أوجد دولة ظل ، أو دولة موازية لا يتلاءم وجودها مع متطلبات الدولة الوطنية الحديثة .

لقد أشرنا الى تقاسم الرياسات في الدولة ما بين الطوائف الرئيسية . غير ان المسلمين ما فتئوا يتذمرون من انعدام المساواة والانصاف في هذا التقاسم . وقد اقترحوا ، غير مرة صيغاً معدلة لهذا التقاسم يرون فيها نصفاً لهم وعدلاً . ذاك ان واقع الحال جعل السلطة الاجرائية (أو التنفيذية) في يدي رئيس الجمهورية الماروني . وليس لرئيس الحكومة السني سوى اختصاصات دستورية ضيقة جداً . الا انه قد يتوصل الى ممارسة نفوذ فعلي ، في بعض الحالات . غير ان الطائفة السنية لا ينالها بصورة عامة من انتماء رئيس الحكومة لها الا مكاسب معنوية ، يعتبرونها غير كافية أو شافية .

الحال بالنسبة للسلطة الاشتراعية أشد تشابكاً . فعلى الرغم من اختيار النواب على أساس انتمائهم الطائفي ، فانهم لا يشكلون مجلساً لممثلي الطوائف .

فمنذ العام ١٩٤٤ قام النظام الانتخابي على أساس وحدة الجمهور الانتخابي. « فكل الناخبين في كل دائرة انتخابية يشتركون حكماً باختيار كل النواب المخصصين للدائرة المعنية ». فاذا خصص للدائرة المعنية مقعد ماروني أو سني، فالمرشح يختار حتماً من أبناء الطائفة المشار اليها، الا أن الناخبين المسجلين في الدائرة، مهما كان انتماؤهم الطائفي أو الحزبي أو السياسي، فيقترعون جميعاً لمصلحة ذاك المرشح أو لمصلحة منافسه. وهكذا يمثل المرشح الفائز بالمقعد النيابي كل ناخبي الدائرة، على الرغم من خصوصية انتمائه الطائفي. وهذا ما يفرض على المرشح ان يتوجه الى كل ناخبي دائرته، فلا يتوقف عند حدود بناء طائفته الخاصة. وعلى هذا الوجه يتحقق التوافق مسبقاً ما بين المرشحين، ليستمر بين الفائزين بالنيابة، الى أية طائفة انتموا. وتكون النتيجة ان النائب، على نحو ما نص الدستور، يمثل « الامة كلها » ولا يقتصر تمثيله على طائفته الخاصة.

مؤدي هذا النظام أن يتحول المجلس النيابي الى مصنع للوفاق الطوائفي الحقيقي، تغذيه أحياناً متطلبات اللياقة والمجاملة، أو أعمال يدل ظاهرها على التخلي عن المسؤولية. وهكذا تجتمع التناقضات في الاطار البرلماني اللبناني. فمن جهة قد تتخلى السلطة التشريعية الوطنية للطوائف عن حقوقها في السيادة، ومن جهة أخرى معاكسة، قد تتخطى كل الفوارق والحواجز لتقيم بعض مظاهر الوحدة السياسية للدولة. ولكن هل لمثل هذا البرلمان ان يفلح في فرض قانون للزواج المدني الاختياري، مثلاً؟

ان تركيبة البرلمان تحول دون استقطاب الزعماء السياسيين لطوائفهم الدينية. لذا تظل الزعامة الدينية لرجال الدين، وبالفعل قام هؤلاء بالزعامة الدينية قبل انشاء البرلمان. وها ان القانون يقيم من رجال الدين ممثلين لطوائفهم أمام السلطات العامة، على نحو ما أشرنا اليه من أمر المفتي في القانون المخصص للطائفة السنية. وبالفعل، وعلى الرغم من الطابع المجلسي أو الجماعي للتنظيم الطائفي، نرى رؤساء بعض المجالس الطائفية، كالامام موسى

الصدر، يؤدون دوراً سياسياً رئيسياً.

كل الامور، الى درجة بعيدة، مرهونة بالظروف والامزجة الشخصية. ولا يخفى الدور الذي أدته المبادرات الشخصية الصادرة عن بطاركة أو عن أساقفة موارنة، سواء خلال عهد الانتداب أو بعد الاستقلال. ولكن في السنوات العشر الاخيرة، بتنا نرى رؤساء الطوائف الاسلامية يتحفزون للتحرك والعمل العام. فاذا تذكرنا شمول الاسلام للدين والدنيا معاً، أدركنا ان هذا الطموح طبيعي ولا جناح فيه. وبالاجمال لم يبقَ لمداخلات رؤساء الطوائف من التواتر أو الاهمية، ما كان لها في السابق. وقد يفسر ذلك بأن قادة الميليشيات تصدروا الواجهة، وأبعدوا الزعامات الروحة الى المؤخرة.

يميل المسيحيون الى حصر النشاط الطائفي العائد لهم في المجالات الدينية والثقافية. وكثيراً ما يلومون المسلمين لأنهم لا يقفون عند هذه الحدود، غير انهم بذلك يعلنون جهلهم بشمولية الاسلام، وعنايته بالدين والدنيا جميعاً. ولعل اختلاف المفاهيم والمجالات والاختصاصات فيما بين الطوائف في مقدمة الاسباب التي تعرقل اندراج الطوائف الدينية اللبنانية في مسار الدولة والمجتمع.

الخاتمة

بعد الاحداث الدامية الراهنة، وهي تخرج عن الاطار الضيق لهذه العجالة، لا بد أن تطرح من جديد مشكلات التعايش بين الطوائف. ولا غرو ان المحنة الحالية ستزيد من حدة تلك المشكلات. فالصحيح ان المحنة لم تنجم عن صراعات طائفية مكشوفة، الا انها لا بد لها أن تعقد الامور وأن تنيخ بظلها على التعامل التاريخي فيما بين الطوائف.

يرى البعض اليوم ان اعادة بنيان الدولة اللبنانية لا يحتاج لأكثر من احياء الفسيفساء الطائفية، شرط تأمين لحمة أفضل في ما بين الطوائف، وتشابك أكثر ايجابية وفعالية.

غير ان النفوس المتحررة من التقاليد، والمتحلية بالجرأة والاقدام، تعتبر ان اقامة دولة عصرية بكل معنى الكلمة، وفي أبسط مفاهيم البنيان الوطني والقانوني للدولة، تتعارض مع وجود عدة دول ضمن الدولة، أي وجود سيادات طائفية ضمن السيادة الوطنية. فلا مندوحة من اذابة هذا النشاز المتجلي في تعالي الطوائف على السلطة العامة، أي على الدولة والمجتمع، ولا بد من جعل الوطن قبل الجماعات الجزئية التي يتكون منها. فاذا كان لا بد من تعددية فلتكن تعددية ثقافية، وأدبية وفنية، ودينية واجتماعية، لا تعددية سياسية.

وأخيراً يعتقد بعض آخر ان مجرد العودة الى الصيغة التي كانت قائمة قبل الاحداث الاخيرة من شأنه أن يعيد العجلة الى مسيرتها، فتصطلح الامور تباعاً وبصورة عفوية تبعاً لمتطلبات الظروف، وتتهيأ تالياً ظروف أوفر مؤاتاة لنمو أفضل وازدهار أزهى.

ولا غنى للمواطنين اللبنانيين من أن يختاروا بين تلك الحلول الثلاثة. وجل طموحنا أن تسهم ملاحظات ومقترحات صديق قديم لهم، مقيم على الود لهذا الوطن الحلو، وهذا الشعب النشط، في حلحلة المشكلات وزحزحة الصعوبات واستشراف الحلول.

جدول رقم ١
أبرز الطوائف المسيحية في الشرق وعلاقتها الراهنة بلبنان

التنظيم والمفاهيم						المذهب
الطوائف غير الملتزمة بروما						
مقر بطريركي ذو صلاحية في لبنان	التسميـة	فئة المعتقد	مقر بطريركي ذو صلاحية في لبنان	التسميـة	تاريخ الاتحاد مع رومة	مشترك بين الملتزمين وغير الملتزمين بروما
بطريرك «انطاكية» في دمشق	كنيسة السريان الارثوذكس أو اليعاقبة	يعاقبة (طبيعة واحدة)	بطريرك «انطاكية» في بيروت	كنيسة السريان الكاثوليك	١٦٦٢	انطاكي أو سرياني
———	———	———	بطريرك «انطاكية» في بكركي قرب بيروت	الكنيسة المارونية	ذات استمرار واقعي	ماروني (فرع من المذهب الانطاكي)
بطريرك «الاسكندرية» فـي القاهرة	الكنيسة القبطية أو الاقباط الارثوذكس	يعاقبة (طبيعة واحدة)	بطريرك «الاسكندرية» في القاهرة	كنيسة الاقباط الكاثوليك	١٧٤٢	قبطي (أصله اسكندري)
بطريرك «انطاكية» في دمشق (يعترف برئاسة فخرية لبطريرك الفنار المسكوني في اسطمبول)	الكنيسة الارثوذكسية (الروم الارثوذكس)	بيزنطي (فوطيوس)	بطريرك «انطاكية» اما في القاهرة أو في دمشق	كنيسة الروم الكاثوليك أو الملكية	١٧٣٤	بيزنطي (روم أو يونان)
كاثوليكوس يقيم حالياً في الولايات المتحدة الامريكية	الكنيسة الاشورية الرسولية أو النسطورية	نساطرة	بطريرك «بابل» في بيروت	الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية	١٥٥٢	كلداني
كاثوليكوس كيليكية في انطلياس قرب بيروت تابع لكاثوليكوس كل الارمن باتشمبازين (ارمينية السوفياتية)	الكنيسة الارمنية الرسولية أو «الغريغورية» (الارمن الارثوذكس)	شبيهة باليعاقبة	بطريرك «القسطنطينية» في بيروت	كنيسة الارمن الكاثوليك	١٧٤٠	أرمني
———	———	———	معتمد رسولي في بيروت	كنيسة اللاتين	أثناء الحروب الصليبية	لاتيني
سلطات شتى	كنائس بروتستنتية شتى	كنائس أو بيع أو طوائف شتى	———	———	———	بروتستنتي منوع

ملاحظة : كل هذه الكنائس ترفض طاعة البابا (أو الحبر الاعظم)

ملاحظة : كل بطاركة الكنائس الشرقية الكاثوليكية يدينون بالولاء لقداسة البابا

جدول رقم ٢

شجرة الأئمة الشيعة
وما تفرع عنها

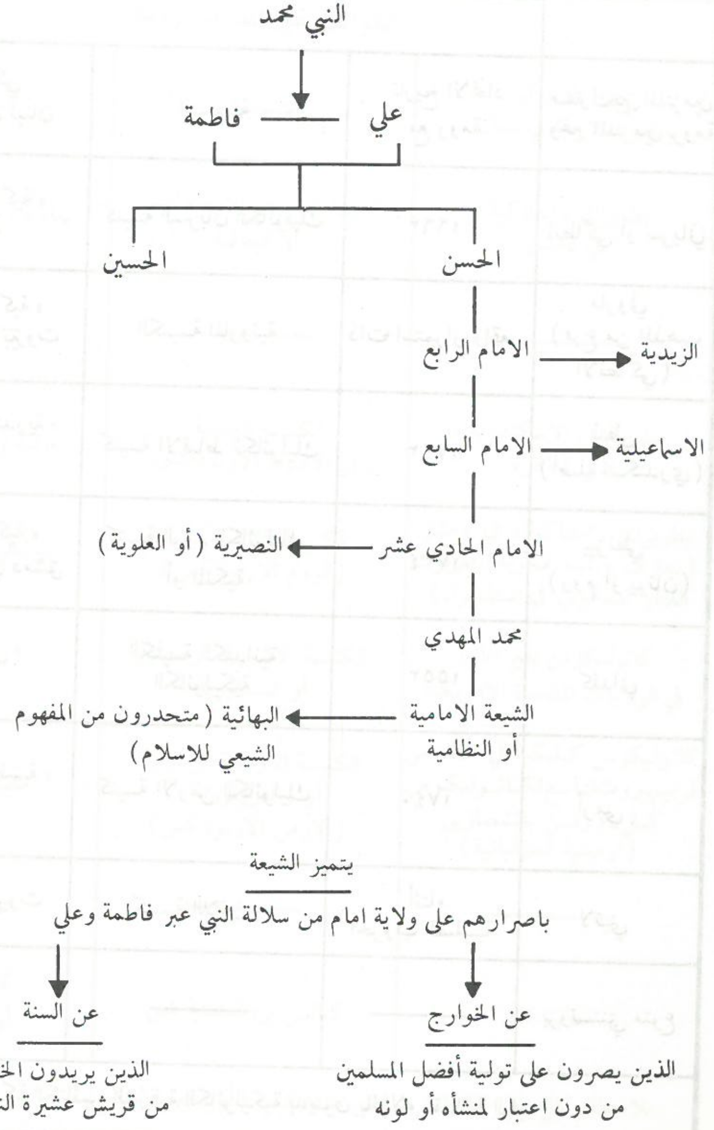

مؤسسة دار الكتاب الحديث

للطباعة والنشر والتوزيع

مشروع ثقافي جديد ما زال يخطو خطواته الاولى، وكلنا امل ان تكون هذه الخطوات ثابتة وراسخة لا تتعثر، وان تستمر واثقة من نفسها لا تحيد عن خطها.

انه مشروع ثقافي يطمح لأن يقف في طليعة المؤسسات الثقافية الوطنية التقدمية في العالم العربي من دون ان يحصر نفسه في قوالب ضيقة محدودة وان يتعامل مع الفكر العلمي البناء من اية جهة جاء طالما حافظ على موضوعيته وعقلانيته.

ويأتي مشروعنا ليسد ثغرة في مجال الطباعة والنشر تركتها الاحداث المأساوية الاخيرة في لبنان والمشرق العربي وليساهم مع باقي دور النشر والمؤسسات الثقافية ذات النفس التقدمي في لبنان والعالم العربي في النهوض بالحياة الثقافية العربية.

ومع بدايات مشروعنا الجديد لا يسعنا الا ان نرحب بكل انتاج جديد لا يخرج عن الخط الذي رسمناه لانفسنا ويساهم في بناء الثقافة العربية....

الناشر

سلسلة العلوم الاجتماعية

قراءة في الدراسة - الوثيقة وشخصية الكاتب، على ضوء الاحداث والمعطيات.

« لعل أبرز ما في دراسة الجنرال بيير وروندو، هذه، انها تلقي ضوءاً ساطعاً على استهدافات اسرائيل اللبنانية من اجتياحها أرض لبنان في حزيران العام ١٩٨٢، (بالرغم من كونها منشورة قبل وقوعه بأكثر من ثلاثة أعوام)، سواء باعطائها معنى للكثير من المؤشرات، ومنها المطالب الاسرائيلية في مفاوضات الانسحاب الشهيرة، ارتباطا بممارسات الاحتلال على الارض، أم ببيان حقيقة الخلفية التي أملت أقوالا قالها نمط خاص من جاحدي الوطن والهوية، ترحيباً بالعدو غداة زحفه مباشرة (شارل مالك، فؤاد البستاني، ادوار حنين واتيان صقر) واعتباره « قوة محررة ».

فنتائج الاجتياح في سنتين مضتا عليه تبدد أوهام الواهمين وتسقط استكبار المستكبرين، باثباتها ان عملية « سلام الجليل » ذات معانٍ « لبنانية » خالصة، وان العدو ليس معنياً بسلام الجليل، (أو ما أسماه ابعاد المخربين الفلسطينيين عن الحدود الشمالية مسافة ٤٥ كيلو متراً)، قدر ما هو معني بانشاء « ضفة غربية » في لبنان ولو انه لم يسمها « يهودا والسامرة » أو أي اسم توراتي آخر. ان هذا يعني ضرب السيادة والاستقلال اللبنانيين بعصا الطائفية الغليظة التي عمل العدو، منذ اغتصابه فلسطين العام ١٩٤٨، وفي مدى نصف قرن قبل ذلك، على تغذيتها والتمكين لها، بل ونسف لبنان السيد، المستقل، بتفجرات الطائفية من الاساس، لأن صيغته مناقضة للكيانية العنصرية ».

مؤسسة دار الكتاب الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت. لبنان

15/00